

دولة الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسل
منذ بدء الحياة النيابية
[633 / ف 17 / ب]

الفصل التشريعي السابع عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

(مضبطة الجلسة الثانية عشرة)

المعقودة يوم الثلاثاء 13 شوال 1442هـ
الموافق 25 مايو سنة 2021م

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
10	افتتاح الجلسة	
8	الاعتذارات	الأول
10	التصديق على مضبطة الجلسة الحادية عشرة المعقودة بتاريخ 2021/4/27	الثاني
10	- التصديق على مضبطة الجلسة الحادية عشرة دون إبداء أية ملاحظات عليها	
10	الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة :	الثالث
12	- إحاطة المجلس علماً بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة	
12	الرسائل الواردة للمجلس :	الرابع
	1. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن طلب المجلس الوطني الاتحادي الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب "	
12	- الموافقة على إحالة الرسالة إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام لدراسة الموضوع وتقديم تقرير عنه للمجلس	
12	2. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع "سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس "	
12	- الموافقة على إحالة الرسالة إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام	
12	الأسئلة :	الخامس
	1. سؤال موجه إلى معالي / ناصر بن ثاني الهاملي - وزير الموارد البشرية والتوطين من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الشحي حول " إلغاء ترخيص مركز توافق "	
12	- نص السؤال	
13	- رد معالي الوزير على السؤال شخصياً وتعقيب سعادة العضو مرة واحدة والاكتفاء ...	
	2. سؤال موجه إلى معالي/ نورة بنت محمد الكعبي - وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو/ عبيد خلفان الغول السلامي حول "الرقابة على المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام الالكترونية (منصات التواصل الاجتماعي) وقت الأزمات"	
16		

تابع... المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
16	نص السؤال	
17	تلاوة الرد الكتابي على السؤال	
17	تعقيب سعادة العضو مقدم السؤال على الرد الكتابي واقتراحه بحذف عبارة "منصات التواصل الاجتماعي" من نص السؤال وإعادة إرساله لنفس الوزارة مرة أخرى	
18	3. سؤال موجه إلى معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو/ ناعمة عبدالرحمن المنصوري حول " التأمين الصحي لأصحاب الهمم"	
19	نص السؤال	
20	رد معالي الوزيرة على السؤال شخصياً وتعقيب سعادة العضوة مرتين والاكتفاء	
24	الموضوعات العامة :	السادس
24	مناقشة موضوع التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.	
25	تلاوة ملخص تقرير اللجنة في شأن الموضوع	
31	العرض المقدم من معالي الوزيرة في شأن الموضوع	
36	ملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء على تقرير اللجنة	
37	مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء مقدمي الطلب وطالبي الكلمة وردود معالي الوزيرة عليها	
110	الموافقة على إعادة التوصيات مرة أخرى إلى اللجنة المختصة لصياغتها بناء على المناقشة التي تمت وإعادة رفعها للمجلس لأخذ الموافقة عليها في صيغتها النهائية	
111	مشروع ميزانية المجلس الوطني الاتحادي للسنة المالية 2022	السابع
111	الموافقة على مناقشة مشروع الميزانية في جلسة سرية	
114	ملحق رقم (1) : نصوص الرسائل الواردة للمجلس	الملاحق
126	ملحق رقم (2) : عرض مقدم من سعادة ناعمة المنصوري بشأن السؤال حول "التأمين الصحي لأصحاب الهمم"	
145	ملحق رقم (3) : تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية في شأن موضوع التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة .	

تابع... المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	البند
198	ملحق رقم (4) : عرض معالي وزيرة تنمية المجتمع بشأن موضوع التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة	
216	ملحق رقم (5) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الثانية عشرة المعقودة بتاريخ 2021/5/25	

جدول أعمال الجلسة الثانية عشرة

المعقودة يوم : الثلاثاء 13 شوال سنة 1442هـ

الموافق : 25 مايو سنة 2021م

(الساعة التاسعة والنصف صباحاً)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الحادية عشرة المعقودة بتاريخ 2021/4/27 .

البند الثالث : الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة :

1. مرسوم اتحادي رقم (38) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية .
2. مرسوم اتحادي رقم (39) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية .
3. مرسوم اتحادي رقم (40) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة و تركمانستان .
4. مرسوم اتحادي رقم (41) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين الدولة و تركمانستان بشأن تسليم المجرمين .
5. مرسوم اتحادي رقم (42) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية .
6. مرسوم اتحادي رقم (43) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا .
7. مرسوم اتحادي رقم (44) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية لنقل الأشخاص المحكوم عليهم بين الدولة وجمهورية كازاخستان .
8. مرسوم اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية لنقل الأشخاص المحكوم عليهم بين الدولة وأستراليا .
9. مرسوم اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية استثمار ثنائية بين الدولة وجمهورية ليبيريا .

10. مرسوم اتحادي رقم (47) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين الدولة وجمهورية غامبيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
11. مرسوم اتحادي رقم (48) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية اندونيسيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
12. مرسوم اتحادي رقم (49) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية غينيا بيساو لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
13. مرسوم اتحادي رقم (50) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية المقر للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية بين حكومة الدولة وصندوق النقد العربي .
14. مرسوم اتحادي رقم (51) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية الكاميرون في شأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهما .
15. مرسوم اتحادي رقم (52) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية هندوراس في شأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهما .
16. مرسوم اتحادي رقم (53) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة مملكة تايلاند بشأن الإعفاء المتبادل من تأشيرة الدخول المسبقة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية / الخاصة .
17. مرسوم اتحادي رقم (54) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة بولندا في مجال النقل البحري .

البند الرابع : الرسائل الواردة للمجلس :

1. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن طلب المجلس الوطني الاتحادي الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب".
2. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع "سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " .

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي/ ناصر بن ثاني الهاملي – وزير الموارد البشرية والتوطين من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الشحي حول "إلغاء ترخيص مركز توافق" .
2. سؤال موجه إلى معالي/ نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو/ عبيد خلفان الغول السلامي حول "الرقابة على المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام الالكترونية (منصات التواصل الاجتماعي) وقت الأزمات" .
3. سؤال موجه إلى معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو/ ناعمة عبدالرحمن المنصوري حول "التأمين الصحي لأصحاب الهمم" .

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع "التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة".
(مرفق تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)

البند السابع : مشروع ميزانية المجلس الوطني الاتحادي للسنة المالية 2022.

البند الثامن : ما يستجد من أعمال :

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثانية عشرة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر في تمام الساعة (9:36) من صباح يوم الثلاثاء 13 شوال سنة 1442 هـ الموافق 25 مايو 2021م برئاسة معالي / صقر غباش - رئيس المجلس .
وقد اعتذر عن عدم حضور الجلسة سعادة العضو علي جاسم أحمد .
وقد حضر هذه الجلسة كل من :

وزير الموارد البشرية والتوطين	معالي / ناصر بن ثاني الهاملي
وزيرة تنمية المجتمع	معالي / حصة بنت عيسى بوحميد
وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي	سعادة / طارق هلال لوتاه
وكيل وزارة الموارد البشرية والتوطين لشؤون الموارد البشرية	سعادة / سيف السويدي
وكيل وزارة الموارد البشرية والتوطين لشؤون العمل	سعادة / عائشة بالحرفية
وكيل وزارة الموارد البشرية والتوطين المساعد لشؤون السياسات والاستراتيجية	سعادة / نورة المرزوقي
وكيل وزارة تنمية المجتمع	سعادة / موزة الأكرف السويدي
وكيل وزارة تنمية المجتمع المساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية	سعادة / ناصر إسماعيل
وكيل وزارة تنمية المجتمع المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية	سعادة / حصة عبدالرحمن تهلك
مستشار في وزارة تنمية المجتمع	المستشار / حسين سعيد الشيخ
مدير إدارة الشؤون القانونية - وزارة تنمية المجتمع	المستشار / علي حسن السيد
مستشار إدارة الاستراتيجية والمستقبل - وزارة تنمية المجتمع	المستشار / منى عجيف الزعابي
مدير إدارة أصحاب الهمم - وزارة تنمية المجتمع	السيدة / وفاء بن سليمان
مدير إدارة الحماية الاجتماعية - وزارة تنمية المجتمع	الآنسة / إيمان حارب
مدير إدارة التنمية الأسرية - وزارة تنمية المجتمع	الآنسة / علياء الجوكر
مدير إدارة الاتصال الحكومي - وزارة تنمية المجتمع	الآنسة / منى خليل
خبير منظما دولية - وزارة تنمية المجتمع	الآنسة / نورة القاسم
مدير مشاريع - وزارة تنمية المجتمع	الآنسة / ميرة الصيري
مساعد مدير مشاريع - وزارة تنمية المجتمع	السيدة / مريم محمد المرزوقي
باحث قانوني - وزارة تنمية المجتمع	الآنسة / علياء العبدولي

وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي لقطاع الخدمات المساندة
مدير إدارة التنسيق والمتابعة – وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
تنفيذي شؤون المجلس الوطني الاتحادي – وزارة الدولة لشؤون
المجلس الوطني الاتحادي
تنفيذي شؤون تشريعية – وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

سعادة / سامي بن عدي
الدكتور / أحمد الهدابي
علياء العلي
أحمد الشريف

كما حضر هذه الجلسة كل من الأستاذ / كارم عبداللطيف – المستشار القانوني بالمجلس، والأستاذ/
محمد علي المنشاوي – المستشار القانوني بالمجلس ، والسيد / الدكتور وائل محمد يوسف –
المستشار القانوني بالمجلس .
وتولى الأمانة العامة سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي – أمين عام المجلس الوطني الاتحادي،
وسعادة / عفراء راشد البسطي – الأمين العام المساعد للاتصال البرلماني – الأمين العام المساعد
للتشريع والرقابة بالتكليف .

*** افتتاح الجلسة :**

معالي الرئيس :

صبحكم الله بالخير جميعاً ، بسم الله وعلى بركته نفتتح الجلسة الثانية عشر من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي السابع عشر ، ويسعدني في البداية أن أرحب بمعالي الأخ / ناصر الهاملي - وزير الموارد البشرية والتوطين ، وأصحاب السعادة العاملين معه سعادة وكيل الوزارة سيف السويدي ، سعادة / عائشه الحرفية - وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل ، سعادة / نورة المرزوقي - وكيل الوزارة المساعد لشؤون السياسات والاستراتيجية ، ويسعدني كذلك الترحيب بسعادة الأخ طارق هلال لوتاه - وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وسعادة / سامي بن عدي - وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي المساعد للخدمات المساندة ، والإخوة والأخوات العاملين معهم في الوزارة ، ونبدأ جدول أعمال الجلسة ببند الاعتذارات ، وأدعو سعادة الأمين العام لتلاوة أسماء المعتذرين عن عدم حضور الجلسة والغائبين عنها .

سعادة / د. عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام للمجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، اعتذر عن عدم حضور جلسة اليوم سعادة العضو علي جاسم أحمد .
*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الحادية عشرة المعقودة بتاريخ 2021/4/27 .**

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذاً هل يصدق المجلس على المضبطة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً فقد صدق المجلس على مضبطة الجلسة الحادية عشرة ، والآن ننتقل إلى البند التالي .

*** البند الثالث : الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة :**

1. مرسوم اتحادي رقم (38) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية .
2. مرسوم اتحادي رقم (39) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية .

3. مرسوم اتحادي رقم (40) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة و تركمانستان .
4. مرسوم اتحادي رقم (41) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين الدولة و تركمانستان بشأن تسليم المجرمين .
5. مرسوم اتحادي رقم (42) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية .
6. مرسوم اتحادي رقم (43) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية جنوب أفريقيا .
7. مرسوم اتحادي رقم (44) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية لنقل الأشخاص المحكوم عليهم بين الدولة و جمهورية كازاخستان .
8. مرسوم اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية لنقل الأشخاص المحكوم عليهم بين الدولة و أستراليا .
9. مرسوم اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية استثمار ثنائية بين الدولة و جمهورية ليبيريا .
10. مرسوم اتحادي رقم (47) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين الدولة و جمهورية غامبيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
11. مرسوم اتحادي رقم (48) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية اندونيسيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
12. مرسوم اتحادي رقم (49) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية غينيا بيساو لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
13. مرسوم اتحادي رقم (50) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية المقر للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية بين حكومة الدولة و صندوق النقد العربي .
14. مرسوم اتحادي رقم (51) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية الكاميرون في شأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهما .
15. مرسوم اتحادي رقم (52) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية هندوراس في شأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهما .
16. مرسوم اتحادي رقم (53) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة

مملكة تايلاند بشأن الإعفاء المتبادل من تأشيرة الدخول المسبقة لحاملي جوازات السفر
الدبلوماسية والروسية / الخاصة .
17. مرسوم اتحادي رقم (54) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة
بولندا في مجال النقل البحري .

معالي الرئيس :

الإخوة والأخوات ، هذه المراسيم معروضة عليكم للعلم والاطلاع ، وننتقل الآن إلى البند الرابع .
* البند الرابع : الرسائل* الواردة للمجلس :

1. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير
الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن طلب المجلس
الوطني الاتحادي الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب".

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس علي إحالة هذه الرسالة إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة
والإعلام لدراسة الموضوع ورفع تقرير بشأنه للمجلس ، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار - كما ورد
في الرسالة - حذف المحور الرابع من نص الموضوع بناء على قرار مجلس الوزراء ؟
(موافقة)

2. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة
لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني
الاتحادي في شأن موضوع "سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس علي إحالة هذه الرسالة إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة
والإعلام ؟
(موافقة)

* البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / ناصر بن ثاني الهاملي – وزير الموارد البشرية والتوطين من سعادة
العضو/ أحمد عبدالله الشحي حول " إلغاء ترخيص مركز توافق " .

* نصوص الرسائل الواردة إلى المجلس ملحق رقم (1) بالمضبطة.

معالي الرئيس :

تفضل سعادة العضو أحمد عبدالله الشحي بتلاوة نص السؤال .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نص السؤال :

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / ناصر بن ثاني الهاملي - وزير الموارد البشرية والتوطين :

قامت الوزارة بمنح ترخيص تشغيل مركز توافيق لتقديم خدمات المنازل العمالية بعد استيفاء المستثمر شروط الترخيص ومن بينها توفير كادر مواطن بعدد معين وتحديد سقف الرواتب ووضع ضمانات مالية وشروط هندسية للمبنى ، بالإضافة إلى الربط الإلكتروني مع الوزارة ، وبعد استيفاء شروط الترخيص وتشغيل المركز تفاجأ المستثمرون برغبة الوزارة بالعمل على إلغاء الترخيص وإغلاق المراكز بدون ذكر الأسباب .

فما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لحماية حقوق المستثمر المواطن والمواطنين العاملين لمراكز توافيق نتيجة الإغلاق ؟ "

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير بالرد على السؤال .

معالي / ناصر بن ثاني الهاملي : (وزير الموارد البشرية والتوطين)

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الأخ صقر غباش الموقر ، أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس الوطني الموقر ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بداية أتوجه إليكم جميعاً بأطيب تمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد في جهودكم الرامية إلى خدمة الوطن والمواطن في ظل قيادتنا الرشيدة - حفظها الله ورعاهها - ، كما أشكر سعادة الأخ أحمد عبد الله الشحي على سؤاله حول " إلغاء ترخيص مراكز الخدمة توافيق " ، واسمحوا لي توضيح التالي :

أولاً : إن إلغاء تراخيص مراكز توافيق لا تعني بأي حال من الأحوال توقف الخدمة التي كانت تقدمها الوزارة أو تقدمها هذه المراكز ، فقد حرصت الوزارة على توفير قنوات عدة تتيح لطرفي علاقات العمل الحصول على الاستشارات وتقديم الشكاوي العمالية التي يتم بحثها من قبل الوزارة بكل حياد وشفافية ، وبالتالي فإننا ملتزمون في تقديم هذه الخدمة وفقاً لأعلى المعايير التي تضمن الحقوق العمالية وتحقق سعادة المتعاملين سواء أصحاب العمل أو العاملين ، وتسهم في الوقت ذاته في

الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز مكانة الدولة التي تتبوأ المركز الأول في مؤشر قلة المنازعات العمالية ضمن تقارير التنافسية العالمية .

ثانياً : تخضع عقود مراكز الخدمة - توافق لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (4) لسنة 2019 بشأن لائحة المشتريات وإدارة المخازن في الحكومة الاتحادية ، وهي عقود سنوية قابلة للتجديد ، وقد قامت الوزارة - الطرف الأول قبل نهاية مدة العقود بإخطار أصحاب المراكز - الطرف الثاني رغبتها بعدم التجديد وذلك لما تنص عليه بنود تلك العقود ، حيث جاءت خطوة الوزارة المتمثلة بعدم تجديد العقود نتيجة لما اتخذته الحكومة من تدابير وإجراءات في إطار تعاملها مع الظروف الاقتصادية الراهنة ، وأؤكد هنا حرص الوزارة على حماية المستثمرين والوفاء بالالتزامات حيث تحملت الوزارة التكاليف والمصروفات لجميع مراكز توافق منذ انطلاق خدماتها وذلك من خلال دفع أكثر من (70) مليون درهم سنويا للمستثمرين من أصحاب هذه المراكز .

ثالثاً : فيما يتعلق بالمواطنين العاملين في مراكز توافق فقد تم توجيههم للتسجيل في بوابة التوطين الخاصة بالوزارة وفقاً للإجراءات المتبعة للمواطنين الباحثين عن عمل وذلك بهدف توفير فرص العمل المناسبة لهم .

وفي الختام نؤكد حرصنا على ضمان حقوق الموردين والوفاء بالالتزامات الوزارة في العقود المبرمة معهم ، وبمراعاة كافة النظم والقوانين السارية ، كما نجدد تأكيد حرصنا على توفير أفضل فرص العمل للمواطنين بما يتفق ومؤهلاتهم ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، سعادة الأخ أحمد الشحي ، هل لديك تعقيب على رد معالي الوزير ؟
تفضل.

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على رده الوافي وحضوره ، وعلى حل بعض الإشكاليات والتحديات الواردة ، والتبرير في عملية الإغلاق ، والحقيقة - معالي الرئيس - أود الاستفسار من معاليه عن نسبة التوطين في مركز الاتصال وخدمة العملاء الذي أنشأته الوزارة لتلقي الشكاوي واستفسارات العمال حيث ان في هذا

معالي الرئيس :

هذا الموضوع خارج عن نطاق السؤال ، فالسؤال يتعلق بإغلاق مراكز توافق

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

وأنا أتكلم عن مركز توافق الآن ، فالمركز أصبح مركزاً واحداً هو مركز الاتصال " توافق " لحل المشاكل العمالية ، فاليوم عندنا - معالي الرئيس - أكثر من (5) مليون عامل في الإمارات ولديهم إشكاليات ، ففي مركز الاتصال " توافق " الموحد الموجود الآن في الشارقة يوجد أكثر من (200) موظف منهم (70) مواطن ، وأكثر من (130) موظف من غير المواطنين ، فنحن نطالب بالتوظيف ، كذلك رقم الاتصال - معالي الرئيس - كان يوجد رقم اتصال مجاني ، والآن رقم الاتصال يبدأ بـ (04) والمركز موجود في الشارقة ، فالعامل إذا كان موجود في رأس الخيمة أو في العين أو في أي جهة لا يستطيع الاتصال بـ (04) لأنه يحمله مبلغ معين ، وهذا الرقم غير تابع للوزارة وإنما هو باسم شركة التأمين التي تدير المركز ، فأتمنى - معالي الرئيس - سرعة معالجة الشكاوى في هذا المركز والمطلوبة خلال (48) ساعة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / ناصر بن ثاني الهاملي : (وزير الموارد البشرية والتوظيف)

شكراً معالي الرئيس ، فيما يتعلق بسؤال سعادة الأخ العضو أود التأكيد أن الوزارة حافظت على جودة الخدمة المقدمة من خلال تطوير نموذج " العمل عن بعد " ، كما أتاحت الوزارة لطرفي علاقة العمل عدة قنوات للاستشارات والشكاوي العمالية دون مقابل مادي وفقاً لأعلى معايير الجودة والتميز ودون الحاجة للمراجعة الشخصية وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة والتطبيق الذكي والتواصل الهاتفي ، كما يمكن - أيضاً - للمتعاملين الراغبين الاستعانة بأي مكتب طباعة للحصول على الخدمة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، هل لديك تعقيب أخير سعادة الأخ أحمد الشحي ؟ تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

معالي الرئيس ، نحن كلنا في منظومة واحدة ، وأدعو الله التوفيق للجميع .

معالي الرئيس :

معالي الوزير والإخوة المرافقين لمعاليك ، سعادة الوكيل سيف ، ونورة ، وعائشة مشكورين على حضوركم ونتمنى لكم التوفيق إن شاء الله .

معالي / ناصر بن ثاني الهاملي : (وزير الموارد البشرية والتوطين)

شكرا معالي الرئيس على الاستضافة .

2. سؤال موجه إلى معالي/ نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو/ عبيد

خلفان الغول السلامي حول "الرقابة على المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام الالكترونية (منصات

التواصل الاجتماعي) وقت الأزمات" .

معالي الرئيس :

سعادة الأخ عبيد ، وردنا رد من معالي الوزيرة تشير فيه بأن موضوع السؤال ليس من اختصاص

الوزارة ، فهل ترغب في قراءة رد معالي الوزيرة ؟

سعادة / عبيد خلفان السلامي : (مراقب المجلس)

نعم معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

إذاً تفضل يا أخ عبيد بتلاوة نص السؤال أولاً ومن ثم سيتم تلاوة الرد الكتابي .

سعادة / عبيد خلفان السلامي : (مراقب المجلس)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نص السؤال :

" إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى

معالي / نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب :

يلعب الإعلام دوراً رئيسياً وحيوياً خلال الأزمات على اختلافها ، كونه وسيلة تواصل بين الناس،

وقد تؤدي وسائل الإعلام وخصوصاً الوسائل الالكترونية (منصات التواصل الاجتماعي) منها دوراً

سلبياً من خلال نشر الشائعات والأخبار المغرضة والمضللة التي تضر بالأمن الوطني .

فما هو دور وزارة الثقافة والشباب في الرقابة على وسائل الإعلام الالكترونية (منصات التواصل

الاجتماعي) للحد من نشر الشائعات والأخبار المغرضة والمضللة الخاصة بفيروس كورونا

المستجد (كوفيد 19) ؟ "

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ عبيد ، تفضل سعادة الامين العام بتلاوة الرد الوارد من معالي الوزيرة .

سعادة / د.عمر عبدالرحمن النعيمي : (الأمين العام)

نص الرد الكتابي :

الموقر

"معالي الأخ / صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

الموضوع : رد وزارة الثقافة والشباب على سؤال حول " الرقابة على المحتوى
الإعلامي لوسائل الإعلام الالكتروني (منصات التواصل الاجتماعي)

تهديكم وزارة الثقافة والشباب أطيب التحيات مع صادق التمنيات بدوام التوفيق والنجاح ، وبالإشارة إلى خطابكم رقم أم ر / 9 / 3 / 484 / 2021 م بتاريخ 2021/5/16 بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو عبيد خلفان السلام حول الرقابة على الوسائل على وسائل الإعلام الالكتروني (منصات التواصل الاجتماعي) للحد من نشر الشائعات والأخبار المغرضة والمضللة الخاصة بفيروس كورونا، نود الإفادة بأنه واستناداً لاختصاصات وزارة الثقافة والشباب بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 في شأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء ، فإن هذا الأمر ليس من اختصاص الوزارة .

شاكرين ومقدرين تعاونكم لما فيه المصلحة العامة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

نورة بنت محمد الكعبي

وزيرة الثقافة والشباب"

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأخ عبيد السلامي .

سعادة / عبيد خلفان السلامي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، أرجو توضيح الآتي أمام المجلس الموقر .

طبعاً بعد أن تم دمج المجلس الوطني للإعلام والمؤسسات الاتحادية للشباب مع وزارة الثقافة لتكون وزارة الثقافة والشباب نص المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء في المادة (3) منه على أن تتولى وزارة الثقافة والشباب القيام بالاختصاصات الآتية :

اختصاصات من (1 إلى 8) ... نذهب إلى الاختصاص رقم (9)
تاسعاً : اقتراح التشريعات والأنظمة والمعايير والأسس اللازمة لتنظيم ترخيص وسائل الإعلام والأنشطة الإعلامية بما فيها الإعلام والنشر الإلكتروني وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بما في ذلك المناطق الحرة والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها من مجلس الوزراء .
عاشراً : متابعة المحتوى الإعلامي لكل ما يطبع وينشر ويبيث داخل الدولة بما في ذلك في المناطق الحرة .

بناء على هذا النص - معالي الرئيس - يتضح أن وزارة الثقافة والشباب معنية بالرقابة على المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام الإلكترونية ، وبالتالي لو أذنتم معاليكم وبعد موافقة المجلس المقرر فليتم شطب عبارة " منصات التواصل الاجتماعي " من السؤال ، وسوف أكتفي بعبارة " الرقابة على محتوى وسائل الإعلام الإلكترونية " على أن تتفضلوا والمجلس المقرر بالموافقة على إعادة إرسال السؤال لمعالي الوزيرة المقررة مع تعييننا على ما تفضلت به معاليها لتتضح الصورة كاملة أمام معاليها .

معالي الرئيس ، الإعلام كما يُعرف أو يُعرف هو السلطة الرابعة ، لذلك فإن دور الإعلام في حماية الأوطان كبير ، فيعتبر الإعلام في عصر الثورة التقنية الحديثة من أهم أبواب حماية الأوطان وتعزيز مكانتها ودعم قضاياها والمحافظة على مكتسباتها ، لذلك لا بد لنا من معرفة دور الإعلام ومكانهم في وزارة الثقافة والشباب فيما يتعلق بهذا الخصوص لأنه لو سألنا أي شخص الآن عن دور الوزارة المختصة بشؤون الإعلام في الدولة سيعجز الكثير عن معرفة أنها ضمن اختصاص وزارة الثقافة والشباب ، إذن المطلوب من الوزارة إبراز دور الإعلام المهم ، والقرار الآن لمعاليكم وللمجلس المقرر ، ولمعاليكم وللمجلس كل الشكر .

معالي الرئيس :

إذاً سيتم شطب عبارة " منصات التواصل الاجتماعي " من السؤال ، وسيعاد إرسال السؤال إلى معالي الوزيرة مع التعقيب القانوني الذي ورد على لسان سعادة الأخ عبيد .

3. سؤال موجه إلى معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد - وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو/ ناعمة عبدالرحمن المنصوري حول "التأمين الصحي لأصحاب الهمم".

معالي الرئيس :

الآن نحن بانتظار وصول معالي الوزيرة حصة بنت عيسى بوحميد .. لذلك سأستثمر هذه الفرصة الآن وأتوقف معكم قليلاً لحين وصول معاليها ، أكيد اليوم أن الموضوع الذي سيكون محل مناقشتنا

في هذه الجلسة هو موضوع هام ومحل اهتمامكم جميعا ، ولهذا أنا أيضا بحاجة لتفهمكم وتعاونكم حتى نستطيع إعطاء الموضوع حقه ، ونحرص - الحقيقة - على الانتباه طوال الجلسة لأن ما يحصل أن مقدمي الطلب وأعضاء اللجنة الآن كما توافقنا سابقا سيكون لديهم فرصة التعقيب ثلاث مرات في كل مرة مدة خمس دقائق ، فنتمنى التركيز وعدم الإطالة ، وبالنسبة للأعضاء الباقين كل عضو له الحق في التعقيب مرتين ، لكن مع الوقت مثلا لو كان ترتيبني في المتحدثين رقم (20) أكيد سيكون تم تناول بعض من التعقيبات التي في ذهني أو التي كنت حضرت لها ، فقد يكون تناولها زميل أو زميلة قبلي ، فربما يتبقى عندي شيء أو لا يتبقى ، فهذا أمر يعتمد على كل عضو وتحضيره في هذا الجانب ، فالمهم إذا كان ما يود الحديث به العضو تم تغطيته فلا داعي لأن نكرر ونعيد نفس الملاحظات ، كذلك لا داعي لأن نطيل كثيرا في الكلام ، فدعونا نوجز ونوفر في الكلام حتى نستطيع الانتهاء من هذا الموضوع في وقت مناسب ، فعندما أشعر أن الموضوع أعطي حقه بالكامل وكذلك بدأت الأفكار تتكرر سأعرض عليكم حينها وضع وقت محدد ننتهي خلاله من مناقشة الموضوع ، وفي النهاية القرار للمجلس ، تفضلي دكتورة موزة العامري أنا لا أسمع صوتك ، تفضلي .

سعادة / د. موزة محمد العامري :

فقط أود التثنية على ما ذكرته معاليك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

يسعدني الترحيب بمعالي حصة بنت عيسى بوحميد - وزيرة تنمية المجتمع ، وسعادة موزة السويدي وكيل الوزارة ، سعادة ناصر إسماعيل - الوكيل المساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية ، سعادة حصة عبدالرحمن تهلك - الوكيل المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية ، سعادة المستشار حسين سعيد الشيخ - مستشار في وزارة تنمية المجتمع ، وبقية الأخوة والأخوات المرافقين والعاملين مع الوزارة ، ومنتقل الآن إلى السؤال الثالث ، فلتفضل سعادة ناعمة المنصوري بتلاوة نص السؤال .

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري :

نص السؤال :

" إعمالا لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد - وزيرة تنمية المجتمع : لوحظ عدم وجود تأمين صحي شامل وموحد على مستوى الدولة لأصحاب الهمم بحيث يشمل العلاج والتأهيل والأجهزة الطبية المساندة، وقد نتج عن ذلك معاناة متواصلة لأصحاب الهمم وعائلاتهم .

فما هي المعوقات التي تمنع إصدار هذا التأمين لأصحاب الهمم وكيف يمكن معالجة التداخيات التي تعاني منها هذه الفئات وعائلاتهم على أرض الواقع ؟

معالي الرئيس :

تفضلني معالي الوزيرة بالرد على السؤال .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

بسم الله الرحمن الرحيم .

معالي الأخ صقر غباش الموقر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، السادة الأخوات والاخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بداية نبارك لشعب دولة الإمارات دخولها عامها الخمسين الذي أعلن عنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - حفظه الله ورعاه - رئيس الدولة بأن يكون عام 2021 عاما للخمسين للاحتفال في دولة الإمارات ، للاحتفال والاحتفاء بالرحلة الإنسانية الفريدة للخمسين عام الأولى من تاريخ هذه الدولة المباركة ، والاستعداد لما هو قادم بإذن الله وبحوله للخمسين عام القادمة .

معالي الرئيس ، أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني الموقر ، مرت على دولة الإمارات أعوام فريدة في عام 2020 وفي عام 2021 ، هذه الرحلة - رحلة فيروس كوفيد 19 التي شهدناها كلنا في كافة مؤسساتنا الحكومية والخاصة والعالم بأسره ، وأريد أن أنوه إلى كيف وصفها سمو الشيخ عبدالله بن زايد - الله يحفظه - بأنها تجربة رائعة مر بها العالم ، نحن في دولة الإمارات ومن هذا الصرح نجتمع اليوم لكي نحقق توجهات قيادتنا الرشيدة وتحت عنوان " يداً بيد نتعافى " ولا يسعني في بداية هذا العرض معالي الرئيس إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان لرئاستكم ولأعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية على ما بذلوه من جهد وعناية في دراسة المواضيع التي سيتم التطرق إليها اليوم ، واسمح لي معالي الرئيس بالرد علي سعادة الأخت ناعمة الشهران في سؤالها

معالي الرئيس :

السؤال لناعمة المنصوري يا معالي الوزيرة ، تفضلني .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

عفوا معالي الرئيس .. كلهن أخواتي .

رداً على سعادة الأخت ناعمة المنصوري بداية أتوجه بالشكر الجزيل لسعادة العضوة ناعمة المنصوري لمتابعتها الحثيثة لكل ما يتعلق بأصحاب الهمم واحتياجاتهم ومشاكل أسرهم وأولياء

أمورهم ، وكذلك ما لاحظته من خلال متابعتي الشخصية لحساب الأخت ناعمة كذلك ومن خلال كل ما تم التطرق إليه من أعضاء المجلس لما لمستته من تجاوب سريع من أولياء الأمور كذلك حول السؤال المطروح ، وما أبدوه من ملاحظات تتعلق باحتياجات أبنائنا من أصحاب الهمم والخدمات التي يحتاجون إليها .

وهنا أريد أن أوضح أن الموضوع وبالتحديد موضوع الخدمات والرعاية الصحية لأصحاب الهمم التي تناولها القانون الاتحادي بشأن حقوق المعاقين رقم (29) لسنة 2006 والمعدل بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2009 وذلك بالتحديد في المادة رقم (10) التي أناطت مسؤولية هذه الخدمات لوزارة الصحة ووقاية المجتمع حيث تناولت هذه المادة جميع الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية، وفيما يتعلق بعلاج وتأهيل وكذلك الأجهزة الطبية التي شملتها الفقرة (د) من نفس القانون عن المعينات التقنية والأجهزة المساعدة من أجهزة تعويضية متحركة وثابتة وأطراف وسماعات ، وكذلك عين صناعية وغيرها ، وأشكال تقويمية ومينات للتنقل كالكراسي المتحركة وما شابه ، ونحن في وزارة التنمية المجتمع وبحكم رئاستنا وعضويتنا في اللجنة العليا لخدمات أصحاب الهمم قمنا بدراسة احتياجات أصحاب الهمم الصحية والعلاجية ومن ضمنها الحاجة لشمول بعض الاحتياجات في التأمين الصحي بتقديم مقترحات لوزارة الصحة ووقاية المجتمع طبقاً للممارسات الدولية ، ومن ناحية أخرى فإن الوزارة تعكف على إعداد تعديل للقانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006 في شأن حقوق المعاقين للخروج بصيغة تُلبي احتياجات وتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقق التوافق مع ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، وتضمنت مسودة التشريع المعدل أحكاماً خاصة بالتأمين الصحي والزامية قبول شركات التأمين بالتأمين الصحي للأشخاص من ذوي الإعاقة ، ومن خلال - كذلك معالي الرئيس - مطالعتي للاقتراحات الواردة من أفراد الجمهور في تفاعلهم على حساب سعادة الأخت ناعمة المنصوري استوقفتني بعض الملاحظات المتعلقة برسوم الجلسات المتعلقة بالعلاج الطبيعي والوظيفي وجلسات النطق وتقويم الكلام والعلاج ، كثير من الأمور التي تم التطرق إليها أود التوضيح بأن هذه المطالب تم دراستها بين اللجنة العليا لأصحاب الهمم ووزارة الصحة ووقاية المجتمع ، هذا ما استوجب توضيحه ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، أخت ناعمة ، هل لديك تعقيب على رد الوزيرة ؟ تفضلي .

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزيرة على الدور الذي تقدمه لهذه الفئة ، وفريق العمل المتواجد معها والاهتمام الكبير بأصحاب الهمم ، وأنا أشكر معاليها على متابعتها للحساب

الالكتروني الخاص بي والنظر لآراء أولياء الأمور ، فهذا يدل على اهتمامها بهذه الفئة ، ونحن نحمد الله تعالى على وجودها في هذه الوزارة .

معالي الرئيس ، توجد توصية في الجلسة الثامنة من دور الانعقاد العادي الرابع في الفصل التشريعي السادس عشر المعقودة في 2019/2/5 يا حبذا لو يتم عرض* هذه التوصية من قبل الأخوات ، والتوصية هي رقم (12) وتنص على : " 12. إصدار نظام تأمين صحي لأصحاب الهمم في المستشفيات والمراكز الخاصة بحيث يشمل العلاج والتأهيل والأجهزة الطبية المساندة " وجاء الرد من مجلس الوزراء بتوجيه وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالتنسيق مع وزارة المالية بالإستئناس بهذه التوصية ، معالي الرئيس ، عندما تم إثارة هذا الموضوع في المجلس في الجلسة التي أشرت إليها بوجود معالي الوزيرة والوزارة ، وبما أن هذه الوزارة هي الوزارة الوحيدة المختصة التي تهتم بهذه الفئة ، فأود بما أن هذه التوصية خرجت من خلال مناقشة هذا الموضوع وتولت الجهات المختصة وتوجيه مجلس الوزراء للجهات المختصة ، وبما أنها هي الوزارة الوحيدة المختصة بهذا الموضوع ، فما هو دور الوزارة في متابعة هذه التوصية لتنفيذها لأنهم هم المسؤولين ولديهم جميع الإحصائيات ، وتوجد كذلك معنا إحصائيات إذا كان هناك مجال لعرضها توضح تزايد أعداد أصحاب الهمم من عام 2018 إلى عام 2020 ، وكذلك التصنيف الموجود في هذه الدراسة وأعداد المواطنين في عام 2020 من أصحاب الهمم ، كذلك هناك إحصائيات على مستوى الدولة بشكل عام ، وإجمالي أعداد أصحاب الهمم في كل إمارة ، فما هو دور الوزارة - معالي الرئيس - في مخاطبة الجهات ، وما هو الجهد الذي قاموا به فيما يخص هذه التوصية ؟

معالي الرئيس :

تفضلني معالي الوزيرة بالرد .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضوة على هذا التعقيب ، نجدد تأكيدنا على أهمية توفير هذه الخدمات لأصحاب الهمم ولمن تنطبق عليهم - كذلك - هذه الأمور ، لذلك من خلال ترؤسنا ووجودنا في هذه اللجنة التي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء الموقر ، وهي لجنة تنسيق خدمات أصحاب الهمم التي ينضوي تحتها عدد كبير من الجهات التي تُعنى بالخدمات المقدمة لأصحاب سواء كانت خدمات تعليمية أو صحية وغيرها ، وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع ، ويتم متابعته من خلال هذه

* العرض المقدم من سعادة ناعمة المنصوري في شأن السؤال الثالث ملحق رقم (2) بالمضبطة.

اللجنة ، ويتم رفع التوصيات للحكومة في هذا المجال ، وتم مناقشة مثل هذه التوصية في المنصات الحكومية المعتمدة كالمجلس الوزاري للتنمية ومجلس الوزراء ، وترى الحكومة أن يتم متابعة هذا الموضوع من قبل جهة الاختصاص وهي وزارة الصحة ووقاية المجتمع بحيث أنها هي الوزارة المعنية بتوفير هذه الخدمة الصحية التي حالياً تقوم الوزارة بدراستها ليس فقط لأصحاب الهمم ولكن لفئات أخرى كذلك ، وسيتم الأخذ بهذه التوصية ومتابعة الأمر حتى يتم توفيرها بإذن الله في حال تم الموافقة عليها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، أخت ناعمة المنصوري عندك تعقيب أخير ، تفضلي .

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري :

شكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، التوصية مر عليها ثلاث سنوات ، ونحن ننظر إلى الوزارة أنها هي المسؤولة الوحيدة عن هذه الفئة من أصحاب ، ولا زلنا نطالب الوزارة بمتابعة الجهات ، ونود من الوزارة كون احتياج أصحاب الهمم للتأمين الصحي الشامل الموحد ، وأؤكد على " الموحد " على مستوى الدولة ، معالي الرئيس ، هناك تحدٍ كبير وعبء كبير على أولياء الأمور لتوفير هذه الاحتياجات التي تعين أبناؤهم على الاستمرار في هذه الحياة بشكل أفضل وخاصة - معالي الرئيس - أنه يوجد في بعض الأحيان في كل عائلة ليس شخص أو شخصين وإنما أعداد متزايدة في العائلة الواحدة من ذوي الهمم خاصة إذا كان ولي الأمر راتبه التقاعدي يصل بعد التقاعد لعشرة آلاف درهم ، فكيف سيأتي هذا الراتب بكل احتياجاته ، فنحن نود مراعاة أصحاب الهمم في التأمين الصحي بصورة استثنائية موحدة في كافة الإمارات ، وأكرر موحدة بإذن الله ، وأعدادهم ليست بكثيرة مقارنة بعدد السكان في الدولة ، ولكن احتياجاتهم مختلفة ومتخصصة ، فنتمنى استثنائهم وتميزهم بصورة تعكس حرص الدولة على هذه الفئة الغالية على قلوبنا ، فالصحة والتعليم أساسيات في الحياة الكريمة ، ولا بد من توفيرهما بشكل مميز لأصحاب الهمم ، نعم قطعنا شوطا كبيرا في هذا الجانب ، ولكن نطمح بالأفضل لهم دائما لأنهم يستحقون من ذلك ، لذلك نحتاج قرارات في الميدان وليس التعاطف معهم، للأسف معالي الرئيس البعض عندما يذكر أصحاب الهمم يأخذ الموضوع من باب التعاطف معهم ، ولكن بعد الحوار وطرح الأسئلة والحوارات كأنه لم يكن ، فالشفقة أكبر عبء على هذه الفئة ، لذلك نحن نحتاج قرارات في الميدان معالي الرئيس ، وكما تابعت معالي الوزيرة آراء أولياء الأمور فصاحب الهمم لا يدرك إذا تم صرف مبلغ ما عليه أو لم يصرف ، فمن الذي يعاني ؟ ولي الأمر وعائلاتهم هي التي تعاني من هذه المواضيع ، وإذا جننا للتأهيل السلوكي كما طرحت معالي الوزيرة فإنه يغطي

الجلسات الخاصة لأصحاب الهمم والتي تعتبر مكلفة جدا ، وهذه الجلسات تدرج تحت التعليم التأهيلي التخصصي للطب النفسي ، وبما أن التأمين الصحي لا يشمل هذه التغطية ، كذلك زراعة القوقعة معالي الرئيس للصم توجد في الدولة في المستشفيات الحكومية ولكن في بعض الأحيان يلجأون إلى مستشفيات خاصة تحتاج إلى تأمين صحي لها ، كذلك الأحذية والنظارات الطبية والأمور الالكترونية التي يتم التحدث عنها لفئة المكفوفين كذلك مكلفة ، جلسات النطق - أيضا - مكلفة جدا ، فكم يتحمل الإنسان حتى يعيش صاحب الهمم مؤمن من الناحية الصحية ، كذلك ربط الملف الطبي مهم - معالي الرئيس - مع التأمين الصحي ، ولي الأمر ينتقل من إمارة إلى إمارة ، والملف الطبي غير مرتبط بالشخص أو بصاحب الهمم، فتبقى ولية الأمر تنتقل من إمارة إلى إمارة لأنه لا يحصل على تأمين صحي ، لذلك نحن نطالب معالي الرئيس الاهتمام أكثر بهذه الفئة ، ونحن نشكر الوزارة ونشكر معالي الوزيرة وفريق عملها على الاهتمام، ونحن مكملين يدا بيد معهم ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة ناعمة المنصوري ، تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضوة على هذا الطرح ، مجددا لا شك - معالي الرئيس - بأن الوزارة تعي أهمية هذه التوصية ، والحديث الذي تم مناقشته ، وبالفعل من حيث التسهيل على الأسر وتخفيف الأعباء الحياتية ولرفع جودة حياتهم كذلك عملت الوزارة على توفير بطاقة فزعة على سبيل المثال والتي تساعد في توفير وتقديم بعض الخصومات والتسهيلات للأفراد ، وشمّلنا أصحاب الهمم من ضمنهم ، وهذا أمر استطعنا أن نقدمه لأصحاب الهمم في هذه الفترة، التوصية بالتحديد المعنية بالتأمين الصحي سيتم متابعتها بإذن الله مع الجهة المختصة وسيتم الاستمرار بمناقشتها ومتابعتها في اللجان ذات العلاقة بإذن الله، وشكراً معاليك.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، ننتقل الآن إلى البند السادس المتعلق بالموضوعات العامة، تفضل سعادة الأمين العام.

سعادة/ د. عمر عبدالرحمن النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

البند السادس : الموضوعات العامة :

مناقشة موضوع "التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة".

معالي الرئيس:

لنتفضل سعادة هند حميد العليي – مقرر لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية بتلاوة ملخص* تقرير اللجنة في شأن هذا الموضوع.

سعادة/ هند حميد العليي: (مقرر لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

"معالي/ صقر غباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليتكم تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية حول موضوع "التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة".
برجاء التفضل بعرضه على المجلس المقرر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام

رئيس اللجنة

ضرار حميد بالهول الفلاسي"

2021/03/30

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي في الجلسة السابعة من دور الانعقاد العادي الأول في الفصل التشريعي السابع عشر بتاريخ (2020/5/5) موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة " إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وعقدت اللجنة لهذا الغرض عدد (19) اجتماعاً لدراسة الموضوع، وذلك بمقر الأمانة العامة في دبي بالإضافة إلى الاجتماعات الافتراضية (عن بعد)، واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على الدراسات والأوراق البحثية المعدة حول الموضوع.

أولاً: الجهات التي تم استقاء المعلومات منها، والأهداف من ذلك

واجتمعت اللجنة بممثلي دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة، ومؤسسة التنمية الأسرية بأبو ظبي، وهيئة تنمية المجتمع بدبي بتاريخ (2020/5/21) للتعرف على أهم الخدمات والبرامج التي تقدمها

* تقرير اللجنة كاملاً في شأن الموضوع العام ملحق رقم (3) بالمضبطة.

هذه المؤسسات في مجال الأسرة، كما اجتمعت اللجنة بممثلي مكاتب الاستشارات الأسرية التابعة لوزارة تنمية المجتمع بالإضافة إلى مكاتب الاستشارات الأسرية الخاصة بتاريخ (2020/6/11) للتعرف على الخدمات المقدمة في مجال الاستشارات الأسرية والتحديات التي تواجههم. كما اجتمعت اللجنة بممثلي الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بالإضافة إلى وزارة العدل ومكاتب المحاماة بتاريخ (2020/6/18) للتعرف على أهم التحديات المتعلقة بالتشريعات ذات العلاقة بالقضايا الأسرية وآليات التنسيق مع وزارة تنمية المجتمع.

ثانياً: آلية الحصول على المعلومات

بالإضافة إلى الاجتماعات والاطلاع على الدراسات والأوراق البحثية عقدت اللجنة عدد (2) حلقات نقاشية افتراضية بعنوان (تحديات التلاحم والتماسك الأسري في المجتمع الإماراتي) في التواريخ الآتية: (2020/12/7 – 2020/12/14) وذلك بهدف مناقشة تحديات الأسرة المواطنة وما يرتبط بها من مشكلات، والتعرف على أهمية دور الأب والأم في الأسرة ومسؤوليتهما تجاه رعاية الأبناء والأسرة، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات التشريعية المتعلقة بالقضايا الأسرية ومدى ملاءمتها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للوصول للغاية الأسمى وهي حماية ووقاية الأسرة الإماراتية وتمكينها من أداء دورها في جو من الأمان والاستقرار والرضى النفسي والإشباع العاطفي. كما أعدت اللجنة استبياناً لدراسة (أثر العلاقات الأسرية في الاستقرار الأسري). واجتمعت اللجنة بممثلي وزارة تنمية المجتمع بتاريخ (2021/1/12) للرد على استفساراتها بشأن الموضوع.

ثالثاً: موجّهات عمل اللجنة

وفي سياق عمل لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية، التزمت اللجنة بالمبادئ الآتية:

1. تعزيز وبناء التكاملية مع وزارة تنمية المجتمع.
2. الحرص على بقاء القوامه في يد الرجل، قول الله تعالى: {الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ}1.
3. مصلحة الأسرة ككل مقدمة على كل مصلحة.

رابعاً: نتائج الدراسة والبحث

وانتهت اللجنة في دراستها للموضوع إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:

سورة النساء – الآية (34). 1

المحور الأول: استراتيجية الوزارة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية للأسرة في شأن تعزيز التلاحم الأسري.

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور النتائج الآتية

1. ضعف قدرة بعض الأسر في التوفيق بين مسؤوليات الوالدين وأدوارهم الأسرية ومتطلبات عملهم المهنية وذلك نتيجة تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل مما يؤثر أحياناً على دورها الأسري خاصة في تربية الأبناء ومتابعتهم علمياً والوفاء بالاحتياجات الزوجية.
2. ضعف البرامج التوعوية والتنثيفية بأهمية الأسرة ومهارات التعامل مع الخلافات الأسرية والتحديات المختلفة أدى إلى ضعف العلاقات الزوجية لدى بعض الأسر وبرز بعض المشكلات الزوجية، ومن أهمها2: (عدم الوعي بالحقوق والواجبات الزوجية من أي طرف تجاه الآخر، وعدم إبداء الاهتمام الكافي من أحد الزوجين لمشكلات الأسرة، وتراكم الديون والقروض على أحد الوالدين، وعدم تحمل الزوج نفقات المعيشة).
3. ضعف التواصل والحوار بين الآباء والأبناء وذلك بسبب انشغال الآباء والأمهات بأعمالهم المهنية بالإضافة إلى تباين المستوى الثقافي والعلمي بين أفراد الأسرة الواحدة.
4. ارتفاع إجمالي حالات طلاق المواطنين من المواطنات وذلك خلال الفترة من عام 2011 ولغاية عام 2019.
5. ضعف المشاريع التشغيلية ومؤشرات الأداء الاستراتيجية في قياس مدى فعالية وتطبيق برامج تأهيل المقبلين على الزواج.
6. انتشار ظاهرة زواج المواطنين من غير المواطنات حيث بلغ إجمالي عدد عقود زواج المواطنين من غير المواطنات (5923) عقد زواج خلال الأعوام (2017 – 2019).
7. عدم كفاية عدد البرامج والحملات الإعلامية والتسويقية بشأن أهمية دور مكاتب الإستشارات الأسرية في مواجهة المشكلات الأسرية والتخفيف منها.
8. عدم كفاية الدور المؤسسي لايواء الأطفال على المستوى الاتحادي على الرغم من أن القانون الاتحادي رقم (3) رقم لسنة 2016 (وديمه) أكد في مادته السابعة على حق الأبناء في الحياة والأمان على أنفسهم وأن تكفل الدولة نموهم وتطورهم ورعايتهم.

نتائج استبيان أثر العلاقات الأسرية في الاستقرار الأسري – التحديات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على العلاقات بين الزوجين. 2

9. غياب جهود التنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات الأسرية والتعليمية والأمنية بشأن توفير الدعم وتوعية ورعاية الأحداث.

10. محدودية عدد الأخصائيين الاجتماعيين النفسيين في المدارس لدراسة الحالات السلوكية للطلبة الذين يعانون من اضطرابات أسرية، بالإضافة إلى محدودية عدد الاجتماعيين العاملين في المجال النفسي المعنيين بدراسة حالة الأشخاص المتهمين جنائياً.

المحور الثاني: جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المعنية لإعداد التشريعات والسياسات في شأن تعزيز التلاحم الأسري.

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور النتائج الآتية:

1. أهمية التنسيق بين الوزارة والجهات المعنية الاتحادية والمحلية الأخرى لإيجاد حلول لمشكلات الحضانة وما يترتب عليها من آثار وفقاً لما تقتضيه مصلحة الأبناء.

2. عدم وجود قاعدة بيانات مركزية ملموسة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالنزاعات الأسرية الصادرة من المكاتب الاستشارية التابعة للمؤسسات الحكومية المحلية أو الوزارة أو المكاتب الاستشارية الخاصة.

3. عدم تفعيل مرصد المخاطر الاجتماعية لرصد الظواهر والمشكلات وإيجاد الحلول، وتقييم أثر المخاطر على الفرد والأسرة والمجتمع.

خامساً: التوصيات :

وبناء على الاستنتاجات السابقة توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية:

أولاً: التشريعات:

1. إعداد مشروع قانون عام للأسرة يهدف إلى دعم منظومة الأمن المجتمعي من خلال المحافظة على كيان الأسرة وتقوية تماسك أفرادها عن طريق التواصل والحوار البناء، وتوطيد استقرارها بما يتناسب مع الهوية الوطنية الإماراتية والتطورات والمتغيرات العالمية.

2. وضع لوائح تنظيمية تقنن ظهور الأطفال في برامج التواصل الاجتماعي لحمايتهم وإعادة تأهيلهم وفرض جزاءات على الأسر التي تسئ لأطفالها عبر استغلالهم خاصة فيما يتعلق بالأعمال التجارية ونشر فيديوهات مسيئة للأطفال لتحقيق الانتشار بما يضمن حماية حقوق الأطفال من جميع الجوانب وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل " وديمة ".

3. التنسيق مع الجهات المعنية حول إيجاد بدائل بشأن إمكانية تحقيق مرونة في طبيعة وساعات عمل المرأة العاملة خاصة فئة الأمهات.

ثانياً: إنشاء برامج توعوية ومبادرات

4. تصميم برامج توعوية وتثقيفية، ومبادرات، وبرامج عمل متخصصة تستهدف الآتي:

أ- الشباب والشابات المقبلين على الزواج لتهيئتهم على تحمل المسؤوليات الزوجية والتوعية بأهمية التوافق الاجتماعي والنفسي مع الطرف الآخر.

ب- التدريب والتأهيل على مواجهة المتغيرات والتحديات المختلفة التي تواجهها بعض الأسر الإماراتية مع تكثيف استخدام برامج التواصل الاجتماعي والأساليب التكنولوجية، بما يحقق أسس التوافق بين الزوجين ومهارات التعامل مع الخلافات الأسرية.

ج- تفعيل نظام جليسات الأطفال بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الرعاية والأمان للطفل وعدم التأثير على هويته الوطنية الإماراتية.

د- توفير اختبار إرشادي أسري نفسي شامل من خلال التنسيق بين المؤسسات المعنية قبل عرض الدعوى على لجان التوجيه الأسري.

هـ- توفير برامج خدمات التدخل الاجتماعي للأسر بعد الطلاق لمساندة المطلقين ومساعدتهم على تخطي الأزمة من النواحي النفسية والاجتماعية وإعادة بناء الروابط الأسرية.

و- تحفيز المؤسسات الاقتصادية والسياحية على تقديم التسهيلات والخصومات التي تخفف أعباء الزواج عن المقبلين عليه.

ثالثاً: الاستشارات الأسرية

5. تعديل اشتراطات منح التراخيص لمراكز الاستشارات الأسرية، بما يضمن قدرة وكفاءة وجودة أعمال هذه المراكز.

6. إعداد مذكرات تفاهم بين وزارة تنمية المجتمع والمؤسسات المعنية بالإرشاد الأسري ووزارة العدل يتم بموجبها التعاون والتنسيق لإيجاد آلية عمل تعزز دورهم في حل المشكلات والنزاعات الأسرية، من خلال تلقي الشكاوى الأسرية بصورة أولية من قبل المؤسسات ذات العلاقة بالشؤون الأسرية، ومحاولة معالجتها من الناحية الاجتماعية والنفسية قبل إحالتها للجان التوجيه الأسري في المحاكم.

رابعاً: حضانة الأبناء

7. إنشاء برامج معنية بالتنسيق بين الوزارة والجهات المعنية الاتحادية و المحلية الأخرى لإيجاد حلول لمشكلات الحضانة وما يترتب عليها من آثار وفقاً لما تقتضيه مصلحة الأبناء.

خامساً: قاعدة البيانات المركزية المتعلقة بقضايا الأسرة

8. إنشاء قاعدة بيانات مركزية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمختلف القضايا الأسرية، على أن يتم ربط هذه القاعدة بكل المؤسسات والجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالأسرة والطفل.

سادساً: تفعيل دور مرصد المخاطر الاجتماعية

9. تفعيل دور مرصد المخاطر الاجتماعية وربطه على المستوى الاتحادي لرصد وإيجاد الحلول، وتقييم أثر المخاطر على الفرد والأسرة والمجتمع من عدة جهات نظر تخصصية مثل: المجال الاجتماعي والنفسي والقانوني والتشريعي والاقتصادي وإضافة أية تخصصات أخرى ذات صلة.

سابعاً: حماية الأحداث

10. وضع برامج عمل تطبيقية بالتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات (الأسرية والتعليمية والأمنية) بشأن توعية الأحداث من خلال المراكز المعنية بالأحداث، وتحصين الأطفال من السلوكيات السلبية لتجنبيهم الدخول إلى مراكز رعاية الأحداث.

11. توفير العدد المناسب من الأخصائيين الاجتماعيين النفسيين بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي ووزارة الصحة ووقاية المجتمع.

ثامناً: مراكز إيواء الأطفال ورعايتهم

12. تطوير مركز الشيخ خليفة للرعاية الاجتماعية في إمارة أم القيوين (الاتحادي) لإيواء الأطفال ورعايتهم وتأمين حقوقهم وتقديم الخدمات والبرامج لحمايتهم، والاستشارات اللازمة لهم بما يؤهلهم للاندماج في المجتمع.

تاسعاً: تشجيع أصحاب الهمم على الزواج

13. إعداد برامج تدريبية وتنقيفية لأصحاب الهمم المقبلين على الزواج من بعضهم البعض وللأشخاص المقبلين على الزواج منهم لتحقيق التلاحم والتماسك الأسري.

14. تخصيص أماكن مهيئة للدورات التنقيفية للمقبلين على الزواج من أصحاب الهمم بما يتناسب مع طبيعتهم واحتياجاتهم.

15. تطوير برنامج متكامل للوقاية من الأمراض الوراثية بالتنسيق مع الجهات المعنية وذلك لتجنب الأمراض الوراثية مثل الإعاقات الذهنية والجسدية عبر إجراء الفحوصات الجينية اللازمة قبل الزواج.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة هند العليبي – مقرر لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية، معالي الوزيرة عرفت أن لديكم عرض فتفضلي.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس، أتقدم مجدداً بالشكر والتقدير والامتنان لرئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية على ما بذلوه من جهد ووقت بصراحة والذي وضعه في دراسة هذا الموضوع المهم لنا جميعاً، اسمحوا لي باستعراض نبذة مختصرة عن سياسة التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة، ومن بعد العرض* هناك فيديو فيلم قصير سيتم عرضه إذا سمحتم لنا معالي الرئيس وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضلي.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

دام فضلك شكراً، بسم الله الرحمن الرحيم، نستعرض أمام مجلسكم الموقر الجهود التي بذلتها حكومة دولة الإمارات ممثلة بوزارة تنمية المجتمع نحو الموضوع الذي يتم مناقشته اليوم وهو موضوع مهم حول الأسرة المتماسكة والمجتمع المتلاحم، هذه السلسلة من المبادرات والجهود التي استكملتها وزارة تنمية المجتمع في ثلاث إلى أربع أعوام وبالتحديد المسيرة الطويلة لهذه الوزارة المباركة، فقد عملت الوزارة على تقديم حزمة من المبادرات والسياسات والتشريعات التي هدفها ترابط الأسرة الواحدة وضمان جودة حياة أفضل لجميع أفرادها وذلك بسرعة الوصول وإيصال كذلك الخدمات الاستباقية للفئات المستهدفة وإطلاق كذلك المبادرات النوعية التي تواكب تطور حكومة دولة الإمارات.

نستعرض أمامكم من عام 2018 على سبيل المثال وبشكل مختصر، هذه حزمة المبادرات والجهود وهي تأتي من ضمن أولاً وتحت مظلة التشريعات، وهناك مظلة أخرى تأتي تحت مظلة التشريعات

* العرض المقدم من وزارة تنمية المجتمع في شأن الموضوع العام ملحق رقم (4) بالمضبطة.

تنتمي إلى المبادرات والمشاريع وطريقة العمل التي عملنا على تحقيقها في هذه الوزارة المباركة، في عام 2018 وبالتحديد وما ينص على حديثنا اليوم "السياسة الوطنية للأسرة"، والجدير بالذكر إخواني وأخواتي وسيدي الرئيس أن هذه السياسة التي أتت وانطلقت بمباركة مجلس الوزراء ساعدت في كثير من العمل وأطرت العمل الذي سنتطرق إليه.

سياسات أخرى ومن ضمن التشريعات تم إطلاقها كذلك في أوقات مختلفة تصب في نفس الحديث الذي سنتكلم عنه اليوم، سياسة عمل أصحاب الهمم، السياسة الوطنية لكبار المواطنين، اللائحة التنفيذية لقانون وديمة، دعم أسر المسجونين وذوي الدخل المحدود، منظومة توظيف أصحاب الهمم، مبادرة مساعي الخير لإعادة ترميم مساكن كبار المواطنين والمستفيدين كذلك في دولة الإمارات، ومبادرات أخرى سيتم التطرق إليها معنية بالاستشارات الأسرية.

في عام 2019 انتقلنا إلى سياسات ومبادرات وتشريعات أكثر عمقاً ساعدتنا في النتائج التي سنستعرضها معكم في نهاية الحديث بإذن الله، سياسة حماية الأسرة ونتكلم عن كود الإمارات للبيئة المؤهلة التي ضمنت التصميم الموحد لكافة المستفيدين، خدمة "نوصلكم" لكبار المواطنين التي ستفيد منها أعداد كبيرة من كبار المواطنين في الدولة وغير المواطنين كذلك، سياسة حماية أصحاب الهمم من الإساءة، القانون الاتحادي لكبار المواطنين، إنجاز مسح دخل وإنفاق الأسرة مع الهيئ الاتحادية للتنافسية والإحصاء، إطلاق المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة ودليل توظيف أصحاب الهمم، ومنح كذلك اختصاصي حماية الطفل صفة مأموري الضبط القضائي وما له من أهمية.

وفي عام 2020 وقد كان عاماً مختلفاً على الجميع ولكن والله الحمد نبشر الجميع أن النتائج والله الحمد وبتوفيق من الله تضاعفت، من إطلاق الأندية المهارية لكبار المواطنين ولكل من يستفيد من الحي المقارب لهذا النادي، وتطوير خدمة مسرّة لكبار المواطنين وتطوير منظومة منح الزواج وليس فقط عملية إعطاء المنحة المادية للمستفيدين منها والمقبلين على الزواج، وتطوير برامج إعداد المستفيدين والمقبلين على الزواج، الأعراس الجماعية الافتراضية التي تم إطلاقها في حكومة دولة الإمارات بشكل استباقي حيث لم يتم التطرق إليها في أي دولة أخرى، "تألف لايف" التي أصبحت في متناول الجميع واستفاد منها أكثر من (23) ألف شخص في عام واحد، إطلاق مشروع مشاغل لأصحاب الهمم وهو كذلك استمرارية للعمل عن بعد لأصحاب الهمم، إشهار الجمعيات ذات النفع العام ومتابعة كل ما يخص أمورهم عن بعد، مبادرات "نحن أهلكم" التي وصلت إلى أكثر من (15) ألف كبير من كبار المواطنين، الاستبيان العام حول جودة الحياة في دولة الإمارات، مبادرات الدعم النفسي وكذلك أهمية الدعم الذي يقدم للأسر فيما يخص الاستشارات المالية، هذه المبادرات بالتفصيل

تأتي تحت عدة محاور أساسية تدعم مفهوم الاستقرار الأسري وكذلك التلاحم الأسري، أول موضوع تطرقت له السياسة الوطنية للأسرة هو مفهوم الزواج، وسنأخذ دقائق لاستعراض موضوع لماذا وضعنا معيار أساسي أو محور أساسي لهذه السياسة للكلام عن الزواج، الزواج كحالة اجتماعية مهمة في دولة الإمارات والاستقرار الأسري يتم النظر من خلال هذا الموضوع من قبل الحكومة في أكثر من مجال: أولاً لكي نضمن مدى تأهيل المقبلين على الزواج من أبنائنا من الشباب والبنات، إلزامية الدورات التدريبية للمقبلين على الزواج حالياً حاصلة للمستفيدين من منح الزواج ولكن والله الحمد شهدنا إقبال أكبر من غير المستفيدين من المنح وهم شبابنا المقبلين على الزواج، هذه البرامج التي تأتي تحت مظلة برنامج إعداد شهدنا نتائج إيجابية منها، حيث انخفضت نسبة الطلاق للمستفيدين من منح الزواج وبالتحديد الذين مروا بتجربة إعداد وإلزامية هذه الدورات التدريبية من 14% في عام 2015 وحتى 4% في عام 2020 مما يبشر بالخير بحيث أنه كلما أعدنا وهيانا شبابنا المقبلين على الزواج كلما استقرت بإذن الله الأسر وزاد العمر الزواجي لهذه الأسرة، استفاد من هذه المبادرة في عام 2020 أكثر من 6995 شاب وشابة، وفي عام 2021 الأعداد ما شاء الله تضاعفت أكثر من مائة بالمائة في أول خمسة أشهر من عام 2021.

برنامج آخر كذلك توعوي تعمل عليه الوزارة حالياً مع شركائها وهو موجه ليس فقط للمقبلين على الزواج ولكن نتكلم عن حديثي الزواج أي الذين أكملوا ستة أشهر أو سنة أو سنة ونصف من الزواج، والورش التي تم عقدها استفاد منها أكثر من 4 آلاف شخص.

ننتقل إلى أهمية الاستشارات المالية، مستشارك المالي هو برنامج أطلقته الوزارة يعمل على رفع وعي الأسر بالثقافة المالية وكافة أفراد الأسر، أكثر من 4722 شخص استفاد من هذه الدورات المستمرة.

كذلك برنامج أسرتي لتعزيز وعي أفراد الأسرة بالاستقلالية وكذلك شارك فيه أكثر من تسعة آلاف شخص، الحملات التوعوية المعنية بالصحة الإنجابية كذلك والتي تركز على التوعية بأهمية رفع مؤشر الخصوبة وزيادة الإنجاب.

ننتقل إلى معيار آخر وهو محور العلاقات الأسرية، العلاقات الأسرية تأخذ حيزاً كبيراً من هذه السياسة وهي السياسة الوطنية للأسرة، خدمات الاستشارات الأسرية وبمباركة كريمة من أم الإمارات "الله يحفظها" الشيخة فاطمة بنت مبارك حيث انتبهت لأهمية الاستشارات الأسرية وعملت من خلال مفهوم المسرعات الحكومية في دولة الإمارات على توفير كافة الجهات المعنية في هذه الاستشارات، وضعتها "الله يطول عمرها" تحت مظلة واحدة ورأينا خلال هذا العام عندما أنت

الاستشارات الأسرية تحت مظلة واحدة وهوية وتحت متناول الجميع – وسنستعرضها معكم إن شاء الله – رأينا العدد الكبير من الاستشارات التي تم تقديمها، والوعي الكبير الذي حدث في أهمية الحصول على هذه الاستشارات الأسرية عند الحاجة إليها، مبادرات كثيرة ولن أطيل عليكم. ننتقل إلى مفهوم آخر مهم كذلك وهو التوازن في الأدوار ومدى أهمية التوازن بين الأدوار التي يلعبها كل من الأب والأم والإخوان كذلك في العائلة، ونتكلم كذلك عن العائلة الممتدة بوجود الجد والجددة في حال وجودهم كذلك، التوازن في الأدوار هو محور أساسي تقوم على تطبيق السياسة الوطنية للأسرة منها ورش توعوية لأولياء الأمور ومنها كذلك مبادرات "معكم دائماً"، منها مبادرة "عطاء أم" التي استفادت منها أكثر من 4314 أم مشاركة معنا، مبادرات "للأبناء دور" لإبراز دور الأبناء كذلك في هذه الأسرة وليس العائق على أولياء الأمور فقط بتوعيتهم، الأسر الأحادية كذلك حيث استفاد من الورش المقدمة لحالات الترمل والطلاق أكثر من 691 حالة ومشاركة في عام 2020 فقط.

محور آخر وسأحاول أن أستعجل حتى لا أطيل على الأعضاء وعلى معالي الرئيس كذلك، مفهوم رعاية الأطفال، نكمل حديثنا عن التلاحم الأسري، رعاية الأطفال وليس حمايتهم فقط، برامج عديدة تعمل عليها وزارة تنمية المجتمع بالتواصل ومباشرةً مع شركائها في المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة على سبيل المثال، "طفولتكم أمانة بأيدينا" وهي مبادرة أخرى معنية تهدف إلى تمكين أسر الأحداث ومبادرات معنية بالتوعية بالثقافة العائلية والأخلاقية، ومبادرة كيف تقول لا لمن يؤذيك والتوعية بأهمية – بالأخص في سن الطفولة – لعدم قبول الإساءة، برنامج آخر معني باليافعين من شبابنا الموجودين في المراكز الرياضية والثقافية حيث نصل إليهم من خلال ورش متخصصة مع الجهات المعنية والله الحمد رأينا كيف كان لها الأثر الجيد، في نفس الوقت - معالي الرئيس الأعضاء الكرام – لا يخفى عليكم أهمية الدراسات الحديثة والاستباقية في هذه المفاهيم، فنستعرض معكم على عجلة أربع دراسات أساسية ومهمة نرى أنه يجب تسليط الضوء عليها.

دراسة احتياجات المواطنين من ذوي الدخل المحدود والتقرير الخاص الذي تعمل عليها وزارة تنمية المجتمع مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

دراسة ثانية معنية بالتلاحم الأسري والمجتمعي وهي دراسة مكلفة بها وزارة تنمية المجتمع من قبل مكتب رئاسة مجلس الوزراء حيث أن وزارة تنمية المجتمع تقود الفريق التنفيذي الوطني في هذا المجال وسنستعرض إن شاء الله نتائجها حالياً.

دراسة مهمة كنا ليجب أن نعمل عليها والحمد لله أنجزناها في خلال كوفيد19 وهي إيجابيات إتمام الزواج بدون إقامة حفلات في ظل هذه الجائحة ولكن نحاول كيف نستطيع الاستفادة من التغيرات الإيجابية الموجودة، وأثبتت هذه الدراسة الحمد لله كيف أصبح هناك وعي لدى شبابنا وقد زادت نسب المقبلين على الزواج من المواطنين بمواطنات بنسبة 40% في هذا العام والله الحمد، ونتمنى بحول الله أن تزول هذه الغمة عنا وتستمر هذه الظواهر الاجتماعية الإيجابية في هذا المجتمع المبارك.

دراسة أخيرة نستعرضها وهي أثر كوفيد19 على أفراد المجتمع في دولة الإمارات، النتائج معالي الرئيس وعلى عجلة وستكون هذه أربع شرائح في العرض، في التماسك الأسري بالتحديد وهذه دراسة قامت بها وزارة تنمية المجتمع مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وجامعة الإمارات بعينة ممثلة لمواطني دولة الإمارات وعددها (3713) شخص، نرى المقارنة في النتائج من عام 2017 و 2019، فيما يخص العلاقات بالأسرة الكبيرة والله الحمد ارتفعت نسبة هذا المؤشر من 74% في عام 2017 وأصبحت 98.5% في عام 2019، نرى نفس الارتفاع والله الحمد في العلاقة بين الإخوان والأخوات من 86% إلى 96%، العلاقة بين الأبناء والوالدين من 66% حتى 80% كذلك، العلاقة بين الآباء والأبناء ارتفعت كذلك من 69% إلى 75%، العلاقة بين الزوج والزوجة والله الحمد كذلك ارتفعت من 78% حتى 97% ونكرر ونقول أن هذه النتائج هي مقارنة بين عامي 2017 و 2019.

في التلاحم المجتمعي في عدة محاور ونرى والله الحمد الارتفاع في هذه المؤشرات بشكل إيجابي في مفهوم التعليم والثقافة حيث ارتفعت النسبة إلى 92% وقد كانت 83%، المساواة والعدل كذلك والأرقام مستمرين فيها، الانتماء الوطني على سبيل المثال ارتفعت من 87% إلى 99%، وعلاقة الأسرة بالمجتمع وصلت إلى 95%.

آخر موضوع نتكلم عنه هو دور الاستشارات الأسرية ومدى أهمية كذلك هذا الوعي الذي نعمل على زيادته من خلال عمل الوزارة وشركائنا كذلك، أهمية زيادة إقبال أفراد المجتمع على خدمة الاستشارات الأسرية، والله الحمد نبشركم أن نسبة الزيادة والوعي أصبحت أكثر من 200%، في عام 2017 تم رصد (52) استشارة وفي عام 2020 تم رصد (686) استشارة، هذه الاستشارات لها أهمية أساسية في دعم واستقرار هذه الأسر ومساعدتها إلى أن تنتقل من حالة الربك الأسري الموجودين فيه إلى استقرار أسري يساعد على استمرار هذه الأسرة وتربية الأبناء بطريقة ممتازة، الجدير بالذكر هنا أن هذه الأرقام لم تكن نستطيع الوصول إليها وكذلك التوعية لم تكن نستطيع

الوصول إليها إلا بتلاحم وتضافر كافة الجهود المعنية في مجتمع دولة الإمارات والمؤسسات المحلية والاتحادية وبجهد ومواصلة ومثابرة من الشيوخ الله يطول عمرها الشيخة فاطمة حيث بذلت جهد كبير في هذا المجال، ونعمل على استمرارية هذا المجال وفي توعية أفراد المجتمع بأهمية الخدمات المقدمة لهم، شكراً معالي الرئيس والمعدرة على الإطالة وإذا سمحت لنا معالي الرئيس فهناك دقيقة ونصف عبارة عن مادة فيلمية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، تفضلوا بعرض الفيلم.

(تم عرض مادة فيلمية في شأن الموضوع العام)

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، والشكر أيضاً لفريق العمل معك، هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة؟ حمد الرحومي تفضل.

سعادة/ حمد أحمد الرحومي: (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، بدايةً معاليك نحن نشكر اللجنة بالفعل على الجهد الكبير الذي تم في هذا الموضوع معاليك، (19) اجتماع والمعلومات الواردة والمرفقات هي مراجع لكثير من النقاشات التي ستحصل في المستقبل في المجلس لأن بالفعل هي معلومات مرصودة ومحللة وفيها نسب وستتم الاستفادة منها من قبل جميع اللجان.

معالي الرئيس، موضوعنا اليوم كما تفضلت فهو موضوع مهم جداً وإن شاء الله تستفيد منه الوزارة وتستفيد منه الأسرة على أرض الواقع، معالي الرئيس، الأسرة عندما نتكلم عنها بشكل عام في حديثنا اليوم فإننا نتكلم عن أي فرد في الأسرة في أي مكان في المجتمع فإن تأثيره سيصب في هذه الوزارة بالذات معاليك، قضية التقاعد تختص بها وزارة أخرى لكن إشكالياتها تنعكس على الأسرة المسؤولة عنها هذه الوزارة، الطفل والحامل ومن لا يجد عمل، كل هذه الإشكاليات وهؤلاء الأفراد الذين يشكلون الأسرة ومن ثم التبعات والمشاكل التي تحصل في الأسرة ستصب في هذه الوزارة ولو أنها كانت غير مختصة في هذه الإشكاليات ولكن النتيجة ستصب في هذه الوزارة، لذلك أنا أتفهم أننا ناقشنا هذا الموضوع قبل ثلاث سنوات مع معالي الوزيرة وكان طرْحاً ممتازاً، واليوم سيكون أفضل إن شاء الله، وأذكر بأن من التوصيات السابقة معاليك كان هناك ست توصيات لجهات غير عن الوزارة وبدعمها معاليك تمت الموافقة على هذه التوصيات، لذلك أعتقد أن في موضوع مثل هذا الموضوع فنحن بحاجة للنظر بنظرة شمولية، لو أعطي أمثلة معاليك عندما نتكلم عن إنشاء

محاكم للأسرة فهذا يختص بوزارة العدل، ومن ثم الوزيرة توافقت على هذه التوصيات ومن ثم أحال مجلس الوزراء هذه التوصية إلى الجهة المختصة، لماذا؟ لأن كل الآثار الموجودة اليوم في السكن مثل برنامج زايد للإسكان فستتأثر الأسرة بذلك وبالتالي وزارة تنمية المجتمع، لذلك أنا أردت معاليك أن أنوه إلى أن بعض التوصيات قد تكون معنية بها جهات أخرى ولكن المصعب في النهاية سيكون لهذه الوزارة وأنا أتوقع أن تكون توصياتنا وطرحنا ولو كان بعيداً قليلاً ولكن سيكون له تأثير على الأسرة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، الكلمة الآن لمريم بن ثنية تفضلي.

سعادة/ مريم ماجد بن ثنية:

شكراً معالي الرئيس، لاشك أن الموضوع الذي سناقشه اليوم مهم جداً ويلامس كل شخص فينا لأنه يتكلم عن أهم منظومة اجتماعية موجودة وهي الأسرة.

معالي الرئيس، اليوم كل عضو فينا له هاجس بخصوص هذا الموضوع، كل عضو فينا معالي الرئيس لديه تساؤلات يتمنى الرد عليها، لديه مقترحات يتمنى أن تتبناها الحكومة، لديه توصيات يتمنى أن تصل ويتم النظر فيها، لأن في النهاية الهدف هو أن نصل للتماسك الأسري والذي سيؤدي إلى التلاحم المجتمعي واستقراره وهذا هو الهدف الأسمى.

معالي الرئيس، لاشك أن وزارة تنمية المجتمع تقوم بجهود جبارة في هذا المجال ولكن يبقى لكل واحد فينا تساؤلات تتمنى اليوم أن نطرحها تحت قبة هذا المجلس وكل ما أتمناه أن تنتسج صدوركم وصدر الحكومة لنا وتحملونا قليلاً لأن تساؤلاتنا كثيرة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة مريم بن ثنية، هل هناك أية ملاحظات أخرى على تقرير اللجنة؟

(لم تبد أية ملاحظات أخرى)

معالي الرئيس:

ننتقل الآن إلى مناقشة الموضوع ونبدأ بسعادة ضرار حميد بالهول – رئيس اللجنة تفضل سعادتك.

سعادة/ ضرار حميد بالهول:

شكراً معالي الرئيس، وشكراً معالي الوزيرة على تواجدكم اليوم. تشكل الأسرة الإماراتية عنصراً أساسياً في المجتمع، والأسرة الإماراتية مثل بقية الأسر عانت من العديد من المشاكل في ظل الظروف الحالية، وفي ظل العولمة واجهت الكثير من المشاكل، نحن رأينا أهمية هذا الموضوع

وحساسيته وما تعاني منه الأسرة الإماراتية وما يعاني منه المجتمع، ولهذا نشكر معاليها أنها أخذت بالتعريف الذي اقترحتة اللجنة وهو أن الأسرة متماسكة والمجتمع هو الذي يتلاحم، وبناءً عليه أحب أن أوجه سؤالاً معيناً بأن الدراسات التي نراها مهمة جداً والتساؤلات هي: ما هي معايير قياس مؤشر التلاحم الأسري والذي بلغ ما نسبته 91% في عام 2019، وما هي أهم التحديات المؤثرة على مؤشر قياس التلاحم الأسري في الدولة؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً بارك الله فيك معالي الرئيس، هذا المؤشر هو مؤشر وطني تقيسه حكومة دولة الإمارات، ووزارة تنمية المجتمع هي الوزارة المعنية لترأس الفريق التنفيذي لقيادة هذا المؤشر، وهو ينقسم إلى محورين أساسيين، المحور الأولي يتكلم عن الترابط الأسري والتلاحم المجتمعي، هناك العديد من المحاور الأساسية التي يتم قياسها من خلال هذا المحور، على سبيل المثال في موضوع التماسك الأسري محور العلاقة بين الإخوان والأخوات والعلاقة بين الآباء والوالدين وموضوع آخر معني بالعلاقة بين الآباء والأبناء والعلاقة بين الزوج والزوجة والأسرة الكبيرة كذلك، هذا في محور التماسك الأسري على عجلة.

في التلاحم المجتمعي وهذه الدراسة مستمرة منذ عام 2017 وفي 2019 ومجلس الوزراء على تواصل معنا للأعوام القادمة بإذن الله مع الخطة الاستراتيجية الجديدة لحكومة دولة الإمارات، في التلاحم المجتمعي معايير أخرى يتم دراستها من خلال هذا المؤشر، على سبيل المثال الانتماء الوطني وعلاقة الأسرة في المجتمع والأمن والأمان في هذا المجتمع والمساواة والعدالة والتعليم والثقافة، كل هذه المعايير الفرعية تصب في قياس المحور الأساسي والمؤشر الأساسي في التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، سعادة ضرار تفضل.

سعادة/ ضرار حميد بالهول:

شكراً معالي الرئيس، معالي الوزيرة نسبة 91% أعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه جداً وسبق وتكلمنا بهذا الموضوع، أنا أعتقد أن لدينا مشاكل ولدينا ظروف تحول بيننا وبين الوصول لهذا الرقم، وطريقة طرح هذا الرقم وبالسؤال تفاجأنا بأنه تم دمج النتائج مما يعني أن هذا الرقم غير صحيح،

ولهذا نتمنى عند طرح الأرقام فإنه يرجى التأكد من دقتها، نسبة 91% تعني أننا لا نواجه مشاكل، لا نعاني من مشاكل طلاق، ولا نعاني من مشاكل انحراف والتي تؤثر كلها على الأسرة، 91% هو رقم مبالغ فيه جداً وكان مأخوذاً كنتيجة بناءً على أقوال أعضاء أعضاء من الوزارة حيث تم جمع ودمج النتائج فيه ، وهذه ممارسة خاطئة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، جدير بالتنويه هنا أن هذه الدراسة وهي دراسة مؤشر التلاحم الأسري والمجتمعي لا تقوم بها وزارة تنمية المجتمع بحد ذاتها ، فهي تقوم بها وزارة تنمية المجتمع بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وجامعة الإمارات ، وهذه النتائج يتم مراجعتها ومناقشتها قبل اعتمادها من قبل مكتب رئاسة مجلس الوزراء في وزارة شؤون مجلس الوزراء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، تعقيب أخير سعادة الأخ ضرار بالهول ، تفضل .

سعادة / ضرار حميد بالهول :

شكراً معالي الرئيس ، أنا لا زلت مصر على كلامي ، فهذا الكلام ليس كلامنا نحن ولكن كلام الموظفين في الوزارة ، فهم الذين ذكروا انه تم دمج النتائج بعد سؤالهم عن هذا الموضوع ، وللعلم أنتم ذكرتم أن هناك انخفاض في مؤشر الطلاق ، ونحن طلبنا منكم مرتين تزويدنا بهذه المعلومات ولكن لم يتم ذلك ، واليوم نحن نتفاجأنا أن النتيجة عندكم منخفضة في حين أن التقرير الذي استلمناه منكم يشير إلى النسبة لا زالت مرتفعة ، وشكراً .

معالي الرئيس:

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

للتنويه معالي الرئيس نسبة الانخفاض التي تكلمت عنها بالتحديد بين المستفيدين من منح الزواج الذين حصلوا على برنامج إعداد، هذه المجموعة انخفضت فيها نسبة الطلاق، حيث كانت النسبة في عام 2015 (14%) وأصبحت (4%) في عام 2020 ، فهذه النسبة تخص المستفيدين من منح الزواج والذين حصلوا على الدورة الإلزامية وهي دورة " إعداد " للمقبلين على الزواج ، هذا

للتوضيح ، فنحن لا نتكلم عن نسب الطلاق في دولة الإمارات بشكل كامل ، فنحن نتكلم فقط عن هذه الفئة .

أما عن دمج المعلومات فهذه آلية اعتمدها الوزارة مع المعنيين في مكتب رئاسة مجلس الوزراء حالها حال المؤشرات الوطنية الأخرى التي تقوم حكومة دولة الإمارات بقياسها واعتمادها، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، الكلمة الآن لسعادة هند العليلى .

سعادة / هند حميد العليلى :

معالي الرئيس ، على الرغم من دور مكاتب الاستشارات الأسرية والذي يتمثل في دعم الأسرة عن طريق تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية بالإضافة للخدمات الوقائية والعلاجية بهدف الحفاظ على كيان الأسرة من أي خلافات تهدد تماسكها ، وكما ذكرت معاليها في التقرير أن يتم توفير نسبة (200%) من الاستشارات للأسرة إلا أنه لوحظ في الأواني الأخيرة دخول بعض المرشدين الأسريين في هذا المجال دون حصولهم على المؤهل الذي يمكنهم من العمل بالكفاءة والجدارة المطلوبة بالإضافة إلى عدم حرص بعض المؤسسات على ضرورة التزام من يقوم بأي عمل من الأعمال التخصصية أن يكون حاصلاً على المؤهل العلمي المناسب لشغل تلك الوظيفة والالتزام بكل القوانين واللوائح التنظيمية التي تصدرها الجهات الرسمية مما يستدعي التساؤل : ما هي خطة الوزارة بشأن تأهيل المرشدين الأسريين العاملين في هذا المجال ، وما هي التحديات التي تواجههم بشأن استقطابهم ، وما هي الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة للرقابة والإشراف على مكاتب الاستشارات الأسرية المستقبلية ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، و شكراً على طرح مثل هذا السؤال ، فقد قامت الحكومة بجهد كبير - ومازالت - مع الجهات المعنية لكي يتم رفع الوعي بأهمية الاستشارات الأسرية ودور مكاتب الاستشارات كذلك ، والتوعية بهم ، وتوحيد وتقديم أفضل الخدمات من خلال هذه المكاتب ، فنحن نرى أن مكاتب الاستشارات الأسرية دورها أساسي ومهم لكي تساند الأسر على تقديم الأفضل ، ولكي تساعد على الاستقرار الأسري ، ولذلك فقد عملت الوزارة في أكثر من جانب في هذا الشأن،

المبدأ الأساسي كما شرحنا من قبل هو توحيد هذه الاستشارات الأسرية تحت منصة واحدة لكي يستهل على الأشخاص محتاج لهذه الاستشارة الوصول لها ، هذا أولاً .

الموضوع الآخر هو متابعة دور الاستشارات الأسرية وكذلك المرخصين أنفسهم الذين يقومون على تقديم مثل هذه الخدمات ، فتقوم الوزارة حالياً بأن بإعادة النظر في قرار ترخيص مراكز الاستشارات الأسرية غير الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، وكذلك إعداد القرار بشأن المستشارين الأسريين والذي تضمن شروط وضوابط تقديم الخدمات الاستشارية بما في ذلك مؤهلات وخبرات مقدمي الخدمة حيث يتضمن قرار مراكز الاستشارات الأسرية غير الحكومية - على سبيل المثال - بعض الضوابط كأن يكون طالب هذا الترخيص من مواطني دولة الإمارات في حال كان شخصاً اعتبارياً ، كذلك أن يكون صاحب الترخيص حاصل علي مؤهل جامعي معتمد في التربية الخاصة أو علم النفس أو الإرشاد والصحة النفسية ، أو كذلك في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن لا يقل المؤهل عما تكلمنا عنه ، كذلك يشترط فيمن يرغب بالحصول على ترخيص من الجهات المعنية بممارسة مثل هذا العمل أن لا يكون قد سبق له إلغاء ترخيص صادر في نفس المجال حتى نبتعد عن أي أمور في المستقبل ربما تكون في غير صالحهم ، وكذلك توفير مقر مستقر وملائم لمثل هذه المراكز حيث يتم رصد هذه الاستشارات الأسرية في مكان ملائم ويحتوي على خصوصية كذلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، ، تفضلي سعادة الأخت هند إذا كان لديك تعقيب ثاني .

سعادة / هند حميد العلي :

معالي الرئيس ، أولاً أنا أثني على كلام معالي الوزيرة بشأن إعادة النظر في موضوع الترخيص لمراكز الاستشارات الأسرية ومقدمي الخدمة ، فهذا شيء مهم جداً خاصة أننا في الأواني الأخيرة كنا نلاحظ أن هناك الكثير من الأشخاص الذين حصلوا على دورات مثل دورة مدرب دولي محترف وغيرها من هذه الدورات بدأوا يمارسون هذه المهنة كمستشارين في سوق العمل في البرامج الالكترونية ، فقد بدأ كل شخص غير مرخص أو غير مؤهل ينزل لهذا الميدان ويقدم استشارات أسرية والله أعلم من أين جاء بالفكر والكلام الذي يقدمه ، وهل هو من جهة مرخصة أو غير مرخصة أو هل هناك رقابة أصلاً على هذا الموضوع للعاملين في هذا الميدان ، فهناك من يستغل هذه الوظيفة استغلالاً شخصياً غير سليم ، فما مدى إمكانية الوزارة لوضع رقابة على مثل هؤلاء الأشخاص ؟

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، الرقابة التي تفضلت بها سعادة العضوة تأتي من خلال القرار الذي تكلمنا عنه وهو قرار ترخيص مراكز الاستشارات الأسرية غير الحكومية والذي تقوم الوزارة حالياً من خلال مجلس تنسيق سياسات الأسرة بالعمل على الانتهاء منه ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء الموقر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، سعادة الأخت هند ، هل لديك تعقيب أخير ؟ تفضلي .

سعادة / هند حميد العلي :

لا معالي الرئيس ، أنا فقط أكتفي بهذا الموضوع حيث أشدد على موضوع أن يكون هناك ترخيص لمراكز الاستشارات الأسرية ، وأن تكون الجهة المرخصة حتى للجهات الأخرى الرسمية أو الحكومية تكون جهة تنمية المجتمع حتى يتم وضع الرقابة اللازمة على هؤلاء المستشارين الذين يعملون في الميدان والذين هم أنفسهم يكونوا محافظين على الأسرة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة محمد عيسى الكشف .

سعادة / محمد عيسى الكشف :

شكراً معالي الرئيس ، كلنا نعلم بأن دولة الإمارات - والله الحمد - والقيادة الحكيمة سعت جاهدة من خلال سياسات استشراف المستقبل لبناء مجتمع رصين تقوم كل القطاعات العاملة في الدولة عليه للتصدي لأي ظاهرة أو خطر ممكن أن يؤثر على التلاحم الأسري ، وقد لوحظ - معالي الرئيس - من خلال الرصد في قنوات التواصل الاجتماعي قيام بعض الأسر باستغلال الأطفال عبر تعريضهم للتصوير الغير لائق بقصد السخرية أو التخويف أو إثارة المشاعر ، ويلقى ذلك بعض الانتشار السريع في مجتمعاتنا في مختلف الشبكات المتاحة ، كما يلقي انتشاراً سريعاً في بعض القنوات مما يؤثر على الطفل بغرض تهديد الاستقرار النفسي والاجتماعي مما يدفع بعض الأحيان إلى التمر الغير مسؤول ، وكذلك التكرار من أقرانه من الأطفال وكذلك حب أو فضول التجربة لديهم .

معالي الرئيس ، دائماً كما ذكر في التقرير جهود وزارة تنمية المجتمع ، وكما تطرقت معالي الوزيرة بأن هناك برامج متواجدة مثل " مسؤولية طفلي " أو " طفولتي بين يديك " ، وهذا البرنامج أعتقد

أنه - إن شاء الله - سيلاقي النجاح ، ومن خلال هذا الأمر أتساءل : ما هي الإجراءات التي تتخذها الوزارة في هذا الشأن لحماية الأطفال من استغلالهم ، وما هي البرامج التي تقوم بها في حال تعرضهم لمثل هذه الظروف خصوصاً أنا أتكلم هنا معالي الرئيس عن إذا كان هناك نسب أو حالات مرت على الوزارة بهذا الشأن ، وما هو الإجراء الذي تم بشأنه والحل ، وهل كانت هناك نسب موجودة وأرقام تُنشر ؟ وشكراً .

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ محمد عيسى الكشف ، تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، فيما يخص رعاية وحماية الأطفال الحقيقة أن هذا موضوع مهم ، وقد تطرقنا له كذلك في العرض ، فسواء كان في نظام الحماية الاجتماعية بشكل عام أو إن كان في السياسة الوطنية للأسرة فإن المنظومة التشريعية السارية تعد ضابطاً لتصرفات الأفراد ، وحاجزاً دون الإساءة للطفل أو استغلاله ، وقد بينت هذه التشريعات العقوبات المترتبة على الإساءة للطفل ، وشددت العقوبة في حال العود ، وعلى سبيل المثال تضمن القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل " وديمة " ولائحته التنفيذية قواعد وأحكام خاصة بحق الطفل في الحماية مما يهدد سلامته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية حيث حظر المشرع الإماراتي تعريض الطفل للإستغلال الاقتصادي ، ونص القانون على عقوبة الحبس والغرامة أو بإحدى العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، كما تناول قانون حقوق الطفل المشار إليه - أيضاً - سوء معاملة الطفل ووضع الضوابط اللازمة لحمايته من الاستغلال سواء كان هذا الاستغلال اقتصادي أو جسدي أو أي نوع آخر من الاستغلال ، كما أن سياسة جودة الحياة الرقمية تهدف إلى استهداف وتعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالعالم الرقمي ، ومواكبة المتغيرات الطارئة في هذا العالم بما يضمن حماية كافة أفراد المجتمع ومن ضمنهم الأطفال ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، تفضل سعادة الأخ محمد الكشف .

سعادة / محمد عيسى الكشف :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزيرة وفريق العمل ، نحن متأكدين - معالي الرئيس - بأن الوزارة تعمل اليوم دائماً بدورها المجتمعي المقدر ، وهنا أتكلم عن بعض الظواهر التي تنتشر بسرعة في مواقع التواصل ، وأكدت معالي الوزير ، ونؤكد كذلك على القانون رقم (3)

لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل قانون " وديمة " والذي نص - معالي الرئيس - في المادة السابعة منه على حق الأبناء في الحياة والأمان ، وتكفل الدولة بنمو الأبناء وتطورهم ورعايتهم ، إلا أننا - معالي الرئيس - نلاحظ عدم وضوح دور الوزارة بشأن خطط إيواء الأطفال ، فتعرض الطفل لمثل هذا الأمر يحتاج إلى إعادة تأهيل ، بالإضافة إلى قلة المؤسسات الاتحادية المعنية بالإيواء ، وسبق أن تقدمت بسؤال برلماني - معالي الرئيس - عن دار خليفة للرعاية الأسرية بأم القيوين ، وكان رد معالي الوزيرة - مشكورة - بأن هذا الدار جاهز لاستقبال حالات مختلفة كما جاء في النص ضحايا العنف الأسري من نساء ورجال وأطفال مما يؤكد دور الوزارة في رعاية الأطفال من خلال هذه المراكز ، فتفعيلها مهم يا معالي الرئيس بالإضافة إلى شركاء الوزارة ، وهنا أتساءل : ما هي الخطط بشأن تطوير الخدمات في برامج الإيواء في الوزارة وحمايتهم ، وما هي التحديات التي تواجه التأخير في بعض دور الرعاية خصوصاً أن دار أم القيوين كما أعتقد لا زال ينتظر العمل فيه بشكل أكبر ، وتفعيله بشكل أكبر ، فهل هناك مشاريع لبناء دار إيواء في المستقبل في بعض إمارات الدولة ، وهل هذه الدور جاهزة لاستقبال مثل هذه الحالات ؟ و شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس:

شكراً سعادة محمد عيسى الكشف، تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس، وشكراً كذلك لسعادة العضو على هذا الطرح المهم صراحة . معالي الرئيس، تعمل الوزارة على التنسيق مع الجهات المعنية بالرقابة الإلكترونية كمتابعة الحالات التي يتم فيها استغلال الأطفال في مواقع التواصل الإلكتروني، ويتم إحالة البلاغات لهم، ومتابعة الأحكام كذلك التي تصدر وكيفية تطبيقها .

موضوع آخر كذلك ، معالي الرئيس تكفل الدولة للأطفال الحق في الحياة والبقاء والأمان على أنفسهم خاصة الفئات الأكثر تهديداً حيث تعمل الوزارة على إنفاذ القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 في شأن حقوق الطفل " وديمة " ، حيث توجه جهودها من خلال وحدة حماية الطفل التي أنشأتها بموجب القرار رقم (422) لسنة 2018 في شأن إنشاء هذه الوحدة والتي تضم فريق من اختصاصيي حماية الطفل الذين يبلغ عددهم (11) اختصاصيي للعمل على استقرار تلك الحالات ، وقد استقبلت الوحدة عدد (32) حالة معرضة للاساءة بشتى أنواعها ، وتم البت فيها مباشرة وإغلاق هذه الملفات.

كذلك تعطي الوزارة الأولوية في هذا النطاق لإيواء الأطفال في أسرهم الطبيعية وذلك إنفاذا للقواعد والأحكام المنصوص عليها بموجب هذا القانون ، فتقوم أولاً بالعمل ووضع الخطط العلاجية ، والهدف هو استقرار وضع الأطفال في أسرهم ومتابعة تنفيذ هذه الأحكام بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة إن كانت في وزارة الداخلية أو وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووقاية المجتمع ووزارة العدل وهيئة تنمية المجتمع ودائرة الخدمات الاجتماعية ، ويأتي الإيواء بالمؤسسات كحل أخير حيث توجد أربع جهات لإيواء الأطفال المحتاجين لهذا النوع من الرعاية في الدولة وهي عن النحو التالي :

مركز إيواء في أبوظبي .

مؤسسة دبي لرعاية للنساء والأطفال .

دائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة .

مركز أمان في رأس الخيمة .

ويوجد تنسيق مباشر بين الوزارة وتلك الجهات كما تم في هذا السياق توقيع مذكرات تفاهم بين الوزارة ومركز إيواء أبوظبي وكذلك مع مركز أمان لكي تضمن استمرارية الخدمات بهذه الطريقة المتميزة ، ولكي تضمن عدم التأخير في أي من الخدمات المقدمة والتي يجب أن يتم تقديمها لمثل هذه الحالات التي تستدعي الإيواء والإيواء المباشر ، و شكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، تعقيب أخير أخ محمد الكشف ، تفضل .

سعادة / محمد عيسى الكشف :

نعم معالي الرئيس ، شكراً جزيلاً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير وفريق العمل ، وأود أن أشكرهم على مبادرة الزواج بدون إقامة حفلات والذي ورد في التقرير ، فعلا هذا الأمر يحقق إشادة كبيرة خاصة من المجتمع الإماراتي بحكم تواجدهم في عائلتهم البسيطة وإقامة حفل زواج مما لاقى استحسان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد والقيادة الرشيدة .

معالي الرئيس ، نحن متفائلين بالدور المهم للوزارة في مختلف القطاعات كما جاء في نص سياسة الوزارة لحماية الأسرة للقطاعات المختلفة ، فنحن نعتمد على الإمارات للخمسين عاما القادمة - إن شاء الله - في مجتمع آمن ، شكراً معالي الرئيس ، و شكراً معالي الوزيرة .

معالي الرئيس :

سعادة الأخ محمد عيسى الكشف ، الآن الكلمة ناعمة عبدالرحمن المنصوري .

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري :

معالي الرئيس ، تحتل قضية زواج أصحاب الهمم حيزاً مهماً في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقهم في الحياة الكريمة التي كفلها لهم ديننا الحنيف والمواتية للأعراف الدولية التي كفلتها لهم معظم التشريعات والقوانين المعمول بها في البلدان المختلفة ، والحق في تكوين أسرة وإنجاب أطفال هي من جملة هذه الحقوق إلا أنه لم يتبين وجود برامج ومبادرات استراتيجية محددة بشأن تشجيع أصحاب الهمم على الزواج وتكوين أسرة بالرغم من الدراسات العلمية التي أكدت على أن من الآثار الإيجابية التربوية والاجتماعية والنفسية المترتبة على زواج أصحاب الهمم تتمثل في الأمان والدمج الاجتماعي والإشباع العاطفي ، وعليه أتساءل معالي الرئيس : ما دور الوزارة بشأن دعم وتشجيع أصحاب الهمم المقبلين على الزواج ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس على هذا الطرح ، والصراحة أن هذا موضوع مهم ، وهو يهم الوزارة كذلك كامتداد للعمل الذي تقوم به لتقديم أفضل حياة ورفع لجودة حياة أصحاب الهمم ، فالوزارة تقوم بالتنسيق والتوعية لجميع المقبلين على الزواج ومن ضمنهم أصحاب الهمم ، وجاري العمل على ترجمة المادة التدريبية الخاصة بالمقبلين على الزواج إلى لغة الإشارة ، كما أود التنويه أن كافة البرامج التوعوية للمقبلين على الزواج التي قامت بتقديمها الوزارة في السابق كان تقديم هذه المواد العلمية لكافة فئات أصحاب الهمم ومن ضمنها - كذلك - المستفيدين من خدمة لغة الإشارة ، وفي حال تطلب مهارات إضافية توفرها الوزارة مباشرة وعند الطلب ، كذلك فإن المحاضرات تُقدم عن طريق البث المباشر وجاري حالياً العمل على أن تكون جميعها على مواقع التواصل الاجتماعي ، فنحن نعلم مدى أهمية وصول هذه المعلومات إلى أصحاب الهمم ، وبالتالي فقد عملت الوزارة على أتمتة الموقع الإلكتروني لوزارة تنمية المجتمع بما يتواءم مع احتياجات أصحاب الهمم بالتعاون مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بمعايير معينة ، وجاري العمل كذلك ليس فقط لهذه الوزارة وإنما لكافة الوزارات الأخرى كذلك ، وهناك العديد من المبادرات التي تقوم حالياً الوزارة على تطبيقها وتطويرها بالتعاون مع الجهات المعنية بالتحديد لهذا الهدف ، و شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، تفضلي معالي سعادة الأخت ناعمة بالتعقيب الثاني .

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزيرة على العرض ، ولكن أنا أود ما دام أن الوزارة تعمل على الترجمة لفئة الصم فياحبذا لو يتم تحويلها كذلك بطريقة " برايل " للمكفوفين . معالي الرئيس ، أنا أتساءل هنا من باب التنسيق : ما هو الإجراء الذي تقوم به الوزارة في فحص المقبلين على الزواج ، وما هو باب التنسيق مع الجهات المعنية بقطاع الصحة بشأن إجراء الفحوصات الجينية الشاملة والدقيقة قبل الزواج لتجنب حدوث زيادة في أعداد الإعاقات ؟ وهذا ما أقصده معالي الرئيس ، الشباب والعوائل التي لديها أكثر من إعاقة في نفس البيت ، وكذلك تسأل بخصوص سؤال تم طرحه سابقاً من سعادة العضو الأخ حميد العبار بشأن إعفاء اصحاب الهمم من قروض الإسكان ما دام أنها هي الوزارة الوحيدة وما عرفناه معالي الرئيس ، فلا بد من استقرار أصحاب الهمم في أن يكون لهم منزل ، فما هو دور الوزارة مع وزارة الطاقة والبنية التحتية في عملية وجود مسكن ملائم لهذه الفئة وخاصة إعفاء أصحاب الهمم من تسديد القروض ؟ فما وصلنا معالي الرئيس أن الوزارة موجودة في اللجنة التي تم تشكيلها في هيئة الإسكان، فسؤالي هو حول إجراء الفحص الجيني وموضوع الإسكان كذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

بالنسبة لموضوع السؤال الذي طرحه سعادة الأخ حميد العبار الشامسي فقد تمت الإجابة عليه ، تفضلني معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، فيما يخص الصحة الإنجابية لأصحاب الهمم بالتحديد لكي نضمن ... عفواً ليس فقط لأصحاب الهمم وإنما للأسر بشكل عام لكن نضمن أسر مستقرة وصحيحة كذلك تقوم الوزارة حالياً بتنفيذ حملات توعوية عن الصحة الإنجابية والتي تهدف إلى تعزيز الصحة الإنجابية للأسرة والمواطنة وبالتعاون مباشرة مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع - مشكورة على الدعم - والهيئات الصحية وكذلك أدخلنا الجمعيات ذات النفع العام ذات الصلة بهذا الموضوع لكي نرفع من الوعي لكافة أفراد المجتمع ، وتقوم الوزارة حالياً ، وقد شاركت - والله الحمد - في اللجنة التي تم تشكيلها لهذا الموضوع وبالأخص في مراجعة الفحوصات الطبية التي يتم العمل عليها وسيتم إقرارها من قبل وزارة الصحة ووقاية المجتمع لكي نصل لقائمة محدثة تحتاجها الدولة حالياً ، والله الحمد جهود كبيرة قامت بها وزارة الصحة ووقاية المجتمع في هذا المجال ، ووزارة تنمية المجتمع مشاركة في هذه اللجنة ، وقد قدمت مقترحاتها لهذه اللجنة والأمور إن شاء الله ستكون مبشرة بالخير

فيما يخص الفحص للمقبلين على الزواج وأتكلّم هنا عن الفحص الإلزامي لكي نضمن عدم تكرار -
لا سمح الله - بعض الإعاقات الجينية بالتحديد ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، سعادة ناعمة المنصوري ، تفضلي بالتعقيب الأخير .

سعادة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة القصد من طرح السؤال حول إعفاء أصحاب الهمم في موضوع
قروض الإسكان كان لأن الوزارة موجودة في اللجنة المشكلة لهذا الغرض ، وهذا من باب الاستفسار
عن كيفية سعيهم في إعفاء أصحاب الهمم من القروض ، لأن جودة الحياة تعتبر مسكن وصحة ،
وشكرا معالي الرئيس ، وشكرا للوزارة على سعة صدرها وقبولها لهذه المداخلات .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة خلفان راشد الشامسي .

سعادة / خلفان راشد الشامسي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، مداخلتي ستكون بخصوص موضوع واحد وهو تأثير عمل المرأة على الأسرة
وتربية الأبناء ، واسمح لي معالي الرئيس أن يكون طرحي في مداخلتي واحدة قد تكون طويلة قليلاً
لكن سيكون لي تعقيب واحد فقط لأهمية الموضوع .

معالي الرئيس ، منذ القدم واجدادنا وامهاتنا كنّ يعملن بالإضافة إلى كونهن مسؤولات عن الأسرة
بالدرجة الأولى ، فعملهن في جلب الحطب والماء ورعي الأغنام وبيع بعض المنتجات المنزلية ،
ولكن لم يكن ذلك على حساب الأسرة أبداً ، ومن هذا المنطلق أرغب أنا أنطلق في طرحي معالي
الرئيس ، فأنا مع عمل المرأة ، ولست مع مساواة المرأة بالرجل في العمل ، وأسشرح الأسباب
والقصد من هذا الطرح .

معالي الرئيس ، أنا مع عمل المرأة في مراحل معينة وبمميزات خاصة وليس كما هو الحال الآن ،
فالمساواة في عمل المرأة بينها وبين الرجل قد ظلم المرأة بشكل كبير جداً ، طبعاً حديثي هنا عن
الأم الموظفة ، وأقصد هنا - معالي الرئيس - الزوجة الموظفة بالتحديد وليس عن عموم الموظفات،
فأنا أتكلّم هنا بالتحديد - معالي الرئيس - على الأمهات الموظفات ، فالأم الموظفة تتكلف بنفس المهام
والأعباء الوظيفية التي يشغلها الرجل ، وبمجرد دخولها المنزل يبدأ عمله الحقيقي ومسؤولياتها

المنزلية وواجباتها كأم وزوجة عكس الرجل الذي أول ما يصل إلى المنزل تبدأ عنده فترة الراحة ،
والكل يعرف أن 80% من الأعمال المنزلية هي على عاتق الأم إذا لم يكن أكثر .

معالي الرئيس، الوظيفة يمكن لأي موظف تعويضها، أما وظيفة الأم والزوجة في المنزل فأبدا لا
يمكن تعويضها من أي أحد، لذلك عندما أتحدث عن المساواة مع الرجل فهي مساواة سلبية لم تنصف
المرأة، ووضعت عليها ضغوط تسببت في كثير من التحديات لها ولأسرتها .

معالي الرئيس، إذا فشلت لهم في المنزل فلا يوجد هناك نجاح يذكر خارج المنزل، فهذا هو الميدان
الحقيقي، وقياس النجاح يبدأ من المنزل ليمتد إلى العمل، وأي ضرر يحدث للأسرة سيبقى طوال
العمر على عكس العمل الذي من الممكن أن تنتهي تأثيراته بمجرد التقاعد أو الاستقالة .

معالي الرئيس ، أترح بعض التحديات الخاصة بهذا المحور كالتالي :

أولاً: ساعات العمل الطويلة للمرأة وتأثيرها سلباً على الأسرة .

ثانياً: حجم للجهات والضغط النفسي الذي تتعرض له الأم الموظفة .

ثالثاً: عدم وجود قانون للتقاعد المبكر للأم الموظفة لمن ترغب في ذلك .

رابعاً: عدم توفر حضانات في كثير من جهات العمل الاتحادية .

خامساً: عدم كفاية إجازات الوضع وساعات الرضاعة مقارنة ببعض الأنظمة العالمية حيث أن
إجازات الوضع أطول وساعات الرضاعة أكثر .

سادساً: في كثير من الأحيان عدم وجود الأسرة الممتدة التي من الممكن أن تساعد الأم في بعض
واجباتها .

معالي الرئيس، هذه التحديات وسأطرح مقابلهما بعض المقترحات التي من الممكن أن ترفع كتوصيات
لاحقاً في حالة وافق عليها المجلس .

معالي الرئيس، أنا أتحدث بالتحديد هنا عن الأم الموظفة وليس عن عموم الموظفات فقط للتنبيه
والتوضيح لهدفي من هذا الطرح وليكون كلامي مخصص لهذه الفئة وهي فئة الأمهات الموظفات،
ومن هذه المقترحات :

أولاً: منح الأولوية في العمل عن بعد كلما كان ذلك متاحاً وليس فقط في زمن الكورونا للأم الموظفة .

ثانياً : العمل بنظام الوظيفة المشتركة وهو تشارك موظفتين في الوظيفة بحيث أن كل موظف يقضي
نصف الوقت ويستلم نصف الراتب لأن هناك من هو مستعد ذلك مقابل التركيز على أسرته وعدم
تأثرها ، بمعنى أن الكثير من الناس - معالي الرئيس - لا يستطيع الدوام دواما كاملا وهو (8) ساعة
بالإضافة إلى (1.5) ساعة من وإلى العمل ، وبالتالي ستصل من (9 - 10) ساعات يوميا ، وبالتالي

ستكون عنده إشكالية وقد يُجبر على الاستقالة ، لذلك أقترح أن يشغل الوظيفة شخصين ، الموظفة الأولى تداوم (4) ساعات ، والموظفة الثانية تداوم (4) ساعات ولو قل الراتب ولكنها مستمرة في عملها ، هذه من المقترحات التي يمكن أن تُدرس ونرى إمكانية تطبيقها ، وهي تتناسب مع بعض الفئات من الأمهات .

ثالثاً: العمل على تعديل قانون التقاعد المبكر لمنح الموظفة الأم الخيار في التقاعد لمن ترغب في ذلك، وعدم ربط العمر في موضوع التقاعد المبكر كما هو معمول به في إمارة أبوظبي، طبعاً من تقاعد بعد (15) بسبب أنها أم وعندها أولاد والتزامات وأسرّة لن تحصل على نفس الراتب الذي ستحصل عليه لو تقاعدت بعد (20) سنة أو (25) سنة، لذلك نفتح المجال للأمهات لمن ترغب في التقاعد خلال (15) سنة أو بعد عمل (15) ، نفتح المجال لهم في الحصول على التقاعد المبكر وعدم ربطه بالعمر .

رابعاً: العمل على تعديل الأنظمة الخاصة بتوفير حضانات في جهات العمل لضمان حصول الطفل ولمزيد من الاستقرار للأم ...

معالي الرئيس:

أضف بعض الوقت لسعادة العضو لأنه أوضح أنه يكتفي بمدخلتين، تفضل سعادة الأخ خلفان أكمل .

سعادة / خلفان راشد الشامسي :

خامساً: العمل على تعديل ومد ساعات الرضاعة وإجازات الوضع ليتوافق مع ما هو معمول به في كثير من دول العالم التي تمنح إجازة طويلة لتشجيع الإنجاب، وهذا أمر نحن في حاجة ماسة له بسبب الإحصائيات التي تشير إلى تراجع نسبة الخصوبة والإنجاب في الدولة .

معالي الرئيس، معالي الوزيرة، جميع هذه التحديات التي طرحت والمقترحات لمعالجتها تحتاج إلى دراسة ثم جهد من الوزارة للعمل على دعمها في مجلس الوزراء الموقر في حال تمت الموافقة عليها كتوصيات من المجلس الوطني الاتحادي .

معالي الرئيس، هذه النقاط مطلوبة كونها بالفعل تصب في صالح الأسرة التي يتشكل منها المجتمع الإماراتي والذي نحاول أن نحميه وندعمه بكل ما يسهم في رفعة الأسرة، وبالتالي المجتمع الإماراتي لمصلحة الدولة ومواطنيها، وبما يسهم في تحقيق مستهدفات السياسة الوطنية للأسرة الحالية والمستقبلية، لذلك معالي الرئيس أرغب في الاستماع لرد الوزارة بعد هذا الطرح الذي يصب في

صالح الأسرة والتوازن بين دور الأم الموظفة لمساعدتها وإنجاح دورها الرئيسي في المنزل والمحافظة عليها منتجة في عملها بأقل قدر ممكن من الضرر .

سؤالي - معالي الرئيس - في الختام : هل تم بذل جهود في النقاط التي تم طرحها في مداخلتي وإلى أين وصلت إذا تم طرحها أصلاً ، بمعنى هل هناك جهود بذلت في النقاط التي طرحت وأين وصلت هذه الجهود ؟ وشكراً معالي الرئيس ، وعندي تعقيب سريع بعد الرد إن شاء الله .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة خلفان الشامسي ، تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، و شكراً سعادة العضو على هذا الطرح - ما شاء الله المطول والوافي . معالي الرئيس، أعضاء المجلس الموقر ، مما لاشك فيه أن مجتمع الإمارات شهد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية ولعل من أبرزها حالة الرفاه الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة والدخل ، وتغير أنماط المعيشة والاستهلاك ، وتغير شكل الأسرة كذلك ، وكذلك زيادة مشاركة المرأة الإيجابي في العمل وتحملها المسؤوليات المجتمعية الذي انعكس بصورة واضحة وإيجابية في مشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي انعكس كذلك على مؤشرات التنافسية والتي حققت فيها دولة الإمارات مراتب متقدمة جداً وانفتاح المجتمع على ثقافات وعادات مجتمعات أخرى إضافة للتقدم الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والتواصل الاجتماعي بالشكل الذي زاد من تعرض ربما الأسرة في الإمارات لبعض التحديات حالها من حال كافة الأسر حول العالم ومما يدفع البعض إلى الاعتقاد أن هذه العوامل قد تشكل عبء على الحكومة، ولكن من خلال رصدنا ودراسة الوضع الحالي ورسم السياسة الوطنية للأسرة التي تضمنت أهداف موجهة للتصدي لمثل هذه الأمور منها على سبيل المثال العمل على بناء وتكوين أسرة مهيأة لتحمل تبعات الحياة الزوجية مجاراةً لما يشهده مجتمع دولة الإمارات من تغيرات، النقطة الثانية وهي إعلاء قيم المحافظة على استقرار واستدامة الأسرة وتماسكها وتوفير مناخ صحي وسليم يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوط الحياة وتحقيق كذلك سعادة الأسرة الإماراتية من خلال التلاحم والتماسك الأسري والارتقاء بقدرات الأسرة الإماراتية لخلق أجيال واعية ومتحملة لمسؤولياتها، ومن هذا المنطلق عملت الوزارة على تعزيز الممارسات الإيجابية في الأسرة وتوعية أفرادها بمسؤوليات كل فرد وتعزيز مفهوم المسؤوليات الوالدية ونفذت من خلالها العديد من المبادرات وتستمر في نشرها عن طريق الحملات التوعوية التي تهدف إلى توعية الآباء والأمهات بمسؤولياتهم نحو أبنائهم إضافة

إلى ورش العمل المتخصصة للوالدين في هذه الظروف الحالية، وبالتعاون مع القطاع الحكومي ممثلاً بوزارة الداخلية وتحديداً بمراكز الدعم الاجتماعي ووزارة العدل ودائرة الخدمات الاجتماعية وهي تنمية المجتمع ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة ودائرة الخدمات الاجتماعية والعديد من الجهات الاجتماعية في الدولة وكذلك في القطاع الأهلي ممثلاً بالعديد من الجمعيات ذات النفع العام والتي لن أتطرق لأسمائها حالياً والهدف الأساسي هو التوعية والتنقيف بدور الأب في الأسرة ودور الأم بالإضافة إلى التوعية عن الاستشارات الأسرية التي تطرقنا لها سابقاً ورأينا أن الأعداد فاقت (5500) شخص في عام واحد فقط.

من الأمور الأخرى كذلك التي يجب أن نتطرق إليها هي أن الوزارة حالياً تقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية بشأن عمل المرأة وخاصة فئة الأمهات، وعليه فقد قامت الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية عند طلب الاستشارة منها برفع مقترحات لتطبيق سياسة العودة إلى المدارس للتيسير على الآباء والأمهات العاملين في الحكومة الاتحادية مع بداية العام الدراسي وتمكنهم من مرافقة أطفالهم إلى المدارس والحضانات والذي تم تطبيقه في دولة الإمارات خلال العام الماضي وشهدناه في أكثر من مرة.

كذلك في الحضانات وفي بداية مشوارهم الدراسي بالأخص العاملين الذين لديهم أبناء في المدارس لكي يتمكنوا من الحصول على المرونة في اصطحاب أبنائهم إلى المدارس سواء كان ذلك من خلال إذن تأخير صباحي أو انصراف مبكر في اليوم الدراسي الأول للأبناء ولمدة ثلاث ساعات كحد أقصى مقسمة، إضافة إلى ذلك منح للآباء والأمهات من موظفي الحكومة الاتحادية الذين لديهم أبناء في الحضانات ورياض الأطفال إذن التأخير الصباحي أو الانصراف المبكر خلال الأسبوع الأول من عودة الأبناء إلى صفوفهم وفصولهم لاصطحاب أبنائهم ولكي نضمن وجود الأبناء كذلك في بيئة تؤهلهم للعودة إلى هذه الفصول.

كما قامت الدولة بعدة خطوات تراعي عمل المرأة العاملة وتوفير المرونة لها، على سبيل المثال قرار مجلس الوزراء بإنشاء دور الحضانات للأمهات العاملات في الجهات الحكومية التي لديها أكثر من 50 أم عاملة أو 20 طفل للأمهات العاملات إلزامياً في المؤسسة الواحدة، وذلك أدى إلى ضمان منح الأمهات المرونة في العمل والاستقرار الأسري، لدينا 53 حضانة تخدم سنوياً أكثر من ألف أم عاملة، إجازة الأمومة كذلك والوضع وفقاً للمعايير الدولية هي من 60 إلى 90 يوماً مع ساعتين للرضاعة لمدة أربعة أشهر وهذا هو القانون المطبق في دولة الإمارات وهو متوافق مع المعايير الدولية، وخيارات الساعات المرنة للمرأة العاملة المطبقة في كل مؤسسة، وساعات العمل

في القطاع الحكومي 7 ساعات مما لا يتطلب الأمر تقليص الساعات ويعتبر الأمر من ضمن المعدل المقبول في العالم إذا لم يكن على المستوى الأقل كذلك في ساعات العمل. قرارات حكومية بمنح الأمهات ساعات مرنة خلال بداية العام الدراسي كما تكلمنا وكذلك دور الدولة في توفير الممكّنات والحماية والوقاية للمرأة خلال جائحة كوفيد19 بالتحديد حيث قامت الدولة بتوفير الممكّنات وسبل الحماية والوقاية خلال هذه الأزمة، فقد عملت الدولة من خلال مبادرات وسياسات عديدة للتأكيد على حقوق المرأة وضمان توفير الخدمات والرعاية الطبية الآمنة لكي توفرها لأسرتها بشكل كامل، ومن ضمن هذه المبادرات والسياسات منظومة العمل عن بعد وتفعيل نظام العمل عن بعد لبعض الفئات من الموظفات في الجهات الاتحادية شملت الموظفات الحوامل والأمهات اللاتي لديهن أطفال في الصف التاسع فما دون واللاتي لا تتطلب مهامهن الوظيفية ضرورة التواجد في مقر العمل وهذه الخاصية حصلت عليها الموظفات العاملات من هذه الفئة، وكذلك أصحاب الهمم وأصحاب الأمراض المزمنة كما رأينا والفئات العمرية التي تجاوزت الستين وذلك تطبيقاً للتعميم رقم (24) لعام 2020 بشأن قرار مجلس الوزراء في تنظيم عمل الموظفة الاتحادية ممن لديها أطفال يدرسون بنظام العمل والتعلم عن بعد، وشكراً معاليك.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، تفضل سعادة خلفان راشد الشامسي.

سعادة/ خلفان راشد الشامسي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزيرة على ردها الإيجابي، معالي الرئيس نحن نود أن نميز الأمهات الموظفات والزوجات في العمل بشكل عام، فالعمل عن بعد نتمنى أن يستمر بعد جائحة كورونا وذلك لأهمية وضرورة ذلك للأبناء وللأسرة بشكل عام وبشكل جيد، بالإضافة للحضانات، القرار موجود منذ 2006 لكن تفعيله ليس بالشكل المطلوب في جميع الجهات، ليس مطبق في جميع الجهات الاتحادية، ساعات الرضاعة القوانين المحلية في أبوظبي ودبي يعطون ساعتين لمدة سنة أما في الجهات الاتحادية فالمدة هي لأربعة أشهر فقط، نتمنى التركيز على الأم بشكل عام لأن لديها وظيفة في العمل ووظيفة في الأسرة، وهي الأساس في النمو الديموغرافي للدولة وهذا مطلب، وأعتقد – يا معالي الرئيس – أن هذه المقترحات ليست صعبة ولا تكلف ميزانية في الدولة أو على الوزارة، وهناك بيت شعر – معالي الرئيس – حفظناه ونحن صغار وفهمناه واستوعبناه عندما كبرنا، "الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق"، فالأم تحتاج إلى دعم وإلى تمكين لأداء مهمتها الرئيسية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ خلفان راشد الشامسي، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ونشكر سعادة العضو على طرحه والتوصيات التي تفضل بها وسنقوم بالعمل على دراستها ومناقشتها إن شاء الله كذلك مع الجهات المعنية، شكراً بارك الله فيكم.

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة علي حميد الشامسي تفضل.

سعادة/ حميد علي الشامسي:

شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس وضعت وزارة تنمية المجتمع في سياستها الوطنية للأسرة التي تم إطلاقها في عام 2018 عدداً من البرامج الاستراتيجية لتوعية الأفراد المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً، ومن هذه البرامج برنامج "نصفي الآخر" ويركز على حديثي الزواج ويهدف إلى تنمية مهارات التعامل مع الشريك، والبرنامج الإلكتروني "مساري" والذي يستهدف جميع مراحل الحياة الزوجية بالإضافة إلى برنامج "أسرتي" والهادف إلى توعية أفراد المجتمع واستقلالية الزوجين ومخاطر تدخل الأهل في المشاكل الزوجية، إلا أنه لوحظ من خلال البحث اقتصار برنامج التأهيل الزوجي على خضوع الأفراد المقبلين على الزواج لمحاضرات علمية تثقيفية حول أهمية الزواج والحفاظ على الأسرة.

معالي الرئيس اسمح لي أن أشكر معالي الوزيرة على العرض الذي قدمته وكان واضحاً والإجابة على سؤالي كان موجوداً من خلال الأرقام والنسب التي عرضتها الوزارة وأنا أشكرهم على هذا لأنني لا أريد أن أطيل في السؤال نفسه، ولكن سؤالي هو: ما هي التحديات التي واجهت الوزارة في هذا الشأن وفي موضوع برامج تأهيل المقبلين على الزواج؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو على الطرح والتطرق إلى هذا الموضوع المهم، حيث رأينا أهميته ورأينا النتائج الإيجابية عند التطبيق، ورأينا أهمية تكثيف الجهود في هذا المجال، ونؤمن صراحة إيمان قوي بتكثيف الجهود أكثر وأكثر، نحن نتكلم عن الأعداد التي شملها برنامج الإعداد خلال الأعوام السابقة من مستفيدين ومن غير المستفيدين، ورأينا كيف عمّت الفائدة على شبابنا

وبناتنا، والأهم من هذا معاليك هو أهمية الوعي الذي رأيناه معاليك وسعادة الأعضاء لدى الأسر التي تبدأ مشوارها الزواجي بهذه المعرفة ورأينا كذلك معرفتهم بأنه في حال وجود لا سمح الله الحاجة إلى استشارات أسرية أو لا سمح الله خلافات أسرية وهذا حال المجتمع بشكل طبيعي، رأينا أن أبناءنا الذين استفادوا من هذه المنح ومروا على البرامج الإلزامية كان لديهم سهولة في الوصول إلى هذه المعرفة ورأينا الأعداد المتزايدة، ونأمل بإذن الله ليس أن نكتف الجهود فقط لتعم على المستفيدين وغير المستفيدين ولكن بإذن الله سيكون برنامجاً شاملاً لكل مقبل على الزواج، هذا جوابي معاليك والمعذرة على الإطالة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، سعادة الأخ حميد علي الشامسي تفضل.

سعادة/ حميد علي الشامسي:

شكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الوزيرة على الرد. سؤال الثاني – معالي الرئيس – هو: في ضوء ما يشهده مجتمع الإمارات من تطورات اجتماعية واقتصادية بسبب التغيير الاجتماعي، وقد أسهم هذا التغيير السريع في المجالات المادية للحياة الاجتماعية والتربوية في ظهور العديد من المشكلات وخاصة المتعلقة بالأسرة والتعليم والمجتمع، مما يستدعي إنشاء سجل لرصد وإدارة المخاطر الاجتماعية ودراساتها وتقييم تأثيرها على الفرد والأسرة والمجتمع من عدة جهات نظر تخصصية مثل المجال الاجتماعي والنفسي والقانوني والتشريعي والاقتصادي وإضافة أي تخصصات أخرى ذات صلة بما يطرحه تساؤلنا، وكذلك أكرر شكري للوزارة ولمعالي الوزيرة على أنها وضحت في المرصد التساؤلات والدراسات، ولكن سؤالياً معالي الرئيس أتمنى في خلال الدراسات أن يوجد ما ذكرته الآن المختصين في المجال الاجتماعي والنفسي والقانوني والتشريعي والاقتصادي وما يرونه من أي إضافات أخرى، لأن في هذا الرصد سيكون هناك تحليل، والتحليل سيكون من مختصين وليس من شخص عادي، ففي هذا المرصد يكون هناك أشخاص مختصين في مجالات محددة، نتمنى أن تكون المجالات متنوعة بحيث كل محلل أو كل مختص يعطي بخبرته في مجال الرصد أو الدراسات التي تحصل عليها الوزارة، هذا ما أتمناه من الوزارة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك، توصية نشكر العضو على تقديمها حيث يتم رصد الظواهر والمخاطر الاجتماعية من خلال هذه الوحدة وهي وحدة البحوث والدراسات ومن خلال دراسة متكاملة تعمل عليها حالياً وزارة

تنمية المجتمع في المرصد الاجتماعي، ونحن نؤمن إيماناً قوياً بأهمية وجود مثل هذه الأنظمة التي تساعد متخذي القرار في التنبؤ ومعرفة الواقع، كما تقوم كذلك الإدارة بتوعية الأفراد بأهمية هذه الظواهر ولكي نضمن كذلك أن لا يتم تقديم مقترحات للحكومة أو دراسات أو تغيير لأي من التشريعات إلا بناءً على هذه الدراسات العلمية والحديثة كذلك، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، سعادة علي حميد الشامسي هل لديك تعقيب أخير؟

سعادة/ حميد علي الشامسي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزيرة وجزاكم الله خيراً.

معالي الرئيس:

شكراً، الكلمة الآن لجميلة أحمد المهيري تفضلي.

سعادة/ جميلة أحمد المهيري:

معالي الرئيس، في ظل انتشار استخدام الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والتي تزيد نسبة استخدامها في الدولة عن 98% من السكان، مما قد يصاحب ذلك في بعض الأحيان انحرافات أخلاقية وفكرية مثل التنمر الالكتروني أو التهديد أو عرض صور ومقاطع فيديو غير ملائمة، والحث على العنف والانتحار وتبني الأفكار المتطرفة والمنحرفة، وإذا لم يتم مواجهة مثل هذه الظواهر ببرامج ومبادرات محددة فإن ذلك سيؤثر سلباً على مفاهيم الولاء والهوية الوطنية الإماراتية مما يشكل تهديداً للأمن والأمان في مجتمعنا، وعليه أتساءل: ما هي خطط وبرامج الوزارة بشأن حماية الأسرة من الانحرافات الأخلاقية والفكرية؟ وما هي التحديات التي تواجههم بشأن ذلك؟ وهل لديهم برامج للتنسيق مع الجهات الأخرى لتعزيز استخدام برامج التواصل الاجتماعي بصورة إيجابية ومفيدة في مواجهة الانحرافات الأخلاقية والفكرية؟ وشكراً معاليك.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس وشكراً سعادة العضو على الطرح كذلك ويعطينا المجال لكي نبين مدى أهمية الجهود المبذولة حالياً من خلال وزارة تنمية المجتمع أو المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة وكذلك مجلس جودة الحياة الرقمية، وبالتحديد هذا المجلس وجد لكي يضمن جودة حياة رقمية متميزة لأبناء دولة الإمارات، حيث ترصد الإدارة بشكل يومي الأخبار في هذا القطاع الاجتماعي ويتم من خلاله

رفع نسبة التوعية من هذه البرامج والخدمات التي تقدمها الوزارة ومن خلال المجلس وأعضائه العشر كذلك للفئات المستفيدة وكذلك يتم التواصل مباشرة مع الجهات الرقابية في دولة الإمارات المعنية بالتوعية، وتوعية ليس فقط توعية الأطفال ولكن أولياء أمورهم كذلك، ومن خلال هذا المجال – معاليك والله الحمد – تمكنا من إطلاق منصة الكترونية فريدة من نوعها تحصر أكثر من (20) ألف لعبة الكترونية حالياً يتم تداولها ما بين هذه الفئات العمرية حول العالم وليس أطفالنا في دولة الإمارات، هذه العشرين ألف لعبة الكترونية بكل سهولة بمتناول أولياء الأمور، حيث أطلق هذه المنصة – الله يطول عمره – سيدي سمو الشيخ سيف بن زايد كرئيس لهذا المجلس، الهدف من هذه المنصة وتأتي تحت مسمى "صنّف" تصنيف الألعاب الالكترونية وتوعية أولياء الأمور بكافة الألعاب ومخاطرها وإيجابياتها إذا وجدت، وبالتالي يكون لدى أولياء الأمور الإمكانية لحظر ما يريدون من هذه الألعاب وتوعية أبنائهم، هذه مبادرة واحدة فقط على سبيل المثال، ولكن – معاليك وأعضاء المجلس – فإن الوزارة تعمل بشكل كامل من خلال خطة ممنهجة وطريق واضح على تصميم البرامج التي يأتي من خلالها توعية الأطفال بورش موجهة لوقايتهم من التمر وبالتحديد التمر الالكتروني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومن خلال الورش التي تقام باستمرار معهم، كما تقوم الوزارة ببرامج مكثفة للثقافة الأخلاقية موجهة لهذه الفئة التي من المهم التركيز عليها، هناك العديد من المبادرات التي تقوم بها وزارة تنمية المجتمع مباشرة مع وزارة الداخلية كذلك في توعية الأطفال وكذلك النشء ولا سمح الله إذا كانوا من ضمن فئة الأحداث كذلك للتوعية بمدى أهمية معرفتهم لهذه القضية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، سعادة جميلة المهيري تفضلي.

سعادة/ جميلة أحمد المهيري:

شكراً معاليك، بصراحة كلام معالي الوزيرة يثلج الصدر ويجعلنا نشعر بالأمان في ظل انتشار هذه الظواهر الفكرية المزعجة، في 2017 معاليك كانت هناك قمة "أقدر" العالمية والتي تحدثت معاليها – معالي حصة بوحמיד وزيرة تنمية المجتمع – عن دور الأسرة الرئيسي في تزويد الناشئة بمجموعة من القيم الأخلاقية والفضائل الإنسانية التي تكفل بناء حضارة الأمة والتي تحمي الطفل والنشء عموماً من الأفكار الهدامة، وفي نهاية القمة أصدر بيان عالمي أشاروا فيه إلى أهمية المسؤولية المشتركة بين الحكومات والمؤسسات الثقافية والدينية والمجتمعية للعمل على التحصين والتصدي للفكر المتطرف، وأيضاً أصدرت عدة توصيات من ضمنها المنصة الالكترونية التي تحدثت عنها

معالي الوزيرة وهذا مما يثلج الصدر، كذلك تحدثوا عن عدة مبادرات، كلام معالي الوزير بصراحة طمأننا ونحن أصلاً نعرف أنهم يقومون بدور فاعل وكبير ما شاء الله، حيث أن وزارتهم تهتم بالطفل والأم وكبير السن وذوي الهمم فلديهم عدة أفرع وعدة مجالات تحتاج فعلاً لجهد جبار. كلام الوزيرة أغلق عليّ مداخلاتي ونحن نأمل الكثير منهم وعلى يقين أنهم إن شاء الله لن يقصروا، شكراً معاليك وشكراً معالي الوزيرة.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، الكلمة الآن لمريم بن ثنية تفضلي سعادتك.

سعادة/ مريم ماجد بن ثنية:

شكراً معالي الرئيس، اتفقت جميع دول العالم في دساتيرها على أهمية الأسرة وتماسكها ودستور دولة الإمارات أفرد مادة خاصة بالأسرة والتي جاءت في مقدمة الباب الثاني من الدستور مباشرة بعد الباب الأول الذي يضم مواد خاصة بمقومات الاتحاد وأهدافه الرئيسية، لو سمحت لي يا معالي الرئيس فسأتلو المادة رقم (15) من الدستور والتي تنص على: "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف"، معالي الرئيس المتأمل في هذه المادة يجب أن الأسرة هي من أهم أولويات الدولة تؤثر في المجتمع وتتأثر فيه، فهي البيئة الاجتماعية الأولى للإنسان التي تستمر معه مدة من حياته إذا لم تكن حياته كلها، فمنها يستقي القيم وتتشكل فيها شخصيته ومفاهيمه، ولعل ما ورد في مقدمة تقرير اللجنة أن الأسرة الإماراتية شهدت تغيرات اجتماعية في بنائها ووظائفها وكذلك تأثرت بالتحولات الاقتصادية والثقافية التي طرأت نتيجة التنمية المستمرة والتطور الذي تشهده الدولة.

معالي الرئيس كل هذا يشكل تحدياً يواجه الأسرة للحفاظ على تماسكها وثباتها على القيم الأصيلة، معالي الرئيس، من المتعارف عليه أن التشريعات هي مستقاة ومبنية على أساس قيم الدولة وهذا حال التشريعات في جميع الدول، والتغيرات التي نمر بها في مراحل نمو الدولة يستدعي التعديلات على التشريعات القائمة أو إصدار تشريعات جديدة لمواكبة هذه التغيرات وخاصة ونحن نستعد للخمسين سنة المقبلة.

معالي الرئيس، هذا يدعوني إلى التساؤل عن مدى مواءمة هذه التعديلات أو التشريعات الجديدة مع مادة الدستور التي ذكرتها في بداية مداخلاتي، وهل لها آلية تقييم يقاس أثرها على التماسك الأسري لكي نطمئن بأنها متوافقة مع قيمنا الرئيسية؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة الأخت العزيزة مريم، معالي الرئيس، أعضاء المجلس الموقرين، ترى الوزارة أن القوانين السارية حالياً بشأن الأسرة لها أهمية كبيرة في تفعيل الدور الأساسي الذي نعمل على تطبيقه ومراعاته، السياسة الوطنية للأسرة والتي تم إطلاقها في عام 2018 واستعرضناها معكم في بداية الحديث وكافة البنود التي اشتملت عليها - ولم نرد أن نطيل عليكم في ذكر البنود الفرعية كذلك - المطمئن في الأمر - معالي الرئيس، سعادة الأعضاء - أنه يتم متابعة هذه السياسة ومدى تطبيقها ومدى مواءمتها للأحداث حالياً ، نحن نعرف وشهدنا تغييرات كبيرة حصلت في مجتمعات العالم ومجتمع دولة الإمارات في 2020 ومستمرة في 2021 وبالتالي كان من الأجدر متابعة ومراجعة كافة السياسات وهذا ما يحصل حالياً بالتعاون مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء، فأى سياسة يتم إطلاقها فإنه يتم متابعة تنفيذها ومن ثم التأكد من مدى مواءمة البنود التي تم إصدارها قبل ثلاث سنوات حيث يتم متابعتها كل ثلاث سنوات، وحالياً يتم متابعة وتحديث السياسة الوطنية للأسرة لكي نضمن - والسياسات الأخرى كذلك ولكني أركز على هذه السياسة لأنها هي السياسة التي بدأنا بها المشوار وهي الموجهة لكافة أفراد الأسرة - من خلال مراجعة كافة التشريعات والقوانين التي تدرج تحتها ومن ثم كذلك التشريعات المرتبطة بها، على سبيل المثال هناك قائمة كبيرة معنية بالتشريعات المعنية بالأسرة ونحن بصراحة محظوظين في دولة الإمارات بأن تكون لدينا هذه القائمة الكبيرة مثل القانون الاتحادي للضمان الاجتماعي على سبيل المثال والقانون الاتحادي لحقوق المعاقين والقانون الاتحادي بمرسوم المعني بحماية الأسرة والذي صدر مؤخراً في العام الماضي، وقانون كبار المواطنين كذلك، فهذه السياسة التي نراها شاملة لكل ما يتعلق بترابط وحماية هذه الأسرة يتم مراجعتها ومتابعتها وضمان تحديث مبادراتها بالتعاون مباشرة مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة ، مريم هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضلي.

سعادة/ مريم ماجد بن ثنية:

نعم معالي الرئيس، تشكر وزارة تنمية المجتمع على اهتمامها بمتابعة التشريعات ولكن هناك تشريعات - معالي الرئيس - قد لا تصب مباشرة فيما تطرقت إليه معالي الوزيرة سواء كان لأصحاب الهمم أو لكبار المواطنين أو للأسرة، قد تكون هناك تشريعات معنية بالاقتصاد وقد تكون هناك تشريعات معنية بقطاعات أخرى، جميع هذه التشريعات يكون لها تأثير غير مباشر على

الأسرة وهذا ما كنت أتحدث عنه، فهناك أحياناً نكون ملتزمين بإصدار أو تعديل تشريع في قطاع ما ولكن القطاع الاجتماعي دائماً مرتبط بأي قطاع في هذه الدولة، فكيف تتم عملية التنسيق بين وزارة تنمية المجتمع والوزارات أو الجهات المعنية الأخرى فيما يخص التشريعات غير المباشرة للقطاع الاجتماعي؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس، هذه المهمة تقوم بها الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبصراحة هم يقومون بجهد جبار ويشكرون على ذلك بحيث يتم تحويل المواضيع ذات الصلة بكل جهة في أي موضوع يتم مناقشته في المجلس الوزاري للتنمية أو مجلس الوزراء الموقر، حيث تقوم الوزارة بدورها مباشرة بدراسة التشريعات الخاصة في هذا الموضوع سواء فيما يتعلق بالأسرة أو ما يتعلق بمواضيع أخرى، حيث يتم والله الحمد أخذ رأي الجهات المعنية قبل صدور أي تشريع أو مراجعة إذا كانت الجهة ذات الصلة مباشرة، ومن خلال هذا التنظيم الحكومي نضمن كذلك عدم صدور إجراءات أو تشريعات أو الموافقة عليها إلا بعد أخذ آراء كافة الجهات الحكومية المعنية ومن ثم تقوم الجهة المعنية بهذا الأمر برفعه مباشرة إلى مجلس الوزراء الموقر، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، مريم هل لديك مداخلة؟

سعادة/ مريم ماجد بن ثنية:

شكراً معالي الرئيس، لا يوجد لدي تعقيب على هذه المداخلة وأود أن أبدأ في المداخلة التالية إن أمكن؟

معالي الرئيس:

تفضلي.

سعادة/ مريم ماجد بن ثنية:

شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس نصّ دستور دولة الإمارات في المادة (16) من الباب الثاني والتي تلت مباشرة المادة التي تنص على أهمية الأسرة وتماسكها، وسمحوا لي أيضاً أن أتلو هذه المادة: "يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية ويتولى

مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم ولصالح المجتمع، وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور".

معالي الرئيس، الاهتمام بالطفولة بدأ من الدستور وصدرت العديد من التشريعات تكفل حمايتهم ورعايتهم وحفظ حقوقهم في جميع مراحل نموهم إلى مرحلة الشباب، وهذه المرحلة التي أولت الدولة اهتماماً كبيراً بها واعتبرتهم أعلى مورد فهم الأمل وهم الحياة وهم المستقبل وهم دعائم نهضة الدولة فأفردت لهم وزارة ومؤسسات معنية بشؤونهم ووضعت البرامج والمبادرات لضمان تأهيلهم وتمكينهم من أداء دورهم بفعالية وكفاءة.

معالي الرئيس، يستطيع الشباب أداء دورهم المنوطين به عندما تكون أهم مرحلة في حياتهم وهي الطفولة ضمن أسرة متماسكة وتكون احتياجاتهم متوفرة خلال فترة نموهم، ولكن -معالي الرئيس- هناك فئة في هذه المرحلة لسبب أو آخر لم يتمكنوا من المرور منها بسلام وبدأوا بممارسة سلوكيات خاطئة مما أدى إلى جنوحهم وتصنيفهم بالأحداث، ويعرف القانون الحدث بأنه من لم يجاوز الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكابه الفعل ومحل المساءلة أو وجوده في إحدى حالات التشرد، معالي الرئيس هذه المرحلة الحرجة من حياته هي التي ستحدد مسار حياته مستقبلاً، ولهذا جاء قانون الأحداث رقم (9) لسنة 1976 بمواد تكفل معاملة الحدث بكل رافة وإنسانية ولعل أبرز مادة في هذا القانون هي المادة رقم (27) والتي نصت على: "يصدر وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير العدل القرارات اللازمة لتنظيم دور رعاية الأحداث وإصلاحهم وكذلك أماكن إيوائهم أثناء إجراءات المحاكمة"، معالي الرئيس، كما تشير المادة إلى: "إنشاء وإيجاد مراكز الرعاية والأحداث وحمايتهم وتأهيلهم هو عمل اجتماعي ونفسي بالدرجة الأولى والهدف الرئيسي هو إعادة تأهيل الحدث وعودته لحضن أسرته وضمان عدم عودته للجنوح مرة أخرى"، وجود مراكز رعاية تتبع وزارة تنمية المجتمع يخفف من وطأة الأمر على الحدث وأسرته ومحيطه الاجتماعي، وهنا أتساءل: لقد مضت أكثر من أربعة عقود على القانون الحالي وتغيرت فيها الكثير من الأمور والأوضاع وانتقلت الدولة في غالبية تشريعاتها إلى نقلة نوعية فهل يعقل أن هذا القانون مازال صالحاً إلى يومنا هذا؟ دولة الإمارات - معالي الرئيس - دولة طموحة في كافة المجالات وتحرص دائماً على الاطلاع على أفضل الممارسات سواء في مجالات التشريع أو البرامج أو المبادرات الخاصة برعاية الأحداث، هناك خطة للخمسين السنة القادمة في مختلف المجالات والمجال الاجتماعي لا يمكن أن يكون بعيداً عن هذه الخطة، وعليه معالي الرئيس ليس من المقبول أن لا تواكب التشريعات والبرامج الاجتماعية الخاصة بالأسرة والأحداث والأطفال ما وصلت إليه اليوم الدولة، وأختتم مداخلتني معالي

الرئيس بالتأكيد على أهمية مراجعة التشريعات الخاصة بالأسرة والأحداث خاصة، وأود أن أؤكد على أهمية المراجعة المنتظمة لهذه التشريعات والبرامج ودراسة أثرها وتحديثها بناءً على نتائج هذه الدراسات، فما هي خطة الوزارة بهذا الشأن؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس وشكراً كذلك سعادة العضو على هذا الطرح، موضوع الأحداث ربما تكلمنا عنه بشكل سريع في بداية حديثنا وهو من المواضيع المهمة وكذلك هم من ضمن الفئات التي تقوم وزارة تنمية المجتمع بالتعاون مع الجهات المعنية في هذا المجال بتوفير الخدمات لها.

معالي الرئيس، تحرص الوزارة على التنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الأسرية والتعليمية والأمنية فيما يخص توفير الدعم والتوعية للأحداث وهناك العديد من الأمثلة، فعلى سبيل المثال في البداية تشكيل لجنة معنية بتطوير منظومة التمكين الاجتماعي للأحداث، وتتألف هذه اللجنة من وزارة تنمية المجتمع ووزارة التربية والتعليم ودائرة تنمية المجتمع ومؤسسة التنمية الأسرية في أبوظبي، وهي تنمية المجتمع ودائرة الخدمات الاجتماعية تحت إشراف مباشر من وزارة الداخلية، حيث تهدف هذه اللجنة بالتحديد - معاليك وسعادة الأعضاء - إلى توحيد الإجراءات المعنية بدمج الأحداث في المجتمع بعد الإفراج عنهم وتوجيه برامج توعوية للأحداث من خلال منظومة متكاملة بمشاركة كافة الجهات المعنية برعاية الأحداث في الدولة، وتمكين أسر الأحداث التي يثبت أن انحراف الحدث نتج عن تدني المستوى الاجتماعي لهذه الأسر، وتمكين الأحداث من العودة إلى مقاعد الدراسة بعد الإفراج عنهم ضمن برامج الرعاية اللاحقة، ومن المخرجات العديدة لهذه اللجنة التي قامت على توفيرها فهناك العديد من المبادرات وعلى سبيل المثال عقد بعض الورش تحت مسمى "كيف تقول لا لمن يؤذيك" وبرامج معنية بالتوعية لهذه الفئات وكذلك وجود وعضوية الوزارة ضمن اللجنة الوطنية للوقاية من التنمر تعمل على تكثيف الجهد في هذا المجال حيث أن هذه اللجنة الوطنية تتألف من العديد من الجهات وتكلمنا عن البعض منها والقائمة كبيرة، حيث تقوم هذه اللجنة وبالتعاون مع كافة الأعضاء وبمشاركة الوزارة على توفير ورش توعوية عن التنمر سواء التنمر في المدارس أو التنمر الإلكتروني والتوعية بالأحداث وكذلك البرامج التي تقدم للوقاية من وصول الطفل إلى هذه الحالة الاجتماعية بما تسمى أحداث ووقوعهم لا سمح الله في هذا الوضع، برامج مخصصة كالثقافة العدلية والأخلاقية وكذلك برامج معنية مع الجهات المعنية.

كما نعلم بنقل تبعية دور الأحداث إلى وزارة الداخلية في التشكيل ولكن تقوم وزارة تنمية المجتمع مباشرة بالتنسيق مع الجهات المعنية حالياً عن هذه الدور لكي نضمن الخدمات المقدمة للأحداث ولأسرهم، ومن خلال هذه اللجان التي تطرقنا إليها يتم متابعة التشريعات الحالية لكي نضمن سريان بنود هذه القوانين ولكي نضمن وجود كل ما يسند البيئة الصالحة وجودة حياة أعلى لهؤلاء الأحداث، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، أنت الحقيقة وفيتي فيما يتصل بالبرامج ولكن فيما يتصل بالتشريعات وأهمية تحديثها وأهمية تقييمها خلال فترات زمنية محددة لمعرفة الأثر الذي أحدثته هذه التشريعات على الأسرة وتماسكها، ليس بالضرورة التشريعات فقط المسؤولة عنها وزارة تنمية المجتمع ولكن هناك تشريعات أخرى لها أثر أيضاً اجتماعي وتتأثر كنتيجة لذلك بها الأسرة وتتأثر الوزارة وما تقوم به من أدوار بهذا الجانب، التشريعات بعض منها موجود ومضى عليه فترة طويلة جداً يحتاج إلى تقييم فيما إذا كان هذا التشريع صالح للاستمرار أو يحتاج إلى تعديل، تشريعاتنا في دولة الإمارات دائماً والله الحمد تواكب التشريعات المتقدمة عالمياً وفي هذا الجانب نتمنى أن تكون كذلك، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك، فعلاً كلامك في محله وهذا في صميم عمل الوزارة والجهات المعنية في هذا الموضوع كون هذا الموضوع من الأمور التي تقوم عليها الوزارة وفي صميم عملها وبالتالي مراجعة التشريعات لكي نضمن مدى مواكبتها ومواءمتها للأوضاع الاجتماعية الحالية فهو عمل نقوم به وسنقوم على توفيره كذلك بإذن الله وسيتم النظر في هذه التشريعات بالتحديد التي تم التطرق إليها كذلك، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، الكلمة الآن لصابرين حسن اليماحي تفضلي.

سعادة/ صابرين حسن اليماحي: (مراقب المجلس)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، معالي الرئيس أنا سأطرح تساؤلاتي كلها في مداخلة واحدة وسأترك مداخلة واحدة فقط للتعقيب.

معالي الرئيس، على الرغم من أن التعديل الأخير في أحكام المادة (118) بشأن إثبات الضرر من القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2005

بشأن الأحوال الشخصية كان يهدف إلى خفض نسب الطلاق من خلال ضرورة إثبات الضرر الواقع على الطرف المقدم أو صاحب الدعوى، حقيقة كانت هناك زيادة قد تكون طبيعية نوعاً ما حيث وصلت إلى (647) دعوى في عام 2020 بينما كانت (635) في عام 2019، قابلها زيادة طردية في عدد القضايا المرفوضة من قبل المحكمة نظراً لعدم إثبات الأدلة والله الحمد، ولكن للأسف نتج عن هذا الرفض للدعوى زيادة في عدد حالات دعوى الخلع والتي تؤدي للنتيجة نفسها في التفكك الأسري، سؤالي معالي الرئيس: أين دور الوزارة في التوعية والتثقيف في شأن هاتين الحالتين بالذات في حالات الانفصال من حيث شروطها وسلبياتها وطرق معالجة الخلاف بشكل ودي بعيداً عن أروقة المحاكم بإنشاء مراكز توجيه أسري حكومية في مباني مختصة بذلك لا ترتبط بالمحاكم لإزالة صبغة مسمى قضية عن الحالة مما يسهم بشكل كبير في عودة المياه لمجاريها بين الطرفين؟ ففي النهاية المحكمة تنفذ القانون بحذافيره حسب لوائحه ومواده والدور الأكبر يقع على التوعية والتثقيف والإرشاد والتوجيه الذي يمثل صلب عمل وزارة تنمية المجتمع.

على جبهة أخرى معالي الرئيس أنه من الصعوبة حصر الأسباب المؤدية للتفكك الأسري وذلك لكثرتها وتداخلها وتنوعها مما يستدعي لحظها تكاتف جهود عدة بالدولة ووزارة تنمية المجتمع هي محورها، ولعل من أخطر نتائج التفكك الأسري هو الانحراف وبالوقت نفسه قد يكون سبباً من أسباب التفكك الأسري، إذاً فهي دائرة مغلقة علينا كسرنا لنستطيع حلها، ولعل من أهم الأسباب المؤدية للانحراف القانوني والمجتمعي والعائدي والفكري الذي يمثل خطراً كبيراً على المجتمع هو وقت الفراغ الذي يعاني منه الكثير من أبنائنا وبناتنا في المناطق التي لا يوجد بها متنفس لهذه الفئة من الشباب، كما وأن المحتوى الإعلامي الذي يهيمش العلاقة الأسرية وبيتعد عن الحقيقة في رسم حياة الأسرة إما حياة شقاء واستبداد وتمرد أو حتى أحلام وردية خيالية لا تمت للواقع بصلة، تجعل هذه العلاقة المقدسة محل مقارنة بين الواقع وبين ما يعرض على شاشات التلفاز ووسائل الإعلام الأخرى فينتج لدينا الانحراف بمختلف أنواعه، وعليه معالي الرئيس فإنني أتساءل: لماذا لا يتم توفير المتنفس الثقافي والرياضي والترفيهي لهذه الفئة من المجتمع بالقرب منهم والدولة والله الحمد قادرة على ذلك لاسيما وأنا سنخلق فيها جيل متعدد الهويات والثقافة كما سنخلق وظائف لأبناء المنطقة نفسها تغنيهم عن الابتعاد عن أسرهم لفترات زمنية طويلة قد تكون بالأيام؟ وعلى الصعيد الآخر، لماذا لا يكون للوزارة دور رئيسي بالرقابة على المحتوى الإعلامي المقدم للمجتمع وتضرب عليه بيد من حديد لغربلته وعرض ما يلائم المجتمع ويعمل على زيادة التلاحم الأسري لاسيما وأنها الجهة المسؤولة عن تنمية المجتمع ثقافياً واجتماعياً؟ وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً صابرين حسن اليماحي، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضوة صابرين على هذا الطرح .

معالي الرئيس ، تعمل الوزارة على رصد هذه التحديات التي تواجهها الأسرة وتحاول كذلك وتعمل جاهدة على التنبؤ بالمشكلات والتحديات التي ربما تواجهها الأسرة في المستقبل من خلال الإعداد الدراسات الاستباقية واستطلاعات الرأي كذلك ، فالكل موجه لكي نضمن أولاً تشكيل هذه الأسرة، وزيادة هذه الأسر المواطنة السعيدة ، ومن ثم استقرارها ، وبعد الاستقرار كذلك ضمان جودة حياة عالية ، هذا مختصر الحديث ، ولذلك تقوم الوزارة مباشرة - معالي الرئيس - من خلال اللجان المشكلة ، وكذلك من خلال مجلس تنسيق سياسات الأسرة ، ومن خلال كذلك وجود أعضاء معينين بهذه المواضيع في نفس المجلس بمبادرات داعمة لاستقرار هذه الأسرة ، على سبيل المثال إحدى هذه المبادرات الأساسية التي رأيناها ربما ضعف الثقافة المالية لبعض الأسر ، ورأينا احتياج شبابنا وشاباتنا لمثل هذه البرامج ، لذلك تقوم الوزارة حالياً وبالتعاون مع الجهات المعنية بإطلاق الكثير من المبادرات التي تؤدي إلى توعية أفراد الأسرة ليس فقط في الاستقرار الأسري ولكن مما يؤدي إلى الاستقرار الأسري ، وإحدى أهم الأمور التي تؤدي إلى استقرار الأسرة اجتماعياً هي معرفة إدارتها لأموالها المالية ، وبالتالي تم تكثيف الجهود وسيتم تكثيف كذلك جهود أكثر مما تساعد من تقليل الأعباء والحد من ضعف إدارة الأسرة لأموالها المالية .

فيما يخص المبادرات المعنية بالنشئ والشباب - والله الحمد - بتوجيه من مجلس التعليم والموارد البشرية وابتداء من العام الماضي والعام الذي سبقه قامت مجموعة من الجهات الحكومية والوزارات المعنية بالشباب منها وزارة تنمية المجتمع ، وزارة الثقافة والشباب ، وكذلك وزارة التربية والتعليم والعديد من الجهات الأخرى بإدراج برنامج صيفي مكثف ينم عن توحيد كافة الجهات ، ففي السابق - معالي الرئيس، الأعضاء الحضور - كانت كل جهة معنية في هذا الجانب تقوم بجهودها منفصلة، ولكن - والله الحمد - عندما تم تنسيق الجهود من خلال مجلس التعليم والموارد البشرية وإدراج هذه البرامج من ضمن خطة صيفية موحدة رأينا النتائج التي عمت على أكبر عدد من المشاركين من الأطفال ومن اليافعين ، هذه هي الطريقة التي اعتمدها الحكومة وستعمل على تكثيفها كذلك ، العام الماضي وبسبب الأوضاع التي كانت كان عندنا برنامج مكثف إلكتروني عن بعد لكافة الأطفال والشباب والفئات العمرية حتى عمر (18) يشاركون فيه ، وأولياء أمورهم كذلك تم إدراجهم ، والحمد لله بالتعاون مع الجهات المعنية استطعنا أن

نصل إلى إعداد ومشاركات أكبر وزيادة معرفة أكثر كذلك ، التوعية - كذلك - مهمة إذا سمحت لي في هذا المجال ، فمن خلال البرنامج الوطني لجودة الحياة تقوم مبادرة " مدرسة الحياة " باستضافة نخبة من الأخصائيين في مواضيع الأسرة والمجتمع وطرح هذه المواضيع وكذلك بكافة اللغات ، فلا نختصر هذه الخدمات التي تُقدم حالياً إلى المواطنين في دولة الإمارات ، ولكن المواطنين لهم الأولوية ، ولكن مجتمع دولة الإمارات كما تعرفون هو مجتمع متنوع ، فيتم طرح مثل هذه البرامج بلغات أخرى لكي نضمن تواصل الأبناء مع الآباء ومعرفة كافة الأسر بالأمور التي حالياً يمر المجتمع فيها ، ليس فقط مجتمع دولة الإمارات ولكن المجتمع الدولي كذلك ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، تفضل سعادة صابرين اليماني .

سعادة / صابرين حسن اليماني : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، شكراً معالي الوزيرة على هذه المعلومات بالنسبة للبرامج التثقيفية التي قدمتها الوزارة ، ولكن سؤالي كان : لماذا لا تكون هناك مراكز ثقافية ، مراكز رياضية ترفيهية لفئة الشباب الموجودين في المناطق ممكن أن نقول عنها المناطق النائية ؟ فعندنا في دبا والطويين أقرب مركز فتيات أو نادي يبعد عنا تقريباً ما يقارب الساعة ، فأنا حتى أبعث ابني أو بنتي ليقضوا وقتاً جيداً أو يستفيدون من هذه البرامج التي تُقدم من قبل الوزارة في هذه المراكز أحتاج ساعة في الطريق ذهاباً وساعة إياباً ، فالقصد معالي الرئيس لماذا لا يتم نشر مثل هذه الأندية وبناءها بالقرب من المحتاجين لها ؟ فالحمد لله الدولة دولة خير وقادرة على بناء هذه المراكز .

أيضاً بالنسبة لمراكز التوجيه الأسري لماذا لا يتم إنشاء مراكز توجيه أسري في مناطق قريبة من الناس التي تستفيد منها بعيداً عن أروقة المحاكم ؟ فاليوم عندما يأتي زوج أو زوجة تطلب الطلاق أو أنها ترغب برفع قضية على الزوج ممكن أن تُحل ، ولكن مجرد أنها دخلت المحكمة ينتهي الموضوع بالنسبة للرجل ، فالقصد أننا نريد مثل هذه المراكز وتفعيلها ، هذا هو المطلوب ، وأعتقد أنه سيحل مشاكل كبيرة وسيساهم في عملية التلاحم الأسري ، وشكراً معالي الرئيس ، شكراً معالي الوزيرة .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس على إتاحة الفرصة للرد وللتوضيح كذلك ، كما نعرف أنه قبل الجائحة الصحية التي جاءت المراكز الحكومية المعنية بهذه الأمور موجودة ومتوفرة ، وربما تكون تابعة لوزارة

تنمية المجتمع تحت مظلة المراكز الاجتماعية ومراكز سعادة المتعاملين وكذلك المراكز المعنية بوزارة الثقافة والشباب والتي تشترك وزارة تنمية المجتمع في البرامج معهم ، وهذه المراكز انتقل عملها في هذه الفترة للظروف الصحية ليكون عن بعد ، ولكنها مستمرة في برامجها التوعوية والتثقيفية ، وبإذن الله كلما سمحت لنا الفرصة باستقبال الشباب والبنات إلى هذه المراكز لكي يتم الاستمرار بتقديم البرامج التوعوية للفئات المختلفة ، هذا أولاً .

الموضوع الآخر - معالي الرئيس ، أعضاء المجلس المحترمين - في مراكز سعادة المتعاملين التابعة لوزارة تنمية المجتمع خصصنا في كل مركز من مراكزنا مكان مخصص للإستشارات الأسرية ، فالإستشارات الأسرية تُقدم حالياً عن طريق أكثر من قناة ، فهي تُقدم عن طريق الاتصال الهاتفي للأشخاص الذين لا يريدون الحضور بأنفسهم ، كذلك تُقدم عن طريق البريد الإلكتروني ، وتُقدم عن طريق المحادثة الكتابية لأن هناك بعض الحالات حتى صوتهم لا يريدون أن يُسمع ، والمراكز تخصص حالياً أماكن مخصصة تُقدم من خلالها الإستشارات الأسرية ، ويُؤخذ عن طريق جدول مواعيد ، وتتوفر للطالبين الذين يرغبون بالحضور بأنفسهم لهذه المراكز ، وهذه الممارسة رأينا كما تفضلت سعادة العضوة أنها خففت الكثير من الأعباء في القضايا قبل أن تصل للمحاكم ، و حالياً وزارة تنمية المجتمع في حديث متواصل مع وزارة العدل لكي تكون عندنا آلية لضمان عدم البت في هذه القضايا قبل أن تستنفذ كافة المحاولات للإصلاح الأسري ، ونحن نعرف كذلك وجود لجان الإصلاح الأسري في كافة المحاكم وفي محكمة الأسرة كذلك ، وتتواصل هذه اللجان مع وزارة تنمية المجتمع لأنه كما تفضلت سعادة العضوة بمجرد أن تصل القضية إلى أروقة المحاكم يصبح هناك صعوبة في الحل وتتغير نفسية الإنسان سلباً ، ولكن بمجرد وجودها في أروقة جهة حكومية معنية بتطوير المجتمع سهل الكثير ، فنحن نعمل على تقديم هذه الخدمات لكل من يطلبها ، والتوعية بوجودها كذلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، أخت صابرين ، هل اكتفيت بالمداخلتين ؟ .. مشكورة ، الكلمة الآن لسعادة الدكتورة شيخة الطنيجي .

سعادة / د. شيخة عبيد الطنيجي :

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة انا اليوم جلست مع الأخت صابرين ولكني لم أريها سؤالي ، والآن اكتشفت تقريباً أنه نفس السؤال ، ولكن سأحاول طرحه بطريقة مختلفة بعض الشيء .

معالي الرئيس ، إن إنشاء مراكز اجتماعية وثقافية تساهم في التنشئة الاجتماعية للأطفال ، وتخفف العبئ عن الأسر خاصة الأسر المرهقة بالضغوط الاجتماعية والنفسية ، سؤالي هو عن المراكز الاجتماعية ، وسمعت إجابة معالي الوزيرة عن أن مراكز التنمية الاجتماعية تقريبا تقوم بعملها ، لكن ما نطمح له ويطمح له الشعب هو أننا نريد مراكز اجتماعية وثقافية تقدم خدمات مجانية على مدار السنة للطفل في جميع أنحاء الدولة وليس في مركز معين أو في بقعة في المعمورة وتختص بالجوانب الثقافية والعلمية والبدنية وفقاً للمادة (30) من قانون حقوق الطفل رقم (3) لسنة 2016؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، مثل هذه الملاحظة سيتم إدراجها بإذن الله من ضمن قائمة المبادرات والمحاضرات التي تقوم على تقديمها هذه المراكز حالياً لكي نضمن - بإذن الله - توفير أكبر قدر من هذه البرامج التوعوية للمستفيدين منها من الأطفال وكذلك اليافعين ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، دكتورة شخية ، هل لديك تعقيب ثاني ؟ .. شكراً ، الكلمة الآن لسعادة أحمد عبدالله الشحي .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، معالي الرئيس ، أشكر اللجنة على جهودهم في دراسة موضوع التلاحم الأسري وتعاون الحكومة معهم في هذا الموضوع ، والحقيقة نحن في اللجنة التشريعية سوف نستفيد استفادة كاملة من هذا الموضوع .

معالي الرئيس ، اتضح لنا من الإحصائيات الواردة من وزارة تنمية المجتمع بأن إجمالي حالات زواج المواطنين من وافدات يصل إلى (1991) حالة في عام 2019 ، في المقابل يصل إجمالي عدد حالات طلاق المواطنين من وافدات في نفس العام (730) حالة ، وبالمقارنة بعامي 2017 و 2018 تبين لنا معالي الرئيس ارتفاع حالات الزواج من أجنبيات وانخفاض حالات طلاق المواطنين من الوافدات مما يؤثر على استقرار وتماسك الأسرة بدخول العادات والتقاليد والثقافة الغربية على مجتمع الإمارات الأمر الذي يؤثر مستقبلاً على التركيبة السكانية في خلق مردود اجتماعي وأمن ، وأتساءل معالي الرئيس : ما هو دور الوزارة في الحد من ظاهرة الزواج من أجنبيات ، وما هي

أوجه التنسيق بين الوزارة والجهات الأمنية في ضبط زواج المواطنين من أجنبيات عن طريق الموافقات الأمنية ؟ لأن أغلب الناس يأتون وعندهم أفكار سواء دواعش أو أفكار إخوانية أو أفكار مكفرة وغيرها ، فالموافقات الأمنية - معالي الرئيس - تكون مهمة في هذا الشأن ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لسعادة العضو على طرحه لهذا السؤال ، قدمت الوزارة - معالي الرئيس ، سعادة الأعضاء - التسهيلات المشروطة بالمواطنة كمنحة الزواج وكذلك باقة فرحة التي تقدم تسهيلات وخصومات ذات صلة ، كما أن الدولة تقدم هذه المنحة والمقدرة بـ (70) ألف درهم لتشجيع زواج المواطنين من مواطنات ، وهذا لا يقدم لغيرها من الزيجات، تقوم كذلك الوزارة بتنظيم الأعراس الجماعية التي يتم من خلالها تزويج أعداد من الشباب المواطنين إلى أعداد مماثلة من الشابات المواطنات بهدف تشجيع زواج المواطنين من مواطنات وكذلك خفض تكاليف الزواج، كما نظمت الوزارة العديد من البرامج التوعوية في المجالات التربوية والصحية والنفسية والاجتماعية التي شارك فيها أكثر من (55) ألف مشارك في عام 2020 ، كما بلغ عدد الحملات التوعوية مع الجهات المشاركة أكثر من (230) حملة موجهة لتوعية شبابنا على أهمية الاختيار المناسب للزواج واختيار المواطنة عند الإقبال على مثل هذه الخطوة ، وتشمل هذه البرامج الطلبة في الثانوية ، وطلبة الجامعات والمعاهد والكليات ، وكذلك تم تنظيم أكثر من (946) دورة استفاد منها (31) ألف شخص مما أدى بدوره إلى زيادة أعداد حالات الزواج بين المواطنين حيث بلغت (21%) في عام 2019 بنسبة زيادة (3%) عن عام 2018 ، فهذا الجانب لا نتوقف عن العمل فيه ، وتوعية شبابنا فيه وتوعية أولياء الأمور كذلك ، والأمور التي نرجو ونأمل بالوصول إليها في نهاية المطاف هي أسر اماراتية سعيدة ومستقرة ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، سعادة الأخ أحمد الشحي ، تفضل بالتعقيب الثاني .

سعادة / أحمد عبدالله الشحي :

نعم معالي الرئيس ، أنا حقيقة سؤالي هو : ما هو دور الوزارة في عمل الموافقات الأمنية على زواج المواطنين من أجنبيات ؟ فأنا أعلم ان دور الوزارة كبير في الترابط الأسري وهذه الاشياء التي يقوموا بها ، ولكن نتمنى من الوزارة تبني هذا الموضوع مع الوزارات الأخرى ، فالأسرة

الإماراتية هي ركيزة مهمة للمجتمع بتماسكها ، والحقيقة أنا عندي توصيتين بعد إذن المجلس وإذن معاليك وهما :

إنشاء المجلس الاتحادي للأسرة الإماراتية ، وهذا المجلس يتكون من عدة وزارات مثل وزارة تنمية المجتمع ووزارة العدل ووزارة الداخلية والهيئات العامة أسوة بمجلس التعليم والموارد البشرية حيث يضم نفس الشيء عدة وزارات ، وهذا الشيء سوف يوحد اللوائح التنفيذية والتطبيقية ويتابع حالات الزواج والطلاق ويعمل ثقافة بشكل عام في مجتمع الإمارات ، فهذا مطلب لي بأن يكون هناك توصية بهذا الشيء لمجلس الوزراء .

ثانياً : موضوع تفعيل المستشارين الأسريين الذي طرحته معالي الوزيرة مشكورة هذا شيء جيد وذلك أسوة بالمحاكم العمالية الموجود في وزارة الموارد البشرية والتوطين ، فقبل أن تذهب المشكلة إلى المحكمة أو محكمة الأسرة يُفترض أن تأتي برسالة من وزارة تنمية المجتمع عن طريق الموجهين الأسريين أو المستشارين الأسريين ، هاتين توصيتين مني أقترح ضمهما إلى التوصيات، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ أحمد الشحي ، معالي الوزيرة ، هل لديك تعقيب ؟ تفضلي .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، تعقيباً على التوصية الأولى يوجد بقرار من مجلس الوزراء حيث تم تشكيل مجلس لتنسيق سياسات الأسرة ، وهذا المجلس تترأسه وزارة تنمية المجتمع وتشارك فيه بعضويتها مع جهات معنية بالأسرة اتحادية ومحلية ومن خلال هذا المجلس يتم دراسة ومراجعة السياسات المعنية بالأسرة ، هذا بالنسبة للتوصية الأولى .

الموضوع الثاني : كما عقبتنا معالي الرئيس سابقاً هذه التوصية جيدة ، وسيتم النظر فيها ودراستها مع جهة الاختصاص وهي وزارة العدل ومن ثم إن شاء الله رفعها لمجلس الوزراء ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، الكلمة الآن لسعادة عائشة رضا البيروق .

سعادة / عائشة رضا البيروق :

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس الموقر ، معالي وزيرة تنمية المجتمع الموقرة ، إخواني وأخواتي أصحاب المعالي والسعادة .

تعد دولة الإمارات من الدول السبّاقة في وضع السياسات والخطط التنموية للارتقاء بالمواطن الإماراتي وتوفير سبل العيش الكريم لهم ، ففي رؤية الإمارات (2021) أنتت الأسرة الإماراتية في مقدمة هذا التصور المستقبلي لواقع المجتمع الإماراتي لتواصل الجهود المبذولة طوال الخمسين عاماً الماضية في خدمة المواطن الإماراتي ، وتعد السياسة الوطنية للأسرة لعام 2018 نقطة انطلاق مهمة وفعالة في تعزيز التلاحم الأسري في دولة الإمارات من خلال استحداث تشريعات وبرامج عمل ومبادرات تساهم في بناء منظومة أسرية متماسكة ومستدامة ، وعلى الرغم من ذلك فإن جهود التجويد والتطوير لا بد أن تستمر في المستقبل خاصة على أثر رسم سياسات مئوية دولة الإمارات (2071) فالسياسة الوطنية للأسرة لها مكان قوة متعددة ، ولها فرص عديدة للتطوير والتحسين ، وعليه : ما دور الوزارة الموقرة في حشد الجهود لتحقيق السياسة الوطنية للأسرة والتي محاورها تهتم بكل من : الزواج ، العلاقات الأسرية ، التوازن في الأدوار ، رعاية الأطفال ، حماية الأسرة ، إطار العمل ؟ هذه هي المحاور التي وضعتها وزارة التنمية المجتمع الموقرة ، وكيف عالجت الاستشراف الحقيقي لمستقبل الأسرة الإماراتية بجهود عبر قطاعية متمثلة بجميع الجهات المعنية بالأسرة في دولة الإمارات وهي الجهات الخاصة وأقصد بها الحكومة الاتحادية الجهات الخاصة بالحكومة المحلية ، مؤسسات النفع العام ، أم الإمارات ومبادراتها الراقية من أجل تجويد هذه السياسة والارتقاء بها ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

اتفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً سعادة العضوة على هذا الطرح ، مجدداً نتكلم عن أهمية وجود مثل هذه السياسة وهي السياسة الوطنية للأسرة والتي تم إطلاقها في عام 2018 بمباركة من مجلس الوزراء الموقر ، ويتم تنفيذها من خلال وزارة تنمية المجتمع والجهات المعنية في هذا الموضوع ، ولكي نضمن تطبيق مثل هذه السياسة على أرض الواقع تم تشكيل مجلس تنسيق سياسات الأسرة الذي يضم من خلاله أعضاء معينين في هذا الموضوع في الحكومة الاتحادية والمحلية ، المبادرات التي تم إدراجها من خلال هذه السياسة " السياسة الوطنية للأسرة " مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالخطة الاستراتيجية لوزارة تنمية المجتمع ، ويتم رفع تقارير ربع سنوية وسنوية لمكتب رئاسة مجلس الوزراء في العمل على تنفيذها ، والمبادرات والتشريعات التي تم مراجعتها وإطلاقها ، وكذلك الطرح الذي تم سالفاً الحديث عنه يصب في هذا الموضوع بالتحديد ، وشكراً معالي .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، التعقيب الثاني لسعادة عائشة رضا البيرق ، تفضلي .

سعادة / عائشة رضا البيرق :

معالي الرئيس الموقر ، نشكر معالي الوزيرة الموقرة .

أولاً : تعد السياسات الأسرية من السياسات العبر قطاعية ، وعليه فالسياسات الأسرية تصاغ من منطلق وظائفها المختلفة كالوظيفة البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية ، لكن رأينا أن الوزارة الموقرة لم تركز بشكل أساسي في استراتيجيتها على بعض من الوظائف المهمة والمنوطة بها ، كما أننا لم نرى الصورة الواضحة للإطار الشمولي والعبر قطاعي ، وعليه وقعت الوزارة في تحدي حيث لم تحقق برامجها ومبادراتها احتياجات الأسرة الإماراتية وتحدياتها في عالمنا المعاصر مثل: الطلاق ، العنوسة ، معدل الخصوبة ، تغير هيكل العائلة وارتفاع مؤشر أسر من شخص واحد ، وهذه ظاهرة قد تكون لها عواقب خلال خطة (2030) والمعنية بخط الإحلال للأسرة الإماراتية ، ارتفاع مؤشر النزعة الفردية لدى الشباب الإماراتي ، الأسر المتعففة الذين دخلهم لايتعدى عشرة آلاف درهم ويعيشون في شقق وبيوت لا تتناسب مع رؤية (2030) ، ولا يخفى على معاليكم مدى تأثير الدخل على الاستقرار الأسري ، المعونات التي تصرف للأفراد ، أين إيجاد فرص العمل لهم؟ وعليه نقترح تجويد استراتيجية الوزارة وربط بعض المبادرات بجهود تشاركية تنسيقية ووضع أهداف ومحاور أكثر واقعية ومتكاملة وارتباطاً بتحديات الأسرة الإماراتية والعمل على تشريعات متخصصة تساهم في حلها أو القضاء عليها .

ثانياً : معالي الرئيس الموقر ، تعلمنا من قيادتنا المعرفة والبيانات والمعلومات أنها تعزز قيادة الفكر ووضع السياسات المستندة إلى الأدلة من أجل التنمية المستدامة ، فلو أخذنا الطلاق لرأينا من خلال موقع حكومة دولة الإمارات الإلكتروني أن الطلاق في تصاعد ، مركز أبوظبي للإحصاء : الطلاق في تصاعد ، تقرير اللجنة الموقرة : الطلاق في تصاعد ، أما في الجدول الخاص بقياس مؤشر التلاحم الأسري أكد على كلام رئيس اللجنة الموقرة حيث نلاحظ انخفاض مؤشر التلاحم الأسري بمقدار (11) نقطة مئوية ما بين عامي 2013 إلى 2017 ، ولكن في عام 2019 ارتفع مؤشر التلاحم الأسري (16) درجة مئوية ، هذا الارتفاع الحاد مبررات الوزارة الموقرة له في التقرير المفصل لم تكن واقعية ، وهناك تناقض في بعض البيانات والتحليل ، كما أن الواقع المعاش يؤكد أن هناك عوامل أساسية مؤدية إلى الانخفاض ، وهي حجم الأسر وعدم استقرار الزيجات نظراً لقلّة التوازن بين الحياة والعمل وتكاليف المعيشة ، فهذه مؤشرات جوهرية تؤدي إلى الانخفاض في

التلاحم الأسري بجانب أمور كثيرة عدة ، وعليه نلاحظ أننا أمام - أيضا - تحديات حقيقية في وضع الاستراتيجية وهي البيانات والمعلومات ودقتها .

ثالثاً : المبادرات التي وضعتها الوزارة الموقرة والبرامج الإرشادية الخاصة بالأسرة يا حبذا قياس أثر تلك المبادرات في اطار علمي يوضح ارتباطها بمختلف التحديات التي تمس الأسرة .

رابعاً : الاهتمام بوضع التشريعات الاستباقية التي منها نحقق أسر إماراتية متماسكة ، فمجتمع الإمارات يا معالي الرئيس ينمو ، والنمو تصاحبه آلام لأن النسيج الذي كان يوائم الجسم الصغير لم يعد يلائم اليافع الكبير ، إن الأم تتلوى حين تحمل ابنها وحين تضعه ، والطفل يتلوى حين تظهر أسنانه الصلبة في ثنايا لثته الرقيقة الغضة ، وهو حين يشيب يصاحب وهذا وذاك تغيرات عضوية وانفعالات نفسية ، معالي الرئيس ، نحن أمام وزارة عملها تنمية ، عملها نمو ، عملها منصب على برامج حماية المجتمع من مجتمع محلي إقليمي إلى مجتمعي عالمي يحتاج الاستعانة بالدراسات والتجارب ، يحتاج استراتيجية تُحشد لها الجهود عبر قطاعية ، يحتاج سياسات وتشريعات لأنظمة عمل وخصوصاً الأنظمة التي لها علاقة بالأسرة مباشرة ، كان عندي جدول في المواد التي استقيت منها والمراجع والمصادر لكن ...

معالي الرئيس :

معذرة أيها الإخوة ، سواء الإخوة الأعضاء والعضوات أو الإخوة الحضور ، من غير المقبول التصفيق والاستحسان أو أي شيء في المجلس لو سمحتم ، تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس على إتاحة الفرصة للإستيضاح والنقاش في هذا الموضوع كما تفضلت سعادة العضوة .

الحقيقة أن السياسة الوطنية للأسرة بمحاورها المختلفة التي تكلمنا فيها في العرض تطرقت إلى هذه المواضيع ، حيث أن السياسة الوطنية للأسرة لم تأت من فراغ ، وجاءت في عام 2018 بناء على الدراسات المسبقة التي عملت عليها وزارة تنمية المجتمع في ذلك الوقت بالتواصل مباشرة مع الجهة المعنية بالسياسات في مكتب رئاسة مجلس الوزراء لكي نضمن أن السياسات الوطنية لحكومة دولة الإمارات عندما يتم إصدارها واعتمادها تكون سياسات شاملة وحديثة وذات أثر ملموس ، وبالتالي فهذه السياسة الوطنية للأسرة كان من محاورها ستة محاور أساسية ، ومن المواضيع الأساسية في هذه السياسة والذي تم الاهتمام به هو موضوع الزواج ، وتكلمنا عنه بإسهاب ، للمقبلين على الزواج، ما بعد الزواج والأطفال ، ومن ثم - لا سمح الله - إذا حصل بعض الإشكاليات في هذه العائلة .

موضوع آخر كذلك فصلت فيه هذه السياسة هو العناية برعاية الأطفال وحمايتهم وتوفير أفضل جودة حياة لكي نضمن انتعاش هؤلاء الأطفال وكذلك استمرارية الدعم الوالدي لهم .
موضوع آخر ومحور آخر تطرقت له هذه السياسة وهو موضوع العلاقات الأسرية : وهذا موضوع شامل وقد تكلمنا عن المبادرات ، وتكلمنا عن أمثلة على المبادرات التي تم تقديمها والمعنية بهذا المحور .

جانب آخر رابع يتكلم عن التوازن في الأدوار ، وربما تكون هذه هي الجزئية التي انفردت بها السياسة الوطنية للأسرة التي قدمتها حكومة دولة الإمارات ، وقد شاركنا - معالي الرئيس ، سعادة الأعضاء - بورقة عمل ومشاركات في مؤتمرات دولية نتكلم فيها عن دور الأسرة ، ونتكلم بالتحديد عن تسليط الضوء على محور أساسي معنى بالتوازن بين الأدوار وأدوار الوالدين بالتحديد في الأسرة ، وكان موضوع مهم جداً ويؤدي إلى استقرار الأسر ، في نفس الوقت - معالي الرئيس - نعلم مدى أهمية ربط كل هذه السياسات التي تأتي من ضمنها التشريعات والمبادرات بمعلومات حديثة ، ولذلك فالمرصد الاجتماعي التي تقوم وزارة تنمية المجتمع على تطويره حالياً ، وقامت على العمل على الدراسات التي تكلمنا عنها في السابق مع الجهات المعتمدة في الدولة بإقامة ورصد مثل هذه الدراسات لكي نضمن أن خلاصة المقترحات التي تقدمها الحكومة في نهاية المطاف تكون قائمة على دراسات علمية صحيحة وحديثة كذلك .

جانب آخر - معالي الرئيس - أتطرق له بشكل سريع وهو الدور التنسيقي لكافة الجهات المعنية ، أكرر وأقول أن مجلس تنسيق سياسات الأسرة اعتمده مجلس الوزراء لهذا السبب لأنه كان هناك حاجة لوجود تنسيق اتحادي محلي مع الجهات المعنية بالأسرة ، لأننا عندنا سياسة كبيرة وأحلام كبيرة نريد الوصول إليها ، وكذلك عندنا تشريعات معنية ، فيجب التنسيق فيما بينها ، ولهذا السبب فتقرير جودة الحياة الذي تقوم دولة الإمارات وحكومة دولة الإمارات برصده كل عامين يقيس مثل هذه الأمور ، ونضمن كذلك ترابط الجهود الحالية الحكومية لكي نضمن إذا كان هناك فجوات كيف نغلقها في المستقبل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، الكلمة الآن لسعادة عفران بخيت العلي .

سعادة / عفران بخيت العلي :

شكراً معالي الرئيس ، ذكرت اللجنة في تقريرها أن هناك عدة عوامل من الممكن أن تؤثر على الهوية الوطنية على مستوى الأسرة ، بالتالي التأثير على الاستقرار الأسري مثل الزواج من غير المواطنين ، مخاطر استخدام الإنترنت ، وتزايد اعتماد الأسرة المواطنة على الخدمة المساعدة ،

وتم نشر خبر - معالي الرئيس - على موقع الوزارة في نوفمبر 2019 يتعلق بمسح التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي لدولة الإمارات 2019 تضمن بأن هذا المسح يهدف إلى رصد قوة العلاقة بين أفراد الأسرة الإماراتية الواحدة مع بعضها البعض والتزامهم بالقيم النبيلة التي ورثوها عن الآباء والأجداد ، وتحديد ملامح الانتماء للهوية الوطنية ، وفي ذات الخبر - معالي الرئيس - صرحت أحد المسؤولين أننا نعمل سوياً يداً بيد لبناء مجتمع إماراتي قوي و متماسك ومسؤول عن ازدهار ومستقبل وطننا الغالي وذلك من خلال أسر متلاحمة ومحافظة على قيمها ومعتزة بتقاليدها الإماراتية الأصيلة ، وأستغرب - حقيقة معاليك - من عدم وجود مؤشرات تقيس عناصر الهوية الوطنية عن مستوى الأسرة ، نعم - معالي الرئيس - بأنه يوجد مؤشر وطني خاص بالانتماء الوطني ، وأنا أتكلم عن عناصر الهوية الوطنية - تاريخنا معالي الرئيس ، فالمؤشرات التي رأيناها متعلقة فقط بالعلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة أو بين أفراد الأسرة وبالأسرة الكبيرة ، الجيل الحالي - معالي الرئيس - عندما يسرون لزيارة الجد أو الجدة يسلمون عليهم ثم يعتزلون في غرفة ، أحد المواقف والتي حصلت أمامنا يدخل الحفيد والجد والجدة جالسين ويتكلم بغير اللغة العربية ، فأين التواصل معالي الرئيس؟! لدرجة أن الجد يقول بالحرف الواحد ماذا يقول هذا ؟ ربما يأتي بأن هناك جهات معنية بتعزيز هذه العناصر ، لا أختلف في ذلك ، نعم توجد ، ولكن - معالي الرئيس - أنا عندي بيئة تبني هذه العناصر وهي الأسرة وعندي بيئة تعزز ، فإذا كانت البيئة وهي الأسرة غير مدركة لأهمية هذه العناصر فالتعزيز لن يوتي ثماره ، وإذا ما نظرنا إلى الأجندة الوطنية 2021 فهي تطمح إلى الحفاظ على مجتمع متلاحم محافظ على هويته ، فإذا أردنا التركيز على تلاحم واستقرار الأسرة أو تلاحم المجتمع فهو دائماً مرتبط بالمحافظة على الهوية ، والحقيقة عندي كذا سؤال معالي الرئيس لكن حفاظاً على الوقت ، عندما قامت الجهات المعنية بالمسح الخاص بقياس مؤشر التلاحم الأسري فمن هي الشريحة المستهدفة من الأسرة التي اعتمدت عليها في استكمال هذا المسح ؟ هل شارك في استكمال المسح جميع الأطراف المكملين لعملية التلاحم الأسري ؟ وما هي المعايير التي على أساسها تم قياس مستوى التواصل بين الأسرة الكبيرة وأبناء الأسرة لنقل الأحفاد ، فأين المؤشرات التي تقيس لي مدى محافظة الأسرة على عناصر الهوية الوطنية كما جاء ذكرها في الخبر مثل الإلتزام بالقيم النبيلة التي ورثوها من الآباء والأجداد وأثرها في تحقيق التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي وأسر محافظة على قيمها ومعتزة بتقاليدها الإماراتية الأصيلة ؟ وشكراً.

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً سعادة العضوة على هذا الطرح ، نتكلم هنا عن مؤشر التلاحم المجتمعي ، وكما استعرضت سعادة العضوة من المعايير الأساسية التي تم الاعتماد عليها في التلاحم المجتمعي بالتحديد هو الانتماء الوطني ، ورأينا واستعرضنا كذلك النتائج ، هذا المؤشر وبالتحديد اختيار الانتماء الوطني لكي يكون من ضمن محاور مؤشر التماسك الأسري أتى لسبب حيث أن مؤشرات الهوية الوطنية تم إدراجها في دراسات أخرى كذلك تقوم عليها جهات معنية أخرى نحن مشاركين معهم ولكن لا نرأس هذا العمل .

فيما يخص الحوار بين الآباء والأبناء : مما لا شك فيه يعزز التلاحم الأسري والمجتمعي وكون الوزارة معنية وتعلم مدى أهمية هذا الموضوع فإنها تعمل على رفع نسبة معدل العلاقة بين الآباء والأبناء من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات التي أدت إلى نتائج كما تكلمنا عنها وطرحناها في بداية الحديث ، وتعزيز هذه التوجهات أطلقتها الوزارة وهي مستمرة في تطبيق البرامج والمبادرات المعنية والمتخصصة لتعزيز الحوار والتواصل بين الأبناء والآباء منها على سبيل المثال الحملات التوعوية " ظلال أسرية " ، وكذلك حملة " معكم دائما " وحملة " عطاء أم " والأحاديث الجانبية التي تقام في الأسرة الواحدة ، كذلك " خدمات تآلف " التي تعني بتعريف وتسهيل فهم أفراد الأسرة إذا - لا سمح الله - كان هناك مشاكل أسرية .

تقديم كذلك كما ذكرنا سابقا الخدمات الاستشارية في الأسرة الواحدة ، وكذلك ورش العمل التوعوية لأولياء الأمور حول حقوق أبنائهم ، وكذلك عندما يتواجد هؤلاء الأبناء في العائلة الممتدة ، فهذه أمور تعمل الوزارة عليها من خلال المبادرات والمشاريع وورش العمل بالتعاون مع الجهات المعنية الاتحادية والمحلية وكذلك الجمعيات ذات النفع العام المعنية بالأسرة ، فهذه المبادرات كلها من صميم عمل السياسة الوطنية للأسرة والهدف منها توعية أفراد المجتمع ، وتقديم صورة أفضل للمجتمع الإماراتي المترابط ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزيرة ، تفضلني سعادة عفران العليلى .

سعادة / عفران بخيت العليلى :

شكراً معالي الرئيس ، لا زلت أركز على موضوع عناصر الهوية الوطنية والتي في الأساس تبنيها الأسرة ، فنحن لا بأس نعزز هذه العناصر لكنها من أين تأتي في الأساس ؟ إذا كانت عندي أسرة واعية بأهمية هذه العناصر .

الشيء الآخر معالي الرئيس : في أحد ردود الوزارة مشكورة على استفسارات اللجنة والمتعلقة بالدراسات التي تقوم بها أنها تقوم بعمل استبيان أو دراسة احتياجات المواطنين من ذوي الدخل المحدود ، هذه الدراسة كما جاء فيها في مقدمة الاستبيان هي دراسة مستمرة تهدف إلى حصر الاحتياجات من ذوي الدخل المحدود لتحليل الاحتياجات الأساسية لهم وإطلاق مبادرات تدريجية لمعالجة وإيجاد الحلول الجذرية المستدامة لضمان الاستقرار الاجتماعي ، وباللون الأحمر معالي الرئيس في نفس الاستبيان مكتوب " المشاركة في الاستبيان لغرض الدراسة التحليلية فقط " ولا يلزم الجهة بصرف أي مساعدة ، طبعاً الاستبيان - معالي الرئيس - متطرق لكثير من الأسئلة ، وفعلاً هو يقيس احتياجات والمصروفات التي تقوم بها الأسرة ، سؤالي : إذا كان هذا الاستبيان متعلق فقط بإطلاق مبادرات كما ذكر وليست مساعدات مالية ، فما هي آخر المبادرات التي بنيت على نتائج هذا الاستبيان ؟ بما أن التقرير ناقش السياسة الوطنية للأسرة كانت رؤية هذه السياسة " أسرة إماراتية متماسكة مسؤولة تنعم بالاستقرار في ظل الحياة المعاصرة " أود الوقوف على بعض الاحتياجات الرئيسية التي ذكرتها هذه السياسة حيث كان منها : الاستقرار ، الأمن المالي ، ومستوى معيشي لائق ، ونحن نعلم ان الوزارة تعمل على كثير من الخدمات للأر كما ذكرت السياسة الوطنية، ومنها الضمان الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية والتي تعتبر مصدر رئيسي للأسر المستفيدة من هذا الضمان ، سؤالي معالي الرئيس : ما هي آخر دراسة قامت بها الوزارة على مستوى الواقع الذي نعيشه لتقيس مدى ملائمة هذه المساعدة الاجتماعية بالتضخم الحالي الذي نعيشه والغلاء الذي نشهده في ظل احتياجات كبار المواطنين وأصحاب الهمم وغيرهم من المستفيدين والتي بدورها تسهم في توفير بعض الاحتياجات الرئيسية كما ذكرته السياسة مثل : مستوى معيشي لائق ، وأمن مالي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً سعادة العضوة على هذا الطرح .

فيما يخص الدراسات التي تقوم بها الوزارة ومن ضمنها دراسات احتياجات المواطنين ، تقوم الوزارة بحصر ورصد هذه الدراسات ومن ثم تقديم الاقتراحات ورفع هذه النتائج ، وبناء على نتائج الاقتراحات لمتخذي القرار ، وبالتالي يتم مناقشة هذه المشاريع ، الأمر الذي تطلب الاستمرارية في تقديم مثل هذه الدراسات بشكل دوري ، ومن المبادرات التي تم إطلاقها بناء على الواقع الذي رأيناها

في الدراسات العمل مع القطاع الخاص ، إحدى هذه المبادرات على سبيل المثال "مبادرة مساعي الخير" التي قدمت من قبل شركة خاصة في دولة الإمارات بقيمة عشر ملايين درهم، وتم توجيه هذه المبادرة مباشرة لمساكن المستفيدين من الضمان الاجتماعي وكان لكبار المواطنين منهم الأولوية وتم الانتهاء والله الحمد من (38) منزلاً لكبار المواطنين الذين كانوا بحاجة ماسة لمثل هذه الخدمة، موضوع آخر بناءً عليه تم التواصل مع الجهات المعنية في حكومة دولة الإمارات المقدمة لمثل هذه الخدمات وهو المير والذي يصل إليهم والله الحمد في آخر سنتين حيث تمكنا والله الحمد من إيصال مثل هذه المساعدات إلى أكثر من (44) ألف أسرة إماراتية في دولة الإمارات بتوجيهات من أصحاب السمو "الله يحفظهم" ومن خير الإمارات "الله يحفظهم" ولم تكن منقطعة إنما نحن نتكلم عن سنتين متتاليتين وأعداد هائلة تشاركت فيها كافة الجهات لكي نضمن الحياة الكريمة.

موضوع آخر كذلك رأينا مدى أهمية دعم كبار المواطنين بالتحديد وكذلك أصحاب الهمم فتم توفير بطاقة الخصومات والامتيازات "فزة" لهذه الفئة في دولة الإمارات وبموافقة كريمة من القائمين على مثل هذه الشراكة مع وزارة تنمية المجتمع، هناك العديد من المشاركات – معاليك وأعضاء المجلس الموقر – وبناءً على الدراسات والإحصائيات التي تظهر أننا نقوم بترجمتها على أرض الواقع بما فيه مصلحة للجميع بإذن الله، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، أستأذنكم في أن نرفع الجلسة لأداء الصلاة والغداء والإخوة الموجودين معنا أيضاً مدعوين لمشاركتنا فحياكم الله الضيوف والإخوة الإعلاميين، وسنعود لاستكمال جلستنا في الساعة الثانية إن شاء الله.

(رفعت الجلسة للصلاة والغداء حيث كانت الساعة 13:05 ظهراً)

(عادت الجلسة للانعقاد حيث كانت الساعة 14:15 من بعد الظهر)

معالي الرئيس:

نستأذنكم بالعودة لاستكمال جلستنا اليوم، والكلمة الآن لسعادة عبيد خلفان الغول السلامي تفضل سعادتكم.

سعادة/ عبيد خلفان الغول السلامي: (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس، الإلتزام بالتباعد الاجتماعي خلال فترة أزمة (كوفيد19) كان مطلباً صحياً لا غنى عنه، طبعاً البعض جزم بالمرود الاجتماعي لهذا الإجراء ولم شمل الأسرة وعودة الدفاء والحوار الأسري الذي افتقدته الكثير من العائلات قبل أزمة كورونا، واستفادت الأسر في تعزيز

العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة وكانت هناك فرصة للتقارب الاجتماعي والأسري وإعادة اهتمام الأبناء والأمهات بالعلاقات الاجتماعية الأسرية، في الجانب الآخر يؤكد البعض على زيادة التوتر والمشاحنات الأسرية بسبب وجودهم مع عائلاتهم طوال الوقت وهذه حقيقة، فبالرغم من أن الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الناس إلا أن هناك بعض الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار بحيث لا تؤثر على التقارب الاجتماعي الدائم على جودة العلاقات الأسرية مثل الحالة الاقتصادية للأسرة وغياب الرعاية اللازمة للحالات الخاصة في كل أسرة مثل كبار المواطنين وأصحاب الهمم وأصحاب الأمراض المزمنة حيث كان هناك توفر دعم نفسي واجتماعي لهذه الحالات، مما ضاعف من الضغوط والأعباء النفسية على رب الأسرة وأثر سلباً على استقرار الأسرة وجودة العلاقات بين أفرادها، مستقبل وواقع المجتمع والأسرة بعد الجائحة حظي حقيقة بنقاشات موسعة لكنها لم تتفق على مسار واحد فيما يتعلق بتأثير الجائحة على العلاقات الاجتماعية، حيث تكلم بعض الإخوة عن إيجابيات الجائحة مثلاً ظاهرة الزواج بدون بذخ أو الاحتفالات، لكن أنا أرى أننا أمام ثلاثة احتمالات لمواقف الأفراد بعد الجائحة: الموقف الأول: ألا يتغيروا، الموقف الثاني: أن يتغيروا إيجابياً. الموقف الثالث: أن يتغيروا سلبياً، فيصعب حقيقة تقديم جواب حول ما إذا كانت جائحة كورونا سوف تسهم في تقوية أو إضعاف أو تفكيك الرابط الاجتماعي أو أنها في المقابل سوف تقضي على التفكك الأسري، تساؤلي هنا الآن: هل لدى الوزارة أي خطط لمعرفة تأثير التباعد الاجتماعي على التلاحم الأسري وذلك للحد من تأثيراته السلبية؟ وإذا كانت هناك دراسات فأتمنى أن نركز على التأثيرات السلبية المتعلقة بالأمور سواء كانت الصحية أو الاجتماعية أو النفسية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ عبيد خلفان الغول السلامي، تفضلني معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً لمعاليك وشكراً على الطرح من قبل سعادة العضو، نعم معاليك بالتحديد إحدى الدراسات التي تقوم حالياً الوزارة على إجرائها هي دراسة أثر كوفيد19 على أفراد المجتمع في دولة الإمارات، وهذه الدراسة تم مناقشة محاورها كذلك قبل البدء فيها مع المجالس المعنية بهذا الموضوع وبالتحديد مجلس جودة الحياة الرقمية التي أنت بتوصية من الأعضاء ومن سمو الرئيس كذلك، مثل هذه الدراسة فإن نتائجها بإذن الله ستبين لنا الملامح المستقبلية لمجتمع دولة الإمارات وما تتم عليه من مبادرات يجب العمل عليها والأخذ بها بعين الاعتبار.

هذه الدراسة ستكون إحدى المصادر التي سيتم الاعتماد عليها حالياً من ضمن مراجعاتنا للسياسة الوطنية للأسرة، ونحن حالياً في نقاش كذلك مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لتضمين نتائج هذه الدراسة حال صدورها بإذن الله في المراجعات التي نقوم بها فيما يخص السياسات كذلك، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، سعادة الأخ عبيد السلامي هل لديك مداخلة ثانية؟ تفضل.

سعادة/ عبيد خلفان الغول السلامي: (مراقب المجلس)

أنا أحب أن أشكر معالي الوزير حيث ذكرت بأنها تتابع حسابات ومواقع الأعضاء وهذه ظاهرة إيجابية حقيقة وكذلك نحن نتابع نشاطات الوزارات وحساباتها وأنا هنا أقدر وأؤمن حقيقة المجهود الملموس لدى معالي الوزيرة التي تقوم بها في الوزارة وأتمنى لها مواصلة النشاط في الوزارة، وهذه الدراسة التي قصدتها ستوفر خطة لإدارة الأزمات المستقبلية واستشراف الحلول الممكنة لتفادي أي عواقب سلبية بشكل عام لكل الأزمات، وشكراً.

معالي الرئيس:

تفضلي معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك على إتاحة الفرصة، ربما لدي إضافة سريعة معاليك، نتكلم عن دراسة أخرى غير دراسة "أثر كوفيد19 على أفراد المجتمع في دولة الإمارات" وهي الدراسة التي قامت بها الوزارة وبالتحديد بالتواصل مباشرة مع هيئة الأزمات والكوارث والطوارئ في دولة الإمارات للقيام باعتماد المنهج الاستباقي بصراحة لأصحاب الهمم حيث أن هناك سياسة مفصلة للتعامل مع أصحاب الهمم خلال الأزمات، وهذه السياسة تم عرضها على مجلس التعليم والموارد البشرية ولاقت الاستحسان ويتم الآن رفعها للمجلس الوزاري للتنمية للمناقشة وتم التوصية بعمل دراسات مشابهة وسياسة مشابهة لكبار المواطنين للتعامل معهم خلال الأزمات، هاتان الدراستان قامت بهما الوزارة بالتوازي مع الدراسة الثانية التي تكلمنا عنها، ولكن كذلك هناك دراسة العزل المنزلي ومدى أثر هذا العزل المنزلي على نفسية الأشخاص، هذه الدراسة مستمرة كذلك وقائمة ويتم مقارنتها بالبيئات المشابهة لمجتمع دولة الإمارات إن كان في الإقليم أو في البيئات المشابهة حول العالم، مثل هذه الدراسات ستساعد متخذ القرار وستساعدنا كذلك في وضع أفضل الحلول تجنباً لأي آثار سلبية حالياً وكذلك تجنباً - لا سمح الله - لأي أزمات ليست - فقط - صحية في المستقبل وربما يواجهها العالم، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، الكلمة الآن لكفاح الزعابي تفضلي سعادتك.

سعادة/ كفاح محمد الزعابي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، معاليك أنا في مداخلتني سأبتعد قليلاً عن الأسرة البيولوجية المتعارف عليها، ونحن نتكلم عن التلاحم الأسري نسينا فئة قد تكون موجودة بشكل أقل في المجتمع وهي الأسرة الحاضنة لمجهولي النسب أو الأيتام، هذه الفئة التي لها ظروف خاصة في المجتمع والتي يفترض أن تحصل على رعاية خاصة فيها، الأسر الحاضنة لهذه الفئة من المجتمع لو نزلنا إلى أرض الواقع فليديها الكثير من التحديات من ضمنها تأخير إصدار جوازات السفر للطفل الذي تم احتضانه من قبل الأسرة، وتأخير إصدار الهويات والتأخير في عملية تسجيلهم في المدارس، بالإضافة إلى عدم وجود تأمين صحي فقد يكون أحد هؤلاء الأطفال لديه مرض معين مثل التوحد أو أية أمراض نفسية، فغياب التأمين الصحي يزيد من الأعباء المالية على هذه الأسرة الحاضنة.

سؤالي معاليك كذلك في جزئية معينة في عملية المواجهة لهذا الطفل بعد سن معين، حيث تتم هناك عملية تسمى بعملية المواجهة وهي عملية ذكر حقيقة هل هو مجهول النسب أم طفل يتيم وأن هذه الأسرة هي غير أسرته الحقيقية وما يترتب على ذلك من آثار نفسية تجاه هذا الطفل، نحن اليوم نتكلم عن التلاحم الأسري فهذا يعني أننا بحاجة إلى أن نراعي الجانب النفسي كذلك ونحاول إيجاد الحلول للحيلولة دون إيصال هذا الطفل لأي مضار نفسية قد تقع عليه من عملية المواجهة.

كذلك معاليك يتم ذكر في الأوراق الثبوتية أنه مجهول النسب، هذه الأوراق لو ظهرت وتم تقديمها مثلاً في المدارس فقد يتعرض للتممر، فنحن نحاول أن نحل مشكلة بمشكلة أخرى، المفروض أن نرى الصورة الكلية للموضوع، سؤالي - معاليك - لمعالي الوزيرة: ما هو دور الوزارة والدعم الذي تقدمه الوزارة للأسر الحاضنة، وما هي أوجه التنسيق بين الوزارة والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، وما هي كذلك أوجه التنسيق ما بين الوزارة ووزارة التربية والتعليم؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك وشكراً على هذا الطرح من قبل سعادة العضوة، الأسر الحاضنة تأتي من ضمن فئات المجتمع التي يتم التعامل معها ومتابعتها من قبل وزارة تنمية المجتمع، هذه الأسر التي يتم مقابلتها أولاً عندما تأتي الحالة للاحتضان وهناك بناءً على القوانين المطروحة حالياً والتي تقوم على تطبيقها

هي المحددة لتعريف الأسر الحاضنة، معايير محددة لكي يتم التأكد من وجود مثل هذه الاشتراطات قبل أن نسميها أسرة حاضنة، كالاستقرار الأسري في الأسرة نفسها والاستقرار الاقتصادي كذلك، وهناك تنسيق مع الجهات المعنية كوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم وكذلك وزارة الداخلية، لأن موضوع الاحتضان يتشعب ليس فقط من اختيار الأسرة بدايةً ومن ثم استقرار الطفل في هذه الأسرة وكذلك متابعة حالته النفسية والصحية والجسدية والتعليمية، وفيما يخص إصدار الأوراق الثبوتية فهناك تنسيق من قبل وزارة تنمية المجتمع مباشرة مع جهة الاختصاص في هذا الموضوع لكي يتم متابعة هذا الأمر، لأننا نعلم بوجود استكمال الأوراق الثبوتية يسهل على هذا الشخص التأقلم مع العائلة الحاضنة الجديدة، وكذلك من ضمن المبادرات التي نقوم بها هي مدى الوعي لدى الطفل نفسه بهويته في هذه الظروف وكذلك أهمية متابعة الجو الأسري الذي ينتمي له هذا الطفل كون أن الأوضاع تختلف عليه، وشكراً معاليك.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، تفضلي سعادة كفاح الزعابي.

سعادة/ كفاح محمد الزعابي:

نعم معاليك أنا أحب أن أشكر معالي الوزيرة على التوضيح وأتمنى أن نجد على أرض الواقع تطبيق حزمة من القرارات التي تدعم هذه الفئة التي لها ظروف خاصة في المجتمع، وتعمل على تذليل السبل أمام هذه الأسر التي تحتضن هذه الفئة حتى تستطيع القيام بدورها كأم وأب حاضنين لهذه الفئة.

مداخلتي الثانية - معاليك - جاء في تقرير اللجنة أن نسبة (29.3%) من الأبناء قد تعرضوا للإساءة من قبل عمال الخدمة المساعدة وهم خدم المنازل الموجودين في المنازل، لكن تقرير اللجنة أغفل الاعتداءات التي يتعرض لها الأطفال من قبل أحد الوالدين وخاصة بعد حدوث الطلاق والانفصال بين الوالدين حيث يكون أحد الأبناء في حضانة الأم أو الأب على حسب وضع الأسرة، ولم يأت في تقرير اللجنة ما هي نسبة الاعتداءات التي تعرض لها الأطفال من أحد الوالدين وفي حال كانت الرؤية في أحد المكاتب التابعة لوزارة تنمية المجتمع وتبين وجود أعراض حالة نفسية لدى أحد الأبوين أثناء القيام بعملية الرؤية وتنفيذ حكم الرؤية، فما هو الإجراء المتبع من قبل الوزارة؟ هل تقوم الوزارة بعمل دراسات وهل يتم توصيل هذه التقارير الطبية الخاصة بالسلامة النفسية للحاضن في حال ظهور أعراض عليه إذا كانت الرؤية في أحد مكاتب الوزارة؟ وما هي أوجه التنسيق ما بين الوزارة ووزارة العدل للتأكد من السلامة النفسية للحاضن والوقوف على الإحصائيات

التي يتم من خلالها الاعتداء على الأبناء من قبل أحد الوالدين؟ وكذلك ما هي أوجه التنسيق ما بين الوزارة ووزارة الداخلية في حال تبين لديهم أن أحد الأبناء قد تعرض للاعتداء الجسدي، فهل تقوم الوزارة بتحريك الدعوى الجزائية من عدمها؟ وشكراً معاليك.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس، هذا موضوع مهم كذلك ويأتي تنفيذاً لقانون حقوق الطفل وديمة والذي نص على توفير البيئة الآمنة للأطفال إن كان ذلك في تربيتهم ورعايتهم وكل ما يتعلق بهم، وتنفيذاً لهذا القانون واعتماداً عليه وعلى لائحته التنفيذية تقوم الوزارة بالتعاون والتواصل مباشرة مع الجهات المعنية بحالة الطفل إن كان هذا الطفل مهدداً أو معرضاً لإساءة أو قد تعرض لا سماع الله لإساءة ويتم البت في هذه القضية، فاعتماداً على هذا التشريع تقوم الوزارة بتنفيذ بنوده من خلال التواصل مع الجهات لكي يتم تحويلها مباشرة وأولاً بأول لنا في عدة مجالات، أولاً إن كان الاستشارة والموضوع الآخر يتم الاعتماد على منسقي حماية الطفل في وزارة تنمية المجتمع لإبداء آرائهم في حالة الأسرة وكذلك في حالة استقرار الأسرة بشكل عام، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، سعادة شذى سعيد النقيب تفضلي.

سعادة / شذى سعيد النقيب:

شكراً معاليك، في البداية أشكر معالي الوزيرة وأشكر فريق عملها وكذلك أشكر الوزارة، في بداية الحديث سوف أتطرق إلى حديث سعادة محمد الكشف عندما تحدث عن الطفل واستغلاله في مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك تحدثت سعادة جميلة المهيري عن الأسرة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة خاطئة وردت معالي الوزيرة ولم تقصر وقالت أن هناك لديهم توعية وورش وألعاب وبرامج مكثفة لتوعية الأسرة، لكن - معالي الرئيس - سؤالي اليوم يختص بالقوانين والتشريعات، اليوم نلاحظ وجود أشخاص يسيؤون لسمعة هذا الوطن ويستغلون محتوى وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة خاطئة، هؤلاء الأشخاص قدوة للجيل الواعد، فنتمنى استحداث تشريعات تواكب المستقبل وتحقق مئوية الإمارات، وقد غرّد سمو الشيخ محمد بن راشد قبل فترة في سنة 2019 وقال: "وجهنا المجلس الوطني للإعلام بضبط وسائل التواصل الاجتماعي ووضع

معايير عالية لمن يدافع عن الوطن في وسائل التواصل الاجتماعي تخاطب العقول وتعزز من رصيد دولة الإمارات العربية المتحدة عربياً ودولياً".

معالي الرئيس، نتمنى استحداث قانون "سمعة وطن" لردع وتجريم الأفعال الشاذة عن القيم والعادات التي تسيء لسمعة هذا الوطن بأي شكل من الأشكال على منصات التواصل الاجتماعي، نحن نعلم بأن جميع أفراد الأسرة اليوم يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي سواء كان الأب أو الأم أو الأفراد في سن الشباب، فسؤالي يختص بالتشريعات والقوانين: هل هناك قانون يردع الأسرة ويضع لها حدود في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما هو دور الوزارة في وضع القوانين والتشريعات الخاصة باستغلال أفراد الأسرة لوسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مؤذية سواء كان على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع؟ وشكراً معاليك.

معالي الرئيس:

شكراً سعادتك، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك وشكراً لسعادة الأخت شذى على هذا الطرح، يأتي العمل في هذا المجال من خلال المنظومة التشريعية السارية للحد من التصرفات السيئة ضد الأطفال أو كذلك الإساءة لهم أو استغلالهم، وهذه الأمور كلها تدرج تحت التشريعات العقابية المترتبة على الإساءة للطفل وقد شددت العقوبة في حال العود كذلك، على سبيل المثال فقد تضمن القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل وديمة ولائحته التنفيذية كذلك، هذا الموضوع يتكلم عن أي تهديد يمكن أن يتعرض له الطفل ولسلامته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية، ومن ثم أي استغلال يمكن أن يتعرض له هذا الطفل فهذا القانون موجود للحد منه ولعاقبة من يقوم بهذا الأمر، الجدير بالذكر أن من خلال مجلس جودة الحياة الرقمية وبالتحديد في هذه السياسة وهي سياسة جودة الحياة الرقمية تم استحداث وتعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالعالم الرقمي لمواكبة المتغيرات الطارئة في هذا العالم بما يضمن حماية كافة أفراد المجتمع ومن ضمنهم الطفل كذلك، إحدى هذه المبادرات التي أطلقها هذا المجلس الموقر ميثاق قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية الإيجابية، هذا الميثاق الذي تم اعتماده وإطلاقه والتوقيع عليه من قبل أصحاب السمو وكذلك الشعب بشكل كامل، تدرج تحت هذا الميثاق عدة أمور بأهمية وضعت لأنها تؤثر على وجودنا كأفراد في العالم الافتراضي، إحدى أهم هذه النقاط هي النقطة الأولى والمتعلقة بالإرث الإماراتي، حيث تلتزم الدولة بأن تكون نموذجاً للقيم والعادات والتقاليد الإماراتية، موضوع ثاني يتكلم عن السمعة الرقمية وأن الشخص الذي يقوم

بالتوقيع على هذه الوثيقة التي اعتمدها الحكومة له أنه يمثل وطنه أفضل تمثيل في أن يدافع عن المكتسبات وسمعة الدولة في العالم الرقمي، النقطة الثالثة تتكلم عن احترام الآخرين بحيث أنه في استخدامنا لمواقع التواصل الاجتماعي وحياتنا الافتراضية يجب علينا أن نحترم الآخرين وخصوصياتهم وملكيتهم الفكرية وعدم التمر عليها، هناك العديد من النقاط التي يتكلم عنها هذا الميثاق وأوجد هذا الميثاق لكي ينظم عمل الأشخاص في حياتنا الافتراضية، هناك عشرة مواضيع أساسية يتكلم عنها هذا الميثاق وحالياً يتم تعميمه على كافة الجهات الاتحادية والمحلية ومن ثم القطاع الخاص وبالتالي لكي يصل إلى الجميع، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، سعادة شذى النقبى تفضلني بالتعقيب الثاني.

سعادة/ شذى سعيد النقبى:

شكراً معاليك، نحن نعلم معالي الرئيس أنه لا بد من وجود العديد من المشاكل في كثير من الأسر، أي مشكلة اليوم تواجه الزوجة أو الإبنة أو أي فرد من أفراد المجتمع من الأفضل أن يتوجه لوزارة تنمية المجتمع، وكما رأينا في تقرير اللجنة فهناك عزوف كثير من الجمهور عن اللجوء لنوبي الاختصاص في حل المشكلات الأسرية على الرغم من تكثيف الحملات التوعوية والتوسع في تقديم الخدمات وقدمت العديد من المبادرات، لكن لماذا لا تكون وزارة تنمية المجتمع هي الجهة الحاضنة والأولى لمشكلات أفراد المجتمع بدلاً من أن الفرد من أفراد المجتمع اليوم يلجأ إلى مراكز الشرطة لتقديم مشكلته؟ أي مشكلة اليوم تواجه أفراد المجتمع أتوقع أن الوزارة تكون الحاضنة في حل مشكلة هذا الفرد، فسؤالي: ما هو دور الوزارة في المساعدة في حل المشكلات العائلية بعيداً عن مراكز الشرطة؟ معالي الرئيس نحن نعرف اليوم في مجتمع دولة الإمارات لدينا عادات وتقاليد وهذه العادات والتقاليد تحد من لجوء الزوجة أو الإبنة إلى مراكز الشرطة لكي تنقل مشكلتها وبالتالي إذا نقلت مشكلتها إلى مركز الشرطة فربما تتفاقم هذه المشكلة، فأتمنى من وزارة تنمية المجتمع أن تحل المشكلة وتكون الحاضنة الأولى لهذه الأسرة، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلني معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك وشكراً لسعادة الأخت شذى على هذا الطرح، ربما معاليك تطرقنا لمثل هذا الموضوع سالفاً وربما أكرر سريعاً حتى تكون الصورة واضحة، وجود خدمة الاستشارات الأسرية عبر

القنوات المختلفة إن كانت كما قلنا بالحضور أو بالهاتف أو بالبريد الإلكتروني أو بأي طريقة من الطرق وجدت وعمت حتى نضمن أن أكبر عدد من المحتاجين لهذه الاستشارات الأسرية لديهم الحق ولديهم القناة التي توصلهم لهذه الطريقة.

ثانياً معاليك سعادة الأعضاء استأنسنا صراحة بالطرح أنه يتم العمل مباشرة مع جهات الاختصاص إن كانت في وزارة العدل ممثلة بالعمل في محاكم دولة الإمارات بحيث يتم النظر في دراسة هذه الحالات التي تصلهم بالأخص فيما يخص الأحوال الشخصية، فسيتم دراسة هذا الموضوع من قبل جهة الاختصاص في الوزارة لدينا معاليك وكذلك مع الجهات المعنية بإذن الله، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، الكلمة الآن لسعادة سارة محمد فلكناز تفضلي.

سعادة/ سارة محمد فلكناز:

شكراً معالي الرئيس، إن شاء الله سأتناول بمداخلتي بمداخلة واحدة وسأتطرق لكل التوصيات والنقاط في هذه المداخلة.

معالي الرئيس، وفقاً لإحصائيات وزارة تنمية المجتمع اتضح ارتفاع نسبة حالات الطلاق بين المواطنين والمواطنات خلال العشر سنوات الأخيرة وسوف لن أتطرق للنسب لضيق الوقت حيث اتضح كل هذا في تقرير اللجنة وهي مشكورة على تقريرها.

سؤالي: ما هي جهود وزارة تنمية المجتمع وخططها المستقبلية للحد من هذه المعدلات؟

صدر حديثاً المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2020 وكذلك المرسوم بقانون رقم (29) لسنة 2020 بتعديل قانون اتحادي رقم (28) لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصية، ما أثر هذه التعديلات على خفض معدلات الطلاق وتحقيق الاستقرار والتماسك والتلاحم الأسري في المجتمع؟

وفيما يتعلق بالمدارس فإنه يجب توفير أخصائيين اجتماعيين ونفسيين في جميع المدارس وعقد جلسات نفسية خاصة بالأطفال في حالة نشوب خلافات زوجية بين الوالدين سواء في مرحلة التقاضي أو في مرحلة ما بعد الطلاق، وفي هذا السياق أتساءل: ما هو عدد الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المدارس؟ وهل هناك قرارات تلزم المدارس بتوفير أخصائيين اجتماعيين ونفسيين فيها؟

معالي الرئيس، يبيّن تقرير اللجنة بأن هناك إشكاليات عملية حول موضوع حضانة الأبناء ومنها عدم كفاية مدة رؤية المحضون حيث تبين أن مدة الرؤية لا تتجاوز ساعتين، وكذلك منع اصطحابه للمبيت مما يؤثر سلباً على التلاحم بين الطالب للرؤية والمحضون، لذلك أطالب الوزارة بلعب دور فعال في هذا الشأن وبذل الجهد المناسب والتنسيق بين الوزارة ووزارة العدل للتقدم بمقترحات

لإجراء تعديل تشريعي على قانون الأحوال الشخصية لزيادة مدة رؤية المحضون والسماح لطالب الرؤية بمبيت المحضون معه لمدة يوم أو يومين في الأسبوع بما يصب في مصلحة المحضون ويحقق الاستقرار النفسي للمحضون ولوالديه، ويعزز عملية التلاحم بين جميع أفراد الأسرة، وفي هذا الصدد أكد أنه إذا أردنا بناء أسر متماسكة ومتلاحمة فلا بد من لعب وزارة تنمية المجتمع دوراً محورياً في تعديل قانون الأحوال الشخصية وأن يكون لها دور مؤثر وفعال وملزم وليس استشاري فقط في حل خلافات وتسويات الزوجية وذلك من أجل المحافظة على تماسك الأسر وحمايتها من التفكك، وشكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً سارة وأتمنى من الإخوة والأخوات المتبقين أن يحذون حذوك في مداخلة واحدة إن شاء الله، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك وشكراً للأخت سارة كذلك على هذا الطرح، فيما يخص هذا الموضوع فقد قامت الوزارة ومازالت تقدم مبادرات وبرامج داعمة لاستقرار الأسرة من خلال الاستراتيجية التي تكلمنا عنها وكذلك من خلال السياسة وهذا كله موجه للمحافظة على كيان الأسرة ودعم استقرارها وتمكين أفراد الأسرة من التغلب على التحديات التي تواجههم في حياتهم الأسرية مما يعمل على الحد من العوامل المسببة للطلاق لا سمح الله والتفكك الأسري، وتأتي كذلك الدراسات والبحوث التي تقوم بها وتوجهها الوزارة لمعرفة الأسباب المتغيرة لحالات الطلاق كذلك.

في إطار تعزيز العلاقات الأسرية ومواجهة التحديات المالية كذلك لأنها كانت إحدى الأسباب الأساسية لحالات الطلاق التي رأيناها من خلال الدراسات السابقة فقد تم طرح برامج متخصصة تساهم من خلالها بنشر الوعي المالي وتوعية أفراد الأسرة لإدارة أموالهم وممتلكاتهم مما يساهم في التفاهم والابتعاد عن الإشكاليات، كذلك برامج مخصصة لدعم الأسر الجديدة ومبادرات لتكوين أسر جديدة، برنامج "أسرتي" الذي تكلمنا عنه في السابق بشكل كبير ومفصل، وبرامج الإعداد والتأهيل للانتهاء من الاستشارات الأسرية.

وفيما يخص الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المدارس فإن الوزارة تعمل بصراحة بصورة ممنهجة وضمن خارطة طريق واضحة على تصميم البرامج المتخصصة وفق احتياجات المستهدفات الوزارة بشكل خاص تفادياً لازدواجية العمل وبالتالي فإن من خلال اللجان المتخصصة تقوم وزارة تنمية المجتمع مع وزارة التربية والتعليم بالعمل على تهيئة البيئة المدرسية ولكي نضمن وجود هؤلاء الأطفال في مدارس وفي

بيئة تعليمية تساهم في دعمهم التعليمي من خلال هذه اللجان ومن خلال بالتحديد المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة تم التقدم من قبل وزارة التربية والتعليم ومتابعتهم في برامج المعنية بدعم الأطفال والطلبة من خلال تقديم الاستشارات الأسرية والتربوية والاجتماعية لحل الخلافات بكل سرية وخصوصية عن طريق القنوات المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم، ويوجد حالياً (47) اختصاصي حماية طفل وهم من ذوي الاختصاص في المجال النفسي والاجتماعي في وزارة التربية والتعليم معتمدين ويقومون بمتابعة الأطفال المعرضين -لا سمح الله- للإساءة سواء كان في البيئة المدرسية أو البيئة المنزلية من خلال وضع خطط علاجية ومتابعة تنفيذها ، ويتم التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة تنمية المجتمع بالتحديد في وحدة حماية الطفل فيما يخص هذا الموضوع ، وهناك بعض الحالات يجب أن يتم دراسة حالة الأسرة بشكل كامل، وبالتالي تدخل وزارة تنمية المجتمع لدعم وزارة التربية والتعليم في هذا المجال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، تفضل سعادة الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزيرة على طرحها .

معالي الرئيس ، أنا سأبدأ بداية بالرد الموجود في تقرير رد الوزارة على اللجنة في الصفحة (39) منه حيث يتكلم الرد عن نقاط مهمة ، فقد ذكرت في ردها : " ... كما تقوم الوزارة بمتابعة الأحداث والتطورات الجديدة في المجتمع ، ومن الأمثلة على الظواهر الاجتماعية التي تم رصدها من خلال وحدة الدراسات والبحوث الطلاق باعتباره من أهم التحديات التي يشعر بها المواطنين والتي تؤثر بشكل مباشر على التماسك الأسري ، حيث يرى (50%) من أفراد العينة أنه يشكل مشكلة رئيسية - فهنا أنا أتكلم عن المشكلة الرئيسية والتي جاءت من العينة من خلال رصد الوزارة -

ثانيا : الزواج من خارج المجتمع الاماراتي .

ثالثاً : معدل الخصوبة .

رابعاً : التشجيع على الزواج المبكر .

فهذه التحديات جاءت من خلال رصد الوزارة بأن هذه هي التحديات هي التي يراها المجتمع تؤثر عليه ، معالي الرئيس ، نحن نتكلم الآن أن جميع هذه النقاط تتكلم عن التشريعات ، والنتائج هو التشريعات وتأثيرها ، وكما تفضلت معاليك أنت تكلمت عن التشريعات وتأثيرها ، والأخت مريم بن ثنية تكلمت عن التشريعات الأخرى وليس تشريعات الوزارة وتأثيرها على الأسرة ، والآن عندما نتكلم عن هذه النقاط التي طرحت وهي الزواج من خارج المجتمع الاماراتي ، والطلاق ، ومعدل

الخصوبة نجد أن غالبيتها ترتبط ما بين العمل والتشريعات الموجودة في العمل سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي وقضية موضوع التقاعد وساعات العمل والرضاعة التي تفضل وتكلم عنها سعادة الأخ حميد الشامسي ، فكثير من الدراسات الآن فيها نتائج وهي نتائج يعطونا إياها الآن، لكنني - حقيقة - لا أرى هذه النتائج مترجمة على أرض الواقع ، فأنتم جزاكم الله خيرا جهودكم واضحة وكبيرة في موضوع الطفل وفي موضوع كبار المواطنين وفي موضوع أصحاب الهمم ، ودائما عمل الإنسان لا يكون كاملا لكن عملكم في هذه الجوانب ممتاز ، والآن نحن نركز على الأسرة وعلى الأم التي كما أعتقد أنها العمود الفقري للأسرة ، فعندما تتأثر الأم بطبيعة الحال أن الأسرة كاملة تتأثر وتهتز وسيكون هناك تقصير تجاه الزوج ويذهب يتزوج من مكان آخر ، وبذلك يصبح عليها عبئ إضافي ولن يكون عندها خصوبة وبذلك يقل النسل ، فكل هذه النقاط مرتبطة بهذه العملية ، لذلك تركيزي - معالي الرئيس - في المداخلة سيكون على الأم والقوانين والتشريعات الموجودة والتي تؤثر عليها ، وبالتالي من خلال الرصد الذي طرحوه هم أيضا أرى أن هذه الأمور أغلبها مرتبط بوجود الأم أو نقصان في وجود الأم أو الضغط الذي يحصل على الأم ومن ثم تظهر التبعات التي رسدوها .

معالي الرئيس ، أنا أسأل هل تم مشاركة الجمعيات المختصة ، والأمهات اللواتي يطالبن بحقوقهن ويطالبن بنقل التحديات الموجودة عندهن لكم أنتم ، فأنا أتكلم منذ عشر سنوات في المجلس ولا يوجد مكان نذهب إليه إلا ويكون الحديث عن التقاعد المبكر وساعات العمل وساعات الرضاعة ، فكل هذه الأمور يوميا تُطرح علينا ، فلو كتبت أي شيء الآن في تويتر ستجد أن معظم الحديث عن هذه المعاناة ، وهذه المعاناة إلى الآن لم يتم تدخل الوزارة بالشكل الكافي الذي نرى تأثيره على الموظفين والموظفات ، ولا نرى تأثيره على الأم ، ولا نرى تأثيره على الإجازات ، ولا نرى تأثيره على الوقت الذي تقضيه الأم الموظفة في البيت مع العائلة ، فنحن نعاملها معاملة متساوية في العمل ، ومن ثم عليها الأعباء المنزلية أكثر من الأعباء الوظيفية ، لذلك أرى أن التشريعات في هذا الجانب لا زالت فيها قصور ، والتشريعات طبيعي هي من جهات أخرى مثل قانون التقاعد وقانون ساعات العمل وقانون ساعات الرضاعة وإجازة الرضاعة ، فكل هذه الأشياء أنا أرى أن بها قصور وغير مكتملة ، ومن ثم يكون الناتج النهائي عنها ارتفاع نسب الطلاق والإشكاليات الموجودة .

كذلك معالي الرئيس أي قصور سلبية في التشريعات سواء التشريعات القائمة أو الجديدة ، فهناك تشريعات قائمة الآن قديمة لم يتم تطويرها بما يتناسب مع الوضع العام الذي وضعت فيه الزوجة الأم ، فكثير من هذه النقاط مهمة ونرجو متابعتها .

كذلك بالنسبة لموضوع الدورات كما تفضلت معاليها والخلاف كان على النسب حيث كانت النسبة 14% ثم وصلنا إلى 10% ، فهذه قفزة كبيرة ونسبة كبيرة وكان سببها الوحيد فقط الدورات ، فإذا كانت الدورات فلماذا لا تكون هذه الدورات إلزامية كما هو الفحص الآن إلزامي ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ حمد ، تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس على إتاحة الفرصة للرد ، وشكرا كذلك لسعادة الأخ حمد على طرحه ، نعم الموضوع الذي طرحه هو في صلب الموضوع ، ونفس ما قلنا فإن استقرار الأسرة ومعرفة الأدوار الصحيحة التي يقوم بها الوالدين وأفراد الأسرة كذلك والتي تساهم ليس فقط في استقرار الأسرة وإنما استقرار المجتمع كذلك ومستقبل هذه الدولة ، فكل هذا في صلب عمل حكومة دولة الإمارات ، وأمام أعيننا هذه المبادرات التي وجدت لضمان إيجاد حلول جذرية لمثل هذه المشاكل ، والدراسات التي نقوم بها حاليا تبين هذه النتائج ، وكل ما يظهر من هذه الدراسات يتم تحليله ومتابعته ومناقشته مع الجهات ذات الاختصاص ، ربما تفضل سعادة العضو وركز أكثر على دور المرأة وأقول أن وزارة تنمية المجتمع تعمل مع الجهات المعنية سواء كان من خلال مجلس التوازن بين الجنسين أو كذلك مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية للنظر في هذه الجوانب ، وكذلك طرح ما هو مطلوب لاستقرار هذه الأسر ، ولا ننسى كذلك الدور الذي نقوم به بالتواصل مباشرة مع المجلس الأعلى للتركيبة السكانية الذي يبين كذلك من خلال الدراسات التي يقوم بها أهمية النظر في هذا الموضوع ، ففي النهاية هي عبارة عن جملة من الجهود التي تُقدم سواء كان في مراجعة التشريعات الحالية أو طرح المبادرات الصحيحة التي تقوم بها الحكومة حاليا للنظر والبث في هذا الموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، تفضل سعادة الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزيرة ، سأتطرق لنسب الطلاق التي أراها أمامي من عام 2017 إلى عام 2020 ، فنسب الطلاق مرتفعة ، ودائما في ارتفاع ، وطبعا نحن ليس لدينا رقم موثق وواضح بحيث نستطيع القول أن هذه النسبة ثابتة ، ولكن أنا أتكلم الآن عن ثلاث سنوات والمجموع فيها ونسبة الارتفاع فيها وهي (26 و 29 و 30) ولا زالت في ارتفاع ، وهذا بالنسبة للمواطنين ، وعندما نتكلم عن المواطنين المتزوجين من غير مواطنات فنحدث عن نسبة

40 وأعلى وما زالت النسبة تزيد ، فالآن عندما نتكلم عن مشكلة بين المواطن المتزوج من مواطنة ويتم الطلاق بينهما فعلى الأقل الإبن سيعيش في بيئة قريبة من بيئته الأصلية مع وجود إشكالية ، لكن عندما نتكلم عن طلاق نسبه أعلى من طلاق المواطنين المتزوجين من المواطنات وهم المتزوجين من غير مواطنات فهنا يصبح عندنا إشكالية حقيقية ولها تأثيرات كبيرة جدا مطلوب معالجتها ، ونحن طرحنا هذا سابقا ولم يتم التطرق إليه ، ونحن هنا لا نتكلم عن المنع وإنما عن وجود نظام وإجراءات ، فلا بد أن يكون هناك شيء معين كما فعلنا لإجراءات الزواج والفحص ووجود دورات أو غيرها إلزامية ، ففي المقابل لا بد أن يكون هناك شيء معين يُدرس ومن ثم يطرح .

كذلك عندما نتكلم عن نسب طلاق الوافدين من المواطنات فهذه إشكالية أخرى موجودة عندنا وينتج عنها إشكالية كبيرة جدا ، فأعتقد ثلاث نقاط في موضوع الطلاق مهمة ، فمحور الطلاق هو محور مهم ، وربما جزء منها بالنسبة للمواطنين بسبب العمل والإجازات والضغط الوظيفي والضغط المادي الذي تفضلت به بأن هناك ضغط مادي لا بد أن يعاد النظر فيه .

معالي الرئيس ، ختاماً سأتكلم عن موضوع حماية الأطفال ، فأخواني تكلموا في هذا الجانب ، وأعتقد أنه من الأهمية بمكان إذا كان هناك أحكام وإجراءات أن نعلن هذه الإجراءات بشكل أكبر ، فهذه الأمور غير واصله للمجتمع ، ولذلك نرى شخص يُظهر بنته لتقوم بعمليات والثاني يقلد والثالث يقلد وينتشر الأمر وأنتم تقومون بإجراءات لا أحد يعرفها وهي ليست رادع ، فالردع يكون بأن تكون هذه الإجراءات معلومة للناس .

كذلك الحفلات معالي الرئيس ، فربما هذه من الأمور التي تم الاستفادة فيها من وجود كورونا في تقبل الناس بعمل حفلات بسيطة للزواج ، وطبعاً هذا كان تحدياً من سنوات ماضية ومعالي الوزيرة تتذكر ذلك في قضية الإسراف والهدايا التي تحصل في حفلات الزواج ، وجاءتنا الآن فرصة كوزارة أن الناس بدأت تتقبل موضوع إقامة حفلة زواج بسيطة وينتهي الموضوع ، فماذا فعلنا كوزارة لاستغلال هذه النقطة ؟ لا شيء جديد ، فنحن نطالب الوزارة الآن أول شيء أن تدعم هذا التوجه ، ومن ثم لو كان بالإمكان تخصيص مبلغ أكبر لمنحة الزواج لمن يقوم بحفلة الزواج في بيته ، وقد طرحنا في البداية نفس هذا الكلام ونعود نكرره ، فالآن نوعاً ما الناس اقتنعت بإمكانية الاكتفاء بمثل هذه الحفلات البسيطة للزواج ، لكن مع انتهاء كورونا سنعود للسابق ، فهل هناك إجراء من قبل الوزارة بأن تدعم أو تعطي مبلغاً مضاعفاً أو غير ذلك للأشخاص الذين لا يقومون بهذا الأمر ، فالآن انكسر الحاجز في أن يقول لا أوافق وأصبح هناك قبول لهذه الأمور ، ولكن مع

انتهاء كورونا سيعود الناس للسابق ، فالمطلوب الآن من الوزارة أن تستغل هذا الأمر وأن تضع أنظمة وقوانين ودعم لمثل هذه الممارسة ، لأن هذا توجه وفرصة جاءتنا الآن أن الناس تقبلت ويبقى المطلوب من الوزارة أن تستغل ذلك بوضع مبالغ إضافية وإجراءات إضافية وتحفيز إضافي لمن سيستمر على هذا النهج ، فأعتقد أن هذا مطلوب من وزارتك بشكل أكبر .

في النهاية معالي الرئيس أثني على ما طرحه سعادة الأخ خلفان بخصوص احتياجات التقاعد المبكر وساعات العمل والإجازات والحضانات ، فجميع هذه النقاط مهمة لمساعدة الأسرة وخصوصاً الأم ، وكما نقول معالي الرئيس أن التشريعات هي من خارج الوزارة ولكنها تؤثر على الوزارة وعلى الأسرة التي تعتبر من مسؤولية الوزارة ، لذلك نرجو دعم أي توصيات ستخرج في هذا الأمر لأنه في النهاية هدفنا الأسرة التي تعتبر نواة المجتمع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ حمد ، تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، تطرق سعادة العضو لمجموعة من المبادرات والتوصيات المقدمة للحكومة كاقترحات ، وسيتم النظر فيها ودراستها لمعرفة مدى جدوى تطبيقها وكيفية تطبيقها بإذن الله ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة سمية السويدي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي حصة بوحميد والفريق المرافق معها . معالي الرئيس ، الحمد لله دولتنا تولى اهتماماً بالغاً بالأسرة ومكوناتها ، وتعتبر نموذجاً رائداً في توفير حياة آمنة ومستقرة سواء للمواطنين والمقيمين ، وهذا مبدأ أصيل ومتجذر في فكر قيادتنا الرشيدة ، ونهجهم في صون حقوق وحماية كل أفراد المجتمع ، وهناك جهود متميزة وحثيثة في حماية ودعم الأسرة شاهدها من خلال المداخلات ومن خلال طرح معالي الوزيرة أن هناك أربعة مراكز للإيواء متعددة تم إنشائها من قبل الحكومات المحلية في عدة إمارات في الدولة ، فهناك أربعة مراكز للإيواء ، والحقيقة أن هذه المراكز لها دور كبير وعظيم في إيواء النساء والأطفال وحمايتهم ، وتقوم بمتابعة وتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية وكذلك القانونية ، لكن - معالي الرئيس - ظهرت بعض التحديات ولعل أبرزها هو أن هذه المراكز الأربعة أو بالأحرى هناك مركز لا يستطيع أن يستوعب أو يضم الفئة

العمرية للذكور من سن (12 - 17) سنة نظرا لخصوصية هذا السن ، وكذلك ظهور علامات البلوغ ما قبل الثاني عشر لبعض الحالات ومتغيرات المرحلة السنية ، وبالتالي تفتقر هذه الفئة العمرية التي تتعرض للعنف الأسري أو الإساءة أو التفكك الأسري إلى بيئة حاضنة تؤهلهم وتوفر لهم الحماية وتقدم لهم الرعاية النفسية أو الاجتماعية أو القانونية بالرغم أن وزارة تنمية المجتمع كان لها مبادرة متميزة وطرحت كذلك خلال التقرير اللجنة - جزاهم الله خيرا - وهي قرية الشيخ خليفة بن زايد للرعاية الاجتماعية ولكن توقفت هذه المبادرة نتيجة تعرضها لكثير من التحديات والصعوبات ، وهذا كان المركز الوحيد الذي يتبع وزارة تنمية المجتمع .

سؤالي معالي الرئيس : ما هي جهود ومبادرات وزارة تنمية المجتمع لإيواء الأطفال الذكور في الفئة العمرية ما بين (12 - 17) سنة الذين يتعرضون للإساءة والعنف الأسري في مراكز تابعة لوزارة تنمية المجتمع ، وما هو دور الوزارة في تقديم الدعم وتعزيز التعاون والتنسيق مع مراكز الإيواء التابعة للحكومات المحلية ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الأخت سمية على هذا الطرح .

فيما يخص إيواء الأطفال على مستوى الدولة والمؤسسات التي تكلمنا عنها كذلك والتنسيق المباشر الذي تقوم به الوزارة مباشرة مع هذه المراكز التي تكلمنا عنها ، هناك مذكرات تفاهم تم توقيعها لكي نضمن تقديم هذه الخدمات للمستفيدين من هذه المراكز بشكل مباشر ، ولكي نضمن عدم التأخر في تقديم أي خدمة للجنسين من الشباب والبنات والفئات العمرية المطروحة ، ويتم البت في هذه الحالات أولا بأول بحيث لا يكون هناك حالة بحاجة لمكان ولا يكون هناك مكان مرخص وكذلك مهياً لتقديم هذه الخدمة ، وفي الأونة الأخيرة تم توقيع مذكرة تفاهم مع مركز إيواء في أبوظبي لكي نضمن سلاسة وسهولة توصيل هذه الخدمات مباشرة ، والتنسيق كذلك مع الجهات لكي نضمن وجود قاعدة بيانات مفصلة للمستفيدين من هذه الخدمات ، كذلك تم توقيع مذكرة تفاهم أخرى مؤخرا مع مركز أمان للإيواء لكي يتم النظر في الخدمات المقدمة لهم ولضمان عدم تأخير تقديم هذه الخدمات للمستفيدين ، وكما نعرف فمركز أمان موجود في رأس الخيمة ويقوم بدور جيد في هذا الجانب ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، سعادة الأخت سمية ، هل لديك مداخلة أخرى ؟ تفضلي .

سعادة / سمية عبدالله السويدي :

نعم معالي الرئيس ، شكرا جزيلاً لمعالي الوزيرة حصة بوحמיד على هذا الطرح ، وهذا ما عهدناه منها دائماً سعة صدرها وحرصها الدائم على الارتقاء بالخدمات وتقديم الرعاية لكافة فئات المجتمع .

معالي الرئيس ، شاهدنا قبل قليل خلال العرض أن هناك حزمة من المبادرات المتميزة التي تقوم بها الوزارة والتي تعزز دور تماسك الأسرة وتلاحم المجتمع والتي تم عرضها خلال ثلاث سنوات، ولكن نحن نتكلم بصورة شمولية ، وملاحظتي أن جميع هذه المبادرات المتميزة تخلو من اي مبادرات لرعاية الفئات المعنفة أو التي تتعرض للإساءة من قبل الأسرة أو التي اقتصر على تقديم الاستشارات الأسرية للخلافات الزوجية وتنظيم المجالس والبرامج التوعوية ، وكذلك - معالي الرئيس - كانت لي تجارب متعددة بحكم أي أشرفت على بعض الحالات ، وكنا فعلاً نواجه الكثير من التحديات في إيجاد مراكز رعاية تحديداً لهذه الفئة العمرية التي ذكرتها من (12 - 17) سنة كون ان المراكز الموجودة لا تستطيع استيعاب هذه الفئة لخصوصية وجود النساء والأطفال من الإناث في هذه المراكز والحاجة الملحة إلى إيجاد بيئة بديلة لأسرهم كمرحلة أولى لحين إيجاد حلول جذرية لكلا الطرفين ولتقديم الرعاية والحماية ، والامر لا يقتصر على تأمين المأوى فقط ولكن يتعدى ذلك من خلال توفير رعاية شاملة ومتكاملة وحماية لحقوق الطفل ، وتوفير كذلك كادر تأهيلي متخصص للتعامل مع هذه الحالات ، والحاجة لتنظيم زيارات لهذه الأسر لتقييمها وتقديم المشورة والرعاية والدعم الاجتماعي والنفسي مع تحقيق المتابعة المستمرة مع أهمية التأكيد على أهمية تفعيل الشراكات ، ومعاليها تفضلت بأنه تم إبرام اتفاقية شراكة أو مذكرة تفاهم مع إحدى هذه المراكز في أبوظبي ، نأمل أن تتوسع الوزارة في تفعيل الشراكات الاستراتيجية بين هذه المراكز ووزارة تنمية المجتمع ، وتفعيل التواصل والتعاون ، وأن يكون للوزارة دور فاعل ومؤثر لدعم هذه الحالات وأسرهم وأن يكون هناك بيئة حاضنة لهذه الفئة العمرية التي ذكرتها ، وأن يكون هناك تنسيق شامل لأنني حقيقة تواصلت مع أحد المراكز وأكدوا أنهم يواجهون صعوبة كبيرة في التواصل مع الوزارة والتنسيق مع وزارة تنمية المجتمع ، فأرجو أن يكون هناك تعاون أكبر وتنسيق أشمل لتحقيق الرعاية الشاملة والمتكاملة لهذه الفئة العمرية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضلني معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحמיד : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، نحن نشكر سعادة العضوة ونثمن ما طرحته ، وسيتم النظر فيما تطرقت إليه من توصيات ومقترحات للصالح العام بإذن الله ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، الكلمة الآن لسعادة سعيد راشد العابدي .

سعادة / سعيد راشد العابدي :

معالي الرئيس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي الرئيس ، يشكل الوضع الاقتصادي للأسرة عاملاً رئيسياً في استقرارها وتلاحمها ، وتعاني الكثير من الأسر في دولة الإمارات العربية المتحدة من أوضاع اقتصادية ومالية لا تتوافق وتكاليف وابعاء المعيشة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، فما هو الدور الذي تقوم به الوزارة في ردم الفجوة بين واقع هذه الأسر وبين تكاليف المعيشة في الدولة ؟

معالي الرئيس ، أنا سوف استقي بعض ما تفضلت به معالي الوزيرة ، فلدينا (44) ألف أسرة استفادت من المساعدات الغذائية ، وهذا يعني - معالي الرئيس - أن الغذاء يعد حاجة أساسية ، وقد استفادت من ذلك (44) ألف أسرة ، فلو كان تعداد كل أسرة (5) فيعني ذلك أننا نتحدث عن أكثر من (20%) من تعداد الأسر المواطنة في دولة الإمارات ، وهذا شيء عجيب أنه حتى على مستوى المساعدات الغذائية نصل لهذه المرحلة ، وهناك الكثير - معالي الرئيس - من المتعفين الذين لا يطلبون ، فما هو وضعهم ؟ ما هو وضع الرجل المتقاعد الذي لديه أربعة أو خمسة أبناء انتهوا من دراستهم وينتظرون الحصول على فرصة العمل وبلغوا من الكبر عتياً (26) و (27) و (28) سنة ولا زالوا ينتظرون فرص العمل ، فما هو دور الوزارة في النظر في علاج هذه المشكلة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لتقدم سعادة العضو بهذا الطرح ، الحقيقة أن وزارة تنمية المجتمع معنية بتقديم الخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع المحتاجة لهذا النوع من الدعم سواء كان من خلال تطبيقنا لقانون الضمان الاجتماعي والحالات التي نص عليها القانون ، وإن كان من المساهمة في النظر في بعض الحالات الاجتماعية للأسر من خلال الربط المتواصل مع الجمعيات ذات النفع العام والجمعيات الخيرية كذلك ، ولا ننسى كذلك الدور المتواصل الذي تقوم به الوزارة للنظر في استقرار هذه الأسر وحمايتهم - لا سمح الله - من التعرض للعنف أو الأذى ، وهي تأتي ضمن حزمة متكاملة من الدعم الاجتماعي الذي تتوجه به حكومة دولة الإمارات لمواطنيها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، سعادة الأخ سعيد العابدي ، هل لديك تعقيب ثاني ؟ تفضل .

سعادة / سعيد راشد العابدي :

معالي الرئيس ، مع كل الاحترام لمعالي الوزيرة ، أنا لا أتحدث عن العنف وإنما أتحدث عن الحاجة المالية لهذه الأسر وعن الناس الذين تخرجوا ولم يجدوا فرصة العمل ، فأولياء الأمور غير قادرين - معالي الرئيس - على توفير الحد الأدنى من المعيشة ، وهناك مواطنين يتواصلون معنا يطلبون "لاب توب" حيث يقول أنه لديه عدد (2) لاب توب وباقي الأبناء لا أستطيع توفير ذلك لهم ، نحن في دولة الإمارات العربية المتحدة معالي الرئيس ، نتمنى أن يكون هناك دراسة لمثل هذه الحالات ، واكثر ما سمعته من معالي الوزيرة الدراسات ، وهذا شيء ممتاز لكن نحن نرغب بأن نرى نتائج هذه الدراسات ، فأرجو أن يكون هناك نظرة شاملة لهذا الموضوع خاصة وأن القانون رقم (9) لسنة 2019 يطلب أن يستمر الدعم الاجتماعي لأبناء الأسرة حتى يتزوجوا أو يلتحقوا بعمل ، ولكن هذا في كثير من الحالات غير موجود ، فهناك أسر ليس عندها هذا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، للإيضاح وجد هذا القانون في حكومة دولة الإمارات لكي يدعم هذه الحالات ، ونحن نعرف بوجود مثل هذه الحالات ، ولهذا السبب يتم تطبيق قانون الضمان الاجتماعي رقم (2) لسنة 2001 للحالات وأفراد المجتمع الذين ينطبق عليهم الشروط الذين يستفيدون من الضمان الاجتماعي ، والمتقدم للحصول على هذه الخدمات الحكومية إذا استوفت الشروط فيه وتم دراسة الحالة يتم البت في المساعدة الاجتماعية مباشرة لمساعدة هذه الأسر ، كذلك معالي الرئيس هناك المساعدات الاجتماعية الاستثنائية التي تُصرف لمن لا عمل له بسبب خارج عن إرادته ، وهذه مواضيع نص عليها القانون ويتم تطبيقها ، والدليل على ذلك وجود قوائم من المستفيدين في هذا الجانب ، دورنا كذلك من ضمن الدراسات المستمرة ليس فقط للبحث عن هؤلاء الذين من الممكن أن يستفيدوا من خدمات الوزارة ولكن أيضا النظر في الحاجة الأساسية التي تتطلبها هذه الأسر ، وهذا من صميم عملنا حيث نصبح ونمسي ونحن نقوم به ، فلو لم يكن هذا القانون موجود ولم توجد هذه الحالات فإن جزء كبير من عمل وزارة تنمية المجتمع سيختلف ، وأنا أقدر كذلك أن هناك أسر ربما نكون غفلنا عنهم ولكننا نعمل جاهدين بكافة أجهزتنا ومراكزنا العشرة المنتشرة في الدولة

لإيصال الخدمات الاجتماعية التي نص عليها القانون ودستور دولة الإمارات للمستفيدين من أبنائنا ومواطنين الدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة الدكتورة حواء المنصوري .

سعادة / د. حواء الضحاك المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، أنا سأختصر نقاطي كلها في مداخلة واحدة .
أولا : أود التطرق إلى نقطة التوعية وأهمية التوعية بالنسبة للمقبلين على الزواج ، أعتقد أننا كلنا نتفق على أن تكوين الرأي أو الفكرة الصحيحة من ناحية العلاقات الزوجية تتكون في السنوات الأساسية ، فمن المهم أن نكون هذه الفكرة في هذه السنوات ، ولذلك أشجع التوعية في المدارس في السنوات التأسيسية ، وأيضا عن طريق التوعية الأسرية لأنه هنا يتكون فكر الطفل ومن ثم الإنسان قبل أن يدخل إلى العلاقة الزوجية ، ونظرا لأن جوانب الزواج متعددة أرى أنه يقتضي وجود خطة طويلة المدى تتكاتف فيها كل الجهات المعنية سواء كانت الجهات المحلية والوزارة وأكد أن هذا يكون بقيادة وزارة تنمية المجتمع نظراً لأن ذلك في نطاق صلاحياتها .

ثانياً : أود التطرق إلى موضوع التحاليل الجينية ، طبعاً هذا موضوع يحتاج لمحاضرة كاملة والوقت الكثير وليس لدينا ذلك الوقت ، لذلك سأختصر إن لائحة التحاليل الجينية المتفق عليها قبل الزواج يوجد منها ما هو متفق عليه دولياً ، ولكن اللائحة تتراوح من دولة إلى دولة ومن قواعد صحية إلى أخرى ، لذلك أرى أنه يجب علينا كدولة الإمارات العربية المتحدة أن تضع قواعدها الصحية المستقلة، نعم نستعين بالقواعد الدولية أو نستعين باللائحة الجينية الموجودة في دول أخرى ربما تكون أكثر تقدماً في هذا المجال ، ولكن من المهم دراسة هذا الموضوع جذريا سواء كان ذلك من ناحية التكلفة والعائد ، وتأثيرها على الميزانية ، وما هي الجينات أو التحاليل الجينية التي ربما علينا إضافتها إلى اللائحة نظراً للأمراض التي ربما تكون منتشرة أكثر في بلادنا وفي سكاننا ، وهذا يحتاج إلى دراسة دورية وإضافات ربما تكون على شكل سنوي أو شكل دوري نظرا للتقدم في هذا المجال والعلم به بشكل متواصل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، شكرا لسعادة الدكتور حواء على طرحها .

هناك نقطتين إذا سمحت لي معالي الرئيس على السريع ، تطرقت سعادة العضوة لموضوع أهمية توعية المقبلين على الزواج وأعتقد أننا أسهنا في هذا الموضوع وتكلمنا فيه بشكل مفصل ، ولكن أعيد ردا على سعادة العضوة أنه تم ليس فقط مضاعفة الدورات التدريبية المقدمة للمقبلين على الزواج ، ففي السابق كان هناك دورة تدريبية تقام كل شهر ومن ثم اختصرناها لتكون كل أسبوع ، وحاليا نعمل على دورات تدريبية للمقبلين على الزواج تكون آلية ، فبمجرد أن يصل طلب منحة الزواج واكتملت كافة الشروط للحصول على المنحة فلا ننتظر متى يأتي وقت الدورة التدريبية المقبلة وإنما ستكون بشكل مباشر في تناول الجميع وفي تناول المقبلين على الزواج لكي نسهل ونسرع ونزيد من رقعة التوعية بهذا الموضوع ، هذا بالنسبة للموضوع الأول .

الموضوع الثاني فيما يخص التحاليل الجينية والفحوصات للمقبلين على الزواج ، فكما تفضلنا أنفا فقد تكلمنا عن اللجنة التي تم تشكيلها على مستوى الحكومة للنظر في هذا الموضوع ، ونحن نسعد في وزارة تنمية المجتمع كوننا أعضاء في هذه اللجنة ، وقد ابدينا رأينا وقدمنا كذلك ، وهذه اللجنة تم عرض نتائجها على المجلس الوزاري للتنمية من قبل الجهة المختصة وهي وزارة الصحة ووقاية المجتمع ، والحمد لله الأمور بإذن الله ستكون من أفضل إلى أفضل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

دكتورة حواء أنت اكتفيت بمداخلة واحدة ، فهل بقي لديك شيء ؟ تفضلي .

سعادة / د. حواء الضحاك المنصوري :

نعم معالي الرئيس ، لكن فقط إذا سمحت لي بملاحظة بسيطة حتى أوضح ، فربما لم أكن واضحة في النقطة التي طرحتها .

فقد كان قصدي أكثر المنهج الدراسي في مرحلة الطفولة حيث أن تكوين الفكر أو الرأي من ناحية ما هي العلاقات أو السلوكيات المناسبة في أي علاقة انسانية إن كان ذلك في الزواج أو غيره يتكون في مرحلة الطفولة والمراهقة ، فلا أريد أن ننتظر أو ارى أن لا ننتظر من ناحية التوعية إلى أن يبلغ هذا الإنسان مرحلة ما قبل الزواج ، فربما توجد فرصة في مرحلة الطفولة أو عن طريق الأسرة أو عن طريق المناهج أن نكون هذا الفكر من البداية قبل أن يصل إلى هذه المرحلة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، معالي الوزيرة ، هل لديك تعقيب ؟ تفضلي .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، نشكر سعادة العضوة على هذا الاقتراح وعلى هذه التوصية ، وسيتم إن شاء الله النظر فيها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة الاخ يوسف الشحي .

سعادة / يوسف عبدالله الشحي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي حصة بنت عيسى بوحميد وفريق عملها ، وأيضا نشكر جهد اللجنة في إخراج موضوع التلاحم الأسري بتقرير وتوصيات مفيدة ، وأنا لذي مداخلة واحدة .

معالي الرئيس ، هذا الموضوع يهمنا جميعاً ونحن من ضمن هذا المجتمع ، وأيضا المرأة هي أساس الأسرة ولها دور كبير في نجاح المجتمع ، وأنا عندي طلبين أطلب من الوزارة دراستهما ، وأتمنى أخذهما بعين الاعتبار ان شاء الله :

أول شي دراسة تقليل ساعات العمل للمرأة المتزوجة ولديها أطفال .

ثانيا : إعادة دراسة صرف مساعدات الضمان الاجتماعي للمطلقة التي يقل عمرها عن (35) سنة والتي لا تعمل .

معاليك ، بالنسبة للطلب الثاني فالبنت المطلقة وعمرها (35) سنة لا تحصل على مجال للعمل ولا تجد وظيفة ، وعندما تلجأ للوزارة تقول لها الوزارة اذهبي وابحثي عن عمل ، فاليوم نحن عندنا عدد كبير من هذه الفئة ونتمنى ان يكون هناك دراسة لهذه الفئة في المستقبل القريب إن شاء الله ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، سيتم النظر في الملاحظتين والمقترحين ودراستهما لمعرفة مدى تطبيقهما وكيفية تطبيقهما وأثرهما بإذن الله ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، الكلمة لسعادة ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشهران : (النائب الثاني للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، طبعاً بداية نجدد الترحيب بمعالي الوزيرة ، ونشكرها - حقيقة - على تحملها للرد على هذه الأسئلة العديدة والكثيرة ، ونحیی في معاليها عملها الميداني وتجاوبها السريع مع أي حالة من الحالات ، فنشكر معاليها وفريق عملها هذا الحراك والمبادرات الطيبة .

معالي الرئيس ، اليوم نحن نتحدث عن الأسرة ، والأسرة تعتبر هي الأساس - إذا تكلمنا عنها - في نهضة المجتمعات أو إذا أردنا أسرة مترابطة ومجتمع متلاحم ومن يحمل هذه الرؤية والذين يأتون من خلال الأسرة ، واليوم هناك تحديات عديدة تمر فيها الأسر في الدولة ، وأبرز هذه التحديات التي - حقيقة - نتمنى بما أن وزارة تنمية المجتمع لها دور فاعل ومؤثر في العديد من القضايا الأسرية أو في العديد من القضايا المجتمعية فنحن نرى اليوم أن الزواج من أجنبيات واحد من القضايا التي أصبحت تهدد مجتمع دولة الإمارات من العديد من النواحي ، فالיום الزواج من أجنبيات هناك الاختلاف في العادات والتقاليد ، فمعروف أن مجتمع دولة الإمارات لديه عادات وتقاليد وإرث من الأخلاقيات ، فعندما يتم هذا النوع من الزواج يحصل هناك نوع من الاصطدام ، وأنا لا أتكلم بالعموم وإنما في بعض الحالات وقد تكون هذه الحالات زيادة بعض الشيء ، فعندما يتم هذا الزواج ويصبحون تحت مظلة البيت الواحد تبدأ الخلافات والمفارقات تظهر مما يؤدي إلى انها قد تنفصل عن الزوج وتأخذ الإبن وتهدم الأسرة ، وربما يُترك الإبن للخادمة ، وربما يكون واحد أو اثنين أو ثلاثة هؤلاء محسوبين على الدولة ويصبح هناك الكثير من المشاكل ، فإما أن تذهب مع الولد أو يُترك لجدة لا تستطيع رعايته ، وأنا قرأت عن الكثير من الحالات بحيث تأخذ الولد ويصبح إبن دولة الإمارات ينشأ في بيئة غير بيئته سواء من ناحية العادات والتقاليد وحتى الديانة ، فنحن اليوم أمام تحدي صعب جدا هذا إلى جانب زواج المواطنين من غير مواطن أو من غير إبن البلد ، فايضا هذا الزواج أحيانا يصدم بعد أن يتم الزواج ، فبعد أن يتم الزواج تصطدم بالواقع والذي ربما لا يتناسب مع فكرها ولا بيئتها ولا عاداتنا وتقاليدنا ، وأيضا ربما نفس الشيء يكون لديها ابن أو اثنين أو ثلاثة ، ونفس الشيء ربما يخرج الأب من الدولة أو تخلق عن التربية ، فنحن نقول أن النموذج الأمثل للتربية يكون بوجود الأب والأم ، لكن عندما نفقد دور الأب أو دور الأم فهنا تصبح الأسرة معرضة للكثير من المشاكل ، ونحن اليوم نعول على هذه الاسرة وهؤلاء الأبناء ، والتنشئة الاجتماعية تحدث عنها الكثير بأن الخمس سنوات الأولى من حياة الطفل هي التي تؤسس وتبنيه مستقبلا ، واليوم كم عدد سكان دولة الإمارات ؟ نحن أمام إرث جميل في هذه الدولة ، الشيخ زايد - الله يرحمه ويغفر له - أخذنا منه الكثير من الأمور وتربينا عليها نحن أبناء زايد ، لكن اليوم عندما

نلاقي هذا الصدام وهذه الحالات التي تظهر في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تؤثر مباشرة على الأسرة وعلى ترابط الأسرة ، واليوم أنا أجد معالي الوزيرة تهتم بمبادرات كثيرة ، وأنا رأيت لها مبادرات كثيرة حقيقة في هذه الجوانب ، وأنا أسأل سؤال مباشر : هل لوزارة التنمية مبادرات واضحة تصب في قضية نشر الوعي بأن هناك ربما يكون بعد الزواج من غير المواطنين مشاكل وذلك للحد من الزواج من الأجنبيات ؟ ونحن عندنا كم كبير من أبنائنا فهل تتم توعيتهم بالمخاطر التي قد تحدث في حال الزواج من الأجنبيات ؟ وهل سيكون هناك توجه من خلالكم ومن خلال وسائل الإعلام أن هذا الزواج من أجنبيات ممكن ان ينتج عنه كذا وكذا وكذا ؟ أعتقد أن هذا الدور لمستته ولكن أود التأكيد عليه بما أن المحور الأساسي هو الأسرة ، فإذا كانت الأسرة أسرة مترابطة فأكد سيكون عندنا مجتمعاً متلاحماً وأكد سيكون عندنا نهضة في هذه الدولة لأن الأسرة هي الأساس والنواة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة ناعمة الشرهان ، تفضلي معالي الوزيرة .

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد : (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة ناعمة الشرهان على طرحها في هذا الموضوع ، ونحن نؤمن ونعرف مدى أهمية التوافق بين الزوج والزوجة لكي نضمن استقرار هذه الأسرة ، والتوافق يزيد واحتمالية استقرار هذه الأسرة وسعادتها عندما تكون نسبة التوافق بينهما أعلى ، وبالتالي فإذا كان الزوجان من بيئة متشابهة ومن لغة متشابهة ومن دين متشابه يكون التوافق أعلى ، وفي هذا الجانب قامت وزارة تنمية المجتمع بتسهيل إقبال المواطنين على الزواج من مواطنات ، وتأتي حزمة الدعم التي تقوم بها الوزارة لتشجيع شبابنا للإقبال على الزواج من مواطنات ، وكذلك لإقبال بناتنا على الزواج من مواطنين ، وقمنا بالكثير من المبادرات في هذا المجال ، وأحدها وأولها هي منحة الزواج وهي مساعدة مادية تقدمها الدولة للمقبلين على الزواج ، وأحد شروطها أنها تقدم للشباب إذا كانت الزوجة مواطنة ، فإذا لم تكن الزوجة مواطنة يسقط حقها في المساعدة المالية . كذلك الأعراس الجماعية التي تقام لكي تساعد المقبلين على الزواج من مواطنات للتخفيف من الأعباء عليهم .

موضوع آخر وهو من خلال ورش العمل والتوعية حيث يتم توعية أبناءنا سواء كانوا طلبة في المدارس أو ورش العمل التي تنظم في الجامعات الحكومية والخاصة لتوعية شبابنا على اتخاذ هذه

الخطوة ، فهي تأتي تحت حزمة من المبادرات التي تقوم بها الحكومة لتوعية أفراد المجتمع بأهمية هذا الموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزيرة ، تفضلي سعادة ناعمة الشرهان .

سعادة / ناعمة عبدالله الشرهان : (النائب الثاني للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة ان إرث دولة الإمارات جميل ويحمل عادات جميلة وتقاليد أجمل ، من خلال - طبعاً - المبادرات الطيبة والمبادرات الكثيرة التي تطلقها وزارة تنمية المجتمع ، ونحن ربما شاركنا في العديد من المبادرات ، هناك ما يسمى بالأسرة الممتدة التي كان يعيش فيها الأب والأم والجد والجددة والأبناء ، واليوم الخادمت الموجودات في البيت أصبحوا عبئاً علينا ، صحيح أنهم يساعدونا لكن عندما يشتركون في تربية الأبناء يشكلوا عبءاً بذلك لأنها تختلف اللغة والعادات والتقاليد واللهجة وغير ذلك ، فلماذا لا يكون لدينا واحدة من المبادرات نموذج الأسرة الممتدة التي كانت موجودة سابقاً ، فلماذا لا يتم إعادة هذه النماذج إذا كانت موجودة اليوم ونشر التوعية بها ؟ فالأسرة في السابق كانت من الجددة والجد والأب والأم والأبناء والأسرة الممتدة ، فالأسرة الممتدة اليوم تلعب دوراً كبيراً في المجتمعات ، فالأسر اليوم التي انفصلت عن أهلها تعيش نوع من العزلة، فربما الإذاعة الأولى التي تبث المفردات الجميلة لدولة الإمارات أن أستمتع بها بالرغم من أنني أعني هذه المفردات ، ولكن نحن اليوم بحاجة لأن يعود هذا الإرث الجميل في تربية أبنائنا ، فاليوم هذه الأشياء الدخيلة علينا سرقت الأشياء الجميلة من مجتمع دولة الإمارات ، ألا توجد مبادرة لإعادة المفردات القديمة وإعادة الترابط، في الماضي كان الأب يصطحب ولده للمسجد أو إذا جاءهم الضيوف، هذا منهج خفي ويتعلم الجيل السنع والتربية وربما جميع العادات والتقاليد تعلمناها عن طريق الممارسات داخل المنزل، اليوم نحن بحاجة كأسر ومجتمعات أن نعيد هيبه العائلة الممتدة، كيف؟ ربما يقولون أن كل واحد منعزل لا والله، اليوم البيوت التي تنشأ في المجمعات، بيت الولد والولد والولد نعيد هذه العادة، ربما من الأشياء الجميلة التي أذكرها اليوم صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد دائماً كان يحرص على أن كل أسرة تكون في مكان واحد حتى يعزز قضية الترابط الأسري، فأتمنى من معالي الوزيرة - وهي ما شاء الله عليها لديها أفكار ودائماً تتبى المبادرات الجيدة - أن يكون هذا من ضمن

اهتماماتنا في إعادة الإرث الجميل لدولة الإمارات وشكراً بارك الله فيك وفي جهودك وشكراً
معالي الرئيس.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة ناعمة الشرهان، تفضلي معالي الوزيرة بالتعقيب.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً لمعاليك وشكراً لسعادة ناعمة على هذا الطرح الذي دائماً نستمتع فيه، نعم معاليك العائلة الممتدة هي عبارة عن إحدى الصور الجميلة التي نراها في مجتمع دولة الإمارات والتي نعمل من خلال المبادرات والتشريعات الموجودة حالياً على تعزيزها وتشجيعها، من المعلوم أن المجتمع باختلاف الأمور التي طرأت عليه ربما أثرت على عدم وجود العائلة الممتدة في نفس المكان، ولكن العمل ممتد لتعزيز مثل هذه المفاهيم إن لم تسكن العائلة كلها في مقر واحد ولكن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها العائلة الممتدة نعمل على تعزيزها والمحافظة عليها، على سبيل المثال إحدى المبادرات والمشاريع التي كنا نشغل عليها ونكمل العمل عليها هي لقاءات عبر الأجيال لكي نضمن تواصل الأجيال ولكي نضمن تواصل الحوار بين الأسرة الواحدة، في إحدى المسابقات الفوتوغرافية - على سبيل المثال - والتي دعمنا فيها سمو الشيخ حمدان بن محمد "الله يطول بعمره" هي التصوير الفوتوغرافي للأسرة، حيث ركزنا على تصوير أمثلة للأسرة الممتدة، بالتحديد اخترنا هذا الموضوع لكي يتم تسليط الضوء بشكل أكبر على مثل هذه الظواهر الاجتماعية والموروث الاجتماعي في دولة الإمارات، وتفضلت سعادة العضوة بطرح عدد من المبادرات التي دونها وسنعمل على مراجعتها ومتابعتها إن شاء الله والنظر في إمكانية تطبيقها بإذن الله، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، الكلمة الآن لسعادة ناصر محمد اليماحي ومن بعده لدي ثلاثة من الأخوات يطلبن الكلمة الدكتورة نضال الطنجي وميرة السويدي وعائشة الملا، وبهذا نكون إن شاء الله قد انتهينا من طالبي الكلمة، تفضل يا ناصر.

سعادة/ ناصر محمد اليماحي:

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزيرة، معالي الرئيس أنا سأذهب للجانب الآخر الحقيقة الأسرة في الإمارات تنعم بالرخاء والسعادة وهذا بفضل القيادة الرشيدة وبفضل أيضاً تعزيز دور المؤسسات المجتمعية لتطوير منظومة الأسرة في دولة الإمارات، ولكن نحن نطمح دائماً بالمزيد

لأن الأسرة الإماراتية تنظر للتطور الأفضل وتتنظر للمزيد من هذا الدعم والاستقرار الأسري في الأعوام القادمة.

معالي الرئيس، هناك تنسيق وتكامل وتفاعل بين الوزارة والجهات المحلية ذات العلاقة بالأسرة والمرأة والطفل والمجتمع بشكل عام، وتقوم الجهات المحلية بدور ملموس وواضح في تعزيز دور الأسرة في تربية النشء وحماية الأسرة والمجتمع الإماراتي، لكن نلاحظ وبشكل واضح غياب لوجود قطاعات محلية في بعض إمارات الدولة معنية بتعزيز دور الأسرة والاهتمام بمتطلبات الطفولة والمرأة والأسرة، لذلك أطالب بدور أكبر وواضح للوزارة حول البرامج والأنشطة في تلك المناطق ويمكن ذلك من خلال التوسع في إنشاء مراكز تتبع الوزارة ذات طبيعة تخصصية للأسرة والمرأة، في تلك المناطق التي لا يوجد فيها مراكز محلية لسد النقص الواضح وتمكين الأسرة من الاستفادة من تلك الخدمات والتي تساهم في تعزيز دور الأسرة خاصة مع ما تعانيه المجتمعات في ظل العولمة وتقليص دور الأسرة، لذلك أتمنى أن نجد زيادة ودور أكبر لتلك المراكز القريبة في القريب العاجل خاصة في المجتمعات السكنية وفي القرى وبين المناطق السكنية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً سعادة الأخ ناصر اليماحي، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك وربما الأخ ناصر بارك الله فيه يشترك مع إخوانه الأعضاء الذين طرحوا فكرة تفعيل دور هذه المراكز كما تطرقنا معاليك فسيتم النظر في هذه المقترحات واستخدام المواقع والمراكز الحالية الموجودة في دولة الإمارات لإعادة تفعيل مثل هذه المشاريع التي بإذن الله نتمنى أن يكون لها أثر إيجابي على الأسرة الإماراتية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، أخ ناصر هل تكتفي بهذا القدر؟ بارك الله فيك، الدكتورة نضال نستأذنيك بتقديم الأخت ميرة السويدي لأن لديها التزام مباشرة، تفضلي يا ميرة.

سعادة/ ميرة سلطان السويدي:

شكراً معالي الرئيس، معاليك أنا لذي - فقط - مداخلة واحدة وجزء من سؤالي في نفس نطاق مداخلة سعادة ناعمة الشرهان الأولى، معاليك الشعور بالانتماء والاهتمام عند الأطفال والأمهات والأسر مهم جداً للترابط والتماسك الأسري، وأشارت اللجنة في تقريرها إلى زيادة في نسبة زواج المواطنين من غير المواطنين ولكن لم نتناول حقوق الأمهات غير المواطنات، فسؤالي هنا: هل

توجد لدى الوزارة إحصائية بعدد الأطفال المولودين من والد أو والدة إماراتية خارج الدولة بصفة دائمة؟ أيضاً لم نتناول موضوع زواج المواطنين من غير مواطنين وضرورة الحرص والتأكيد على حصول أبنائهم على الجواز والجنسية الإماراتية منذ يوم الولادة بما أنهم سيتربون على أيدي المواطنين، فسيكونون متمسكين بعاداتنا وتقاليدنا ومذهبنا، وبما أنني أتكلم عن موضوع الأطفال أود أن أسأل: هل توجد دراسة حديثة لدى الوزارة تتناول العلاوة المخصصة للأبناء في ظل الغلاء المعيشي وإقرار قانون القيمة المضافة منذ يناير 2018؟ وباختصار: هل العلاوة تكفي للعناية والاهتمام بالطفل وتوفير أهم احتياجات الطفل؟ علماً بأنه تمت مناقشة علاوة الأبناء مع وزير الدولة للشؤون المالية في الفصل الماضي واتفقنا أن الوزير لديه منظور مالي ولكن اليوم نتكلم عن رعاية الطفل وأولويات الأسرة، وسؤالي - وأعتقد أنه سؤالي جوهري - : لماذا لا تصرف علاوة أبناء للمتقاعد الذي أنجب طفلاً بعد يوم التقاعد بعد أن اشتغل وأدى دوره في المجتمع؟ وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك ونشكر الأخت سعادة ميرة على طرحها، يجدد التنويه معاليك إلى أن كما نعرف أن مسألة الزواج هي مسألة شخصية كفلها الدستور للأشخاص ولكن هذا لا يمنع أن نبين مدى مميزات وأهمية التركيز على زواج المواطنين من مواطنات وكذلك زواج المواطنين من مواطنين، الهدف الأساسي من العمل الذي نقوم به والطرح الذي تكلمنا عنه اليوم لكي نرسخ هذا المبدأ وهو المبدأ الذي ربانا عليه الشيخ زايد "الله يرحمه ويغفر له" وإلا لم تكن موجودة مفاهيم منح الزواج لهذه الفئة الذين يختارون الزواج من نفس جنسيتهم ألا وهي مواطنين من مواطنات ومواطنات من مواطنين، واستعرضنا معكم معاليك أهمية هذه الأسر وكيف أنها ستكون أكثر استقراراً والجهود التي تقوم بها حالياً الحكومة لكي نرسخ هذا المفهوم وندعمه كذلك، الموضوع الثاني حول قائمة الأطفال المولودين من أم أو أب غير مواطن هذه القائمة حالها من حال التعداد السكاني والأرقام المعنية في الجهات المعنية تتطرق لها وزارة تنمية المجتمع في حال الحاجة إلى البت في إحدى هذه القضايا، هذا الموضوع من ضمن اختصاص جهة معينة معنية بمتابعة مثل هذه الأوضاع وبالتحديد الأطفال الذين لهم أم أو أب مواطن وهم يعيشون خارج النطاق الجغرافي لدولة الإمارات، حيث يتم متابعتهم من قبل هذه الجهات المعنية لأغراض معينة.

وزارة تنمية المجتمع تدخل في هذا الموضوع إذا كانت هناك حاجة للتعرف على البيئة الأسرية لهذه الأسرة، مدى استقرارهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتقوم كذلك الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية في حال كان هناك طلب معين سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية، وبهذا الشأن ننتقل إلى الموضوع الثالث رداً على سعادة الأخت ميرة بخصوص التقاعد وزيادة الحصة التقاعدية للشخص الذي يحصل على أطفال بعد التقاعد، هذا الموضوع - معاليك - يمكن أن ندرسه مع الجهات المعنية إن شاء الله ونبحث في أهمية مثل هذا المقترح لنرى إمكانية تحقيق ذلك، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، الكلمة الآن للدكتور نضال الطنجي تفضلي.

سعادة/ د. نضال محمد الطنجي:

السلام عليكم، صبرت طويلاً حتى يصلني الدور، شكراً على المداخلات التي تفضل بها كل الزملاء، لدي سؤال مختصر لمعالي الوزيرة لو تسمح لي يا معالي الرئيس، ومن ثم لدي مداخلة أخرى كتعقيب.

في الشريحة التي تفضلت بها الوزيرة في العرض التقديمي ذكرت أنه كان هناك زيادة في إقبال أفراد المجتمع على خدمة الاستشارات الأسرية حيث كانت النسبة تفوق (200%) وكان العدد (380) في 2019 وأصبح الضعف في 2020، ما هي دلالة هذه النسبة يا معالي الوزيرة؟

معالي الرئيس:

تفضلي يا معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

عفواً معاليك لم أفهم السؤال ما هي دلالاته.

معالي الرئيس:

النسبة ارتفعت إلى (200%) أي الضعف، ماذا يعني ارتفاع هذه النسبة؟

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

ارتفاع النسبة - معاليك - الهدف الأساسي والسبب الأساسي أولاً أننا وفرنا الخدمة على مدار الساعة، وفرناها بقنوات مختلفة، وفرناها من خلال منصة موحدة في حكومة دولة الإمارات مما يسهل على الأشخاص الوصول إليها، الشيء الثاني معاليك قمنا بتدعيم هذه الخدمة حيث كانت في السابق محدودة وتقدم في ساعات عمل محددة والآن هي موجودة على مدار الساعة بأعداد تضاعفت من قبل المستشارين الأسريين الجاهزين للرد على هذه الاستفسارات وبالتالي استطعنا أن نزيد من

رقعة تقديم مثل هذه الخدمة، الدلالة الثالثة – معاليك – أصبح هناك وعي لدى الأسر المحتاجة لمثل هذه الحالات، ربما أحدهم يقول معاليك تضاعفت النسبة وصارت (200%) ولكن لا نرى أن هذا شيء إيجابي، والدلالة الثانية ربما تكون أن عدد المشاكل الأسرية زادت، ولكن – معاليك، الأعضاء الحضور الكرام – ربما تكون هذه المشاكل موجودة في السابق وربما لا تكون (600) بل (1600) ولكن لم يستطع أحد أن يصلها ومن كان لديه حاجة لم يكن يستطيع الوصول إلى هذه الخدمة وبالتالي نعمل مباشرة مع المنصة الموحدة للاستشارات الأسرية لزيادة الوعي لدى كافة أفراد الأسرة عن وجود مثل هذه الخدمة وعن سهولة الوصول إليها وعن مدى فعالية الخدمة المقدمة في حل الإشكاليات والمشكلات الاجتماعية والأسرية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، دكتورة نضال تفضلي.

سعادة/ د. نضال محمد الطنجي:

في إجابة معالي الوزيرة أشكرها على ذكرها مثل سهولة الوصول وزيادة ساعات العمل ووجود موظفين يقدمون الخدمة أكثر من السابق، كانت هناك فئات ومستفيدين من طالبي الخدمة لم يتم الوصول لهم سابقاً وبالتالي لما توفرت ما ذكر سابقاً استطاعوا التقدم على طلب الخدمة. النقطة التي أود ذكرها معالي الوزيرة أن بالرغم من الإحصائية التي قدمتها الوزارة بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للمجلس الوطني لها دلالات أخرى حقيقة، قد تكون إيجابية لديكم في الوزارة، هذه النسب 200% و 100% لكن نحن بالنسبة لنا في المجلس الوطني أرى فيها عدم وضوح، فما يهمني أنا أن يكون فيها شمولية واستمرارية، وما أقصده بالشمولية والاستمرارية أن تكون كل البرامج والمبادرات أستطيع أن أصنفها رائعة يا معالي الوزيرة، ما ذكر من برامج كثير وعديد لأن الفئات التي تخدمها الوزارة كثيرة وما تقدمه الوزارة من خلال هذه البرامج أهدافها جيدة ولها أثر، لكن أنا لم أر في مقابل ما تقدمه الوزارة كم هو العدد الفعلي المستهدف بهذه الخدمة وكم كان موجهاً لهذه المبادرة أو هذا البرنامج، لأن معالي الوزيرة اليوم المجتمع يجب أن نحرص على أنه قادر على الوصول لهذه الخدمات وإلا ما الجدوى – حقيقة – أن أطرح (70) مبادرة على مدى ثلاث سنوات من 2018 إلى 2020 ولم يستفد منها كل أفراد المجتمع؟! لا أتكلم عن أفراد المجتمع عامة لكن أتكلم عن الفئات التي بالأصل هذه البرامج موجهة لها وليس من الصعوبة الوصول لهم، اليوم أتكلم عن برامج موجهة لحل مشكلات الطلاق والمتأثرين بحالات الطلاق، فليس من الصعب اليوم الحصول على إحصائية لمن لديهم حالات طلاق في الدولة، وأستطيع القول كم استطاعت الوزارة

من خلال البرامج المختلفة المقدمة للمتأثرين والمتضررين من الطلاق، كم هم الذين استفادوا من هذه الخدمات؟ لأن ما أسمعته وما أحب الأعضاء توصيله إليك في الجلسة اليوم يا معالي الوزيرة أن المجتمع ما يزال يبحث عن دور الوزارة، الوزارة لها برامج ولكم مبادرات كثيرة صراحة نشكركم عليها لكن الاستفادة منها غير واضحة، أنا أمامي عضو مجلس وطني اليوم لا أرى إحصائيات وأرقام ومؤشرات تؤكد لي أن الاستفادة منها بمستوى الطموح، على الرغم أنني اليوم أصف مجتمع الإمارات مازال مجتمع صغير محدود بإمكانيات كبيرة، نحن إلى الآن ينطبق علينا هذا الوصف مجازاً، لكن نحن مقبلين على خمسين سنة قادمة إن شاء الله، أتمنى من الوزارة أن ما يعرض أمامكم قبل أن يعرض على المجلس أرقام واضحة للناس الموجودين على مستوى الدولة من كل الفئات، فئات ضعيفة وأطفال وأصحاب الهمم وكبار المواطنين وأسر المسجونين وما إلى ذلك، الفئات كثيرة معالي الوزيرة لديك في الوزارة والاختصاصات كثيرة، فإذا لم تكن نتكلم بلغة الأرقام ولم تكن حريصين أن السبعين برنامج الموجود والتي أعتقد أنها وضعت بدقة ووضعت صراحة بعمل رصين من الوزارة لكن الاستدامة هي أهم ما في هذا الموضوع، لا أطلب في السنوات لتقدم برامج جديدة، أنا من الأعضاء الذين يرون أنه ليس من الجدوى أن نخرج بمبادرات جديدة بقدر ما يهمنا أن ما تقدمه الوزارة يعطي النتائج والأهداف التي نطمح لها في البداية، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً دكتورة نضال، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي / حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ونشكر سعادة العضوة نضال على طرحها وعلى الإسهاب في شرحها للموضوع الذي طرحته، ليس لدينا إضافة معاليك ونقول إن شاء الله نأخذ بعين الاعتبار المواضيع التي تطرقت إليها وبارك الله فيهم على حرصهم وعلى جهودهم، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، الكلمة الأخيرة الآن لسعادة عائشة محمد سعيد الملا تفضلي.

سعادة / عائشة محمد الملا:

شكراً معاليك، معالي الرئيس، هناك زواج ولدينا نسب وإحصائيات وبيانات، وهناك طلاق ولدينا نسب وإحصائيات وبيانات موجودة لكن هل هناك إحصائيات أو بيانات للطلاق الناجح لدى الوزارة أو الهيئات الأخرى حتى نستخدمها أيضاً لتكون تحفيزاً لنا ولن أقول ضمن مبادرات بل ضمن دورات، نحن لماذا ننظر للطلاق؟ لأنه عامل سلبي، صحيح أن ثقافة الطلاق الناجح غير موجودة

لدينا في المجتمع، أنا لم ألمس في أي من الجمعيات المجتمعية أو من وزارة تنمية المجتمع وإذا كان موجوداً فأرجو التوضيح، وأصلاً النسب والبيانات هذه تخدم...

معالي الرئيس:

عائشة أستاذتك يبدو أن هناك تساؤل كبير عن ثقافة الطلاق الناجح.

سعادة/ عائشة محمد الملا:

نعم سأقول ذلك هل أكمل حديثي؟

معالي الرئيس:

تفضلي.

سعادة/ عائشة محمد الملا:

نعم، فنحن عندما نقول أن ثقافة الطلاق الناجح غير موجودة بين أفراد المجتمع والتي تستند إلى الرضى والاتفاق بين الطرفين حول كثير من الأمور المتعلقة التي أدت إلى فسخ عقد الزواج بينهما، أنا أثني على كلام كثير من الأعضاء الذين تكلموا عن سواء حضانة الأطفال أو الرؤية أو النفقة وكل شيء بعيد عن قاعات المحاكم لأننا لا نريد أن يؤدي ذلك إلى تبعئة وشنح نفسيات الأبناء بمشاعر السلبية غير المرغوب فيها أصلاً ويؤدي إلى انفصال فاشل أيضاً الذي تكلم عنه معظم الموجودين مما يؤثر على الطفل بالذات كما ذكرت الدكتورة حواء في سن ما قبل المدرسة، من سن سنة إلى ست سنوات وفي علاقات هذا الطفل المستقبلية مع شريك المستقبل، أنا هنا أتساءل معالي الرئيس: ما هو دور الوزارة في نشر ثقافة الطلاق الناجح في مجتمع الإمارات؟ هذه نقطة، وأيضاً جهود الوزارة حيث تكلموا عن المبادرات وأضمت صوتي لصوت الدكتورة نضال بأننا لا نريد هنا مبادرات بل نريد على أرض الواقع برامج تلمس الطفل وصحة الطفل والتوازن النفسي للطفل المواطن الذي يخدم بالتالي قضية التلاحم الأسري التي نتكلم عنها، وشكراً جزيلاً.

معالي الرئيس:

شكراً، تفضلي معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد: (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك وربما نتطرق من خلال ردنا على سعادة الأخت عائشة في سؤالها عن جهود الوزارة والحكومة في هذا المجال، بالتحديد نتكلم صراحة ونشكرهم على طرح مثل هذا الموضوع لكي نبين الجهود التي بدأت بها الوزارة في مبادرة الأسر الأحادية ودعم هذه الأسر، الطلاق حالة اجتماعية

يمكن أن تقع ويجب أن ينظر الشخص إلى هذه الحالة بطريقة عقلانية بحيث يتم تقليل الضرر النفسي أو الجسدي أو الاقتصادي على كلا الطرفين، ومن هنا أنت برامج توعوية موجهة لحالات التزمل والطلاق، بدأت بها وزارة تنمية المجتمع للتوعية بطريقة التعايش والتكيف مع الأوضاع المستجدة حيث بلغ عدد المستفيدين حتى الآن (691) شخص، دخلوا معنا هذه الدورات التدريبية واستفادوا منها، من المعلوم أن الجهود يجب أن تضاعف في هذا المجال ولكن أردنا أن نبدأ ونرى ما هو أثر هذا الدعم الذي تقدمه الحكومة للتدخل في التخفيف من الأعباء النفسية والاجتماعية للعوائل التي آل بها الوقت للطلاق، وفي هذا الوقت نركز على تخطي أفراد الأسرة لأي أزمة يمكن أن يمروا بها وبالتحديد الأزمات النفسية والاجتماعية، نعلم أن الجهود يجب أن تضاف وكذلك الاستشارات المعنية بالطلاق في هذا الواقع وتعزيز الصحة النفسية للأسر الأحادية يجب أن يضاف وهذا ما تقوم عليه حالياً الوزارة بالتعاون والتواصل مع الجهات الداعمة لها في هذا المجال، وشكراً.

معالي الرئيس:

شكراً معالي الوزيرة، عائشة الملا هل لديك تعقيب ثاني؟ تفضلي.

سعادة/ عائشة محمد الملا:

لا والله وأشكر الجميع على هذه الجهود الجبارة وأنا كلي ثقة في وزارة تنمية المجتمع بأنها سوف تلبي هذا الأمر بالسرعة التي يتطلبها المجتمع، وشكراً جزيلاً.

معالي الرئيس:

شكراً، بهذا انتهينا من مناقشة هذا الموضوع الهام، وبإسمكم جميعاً نتقدم لرئيس ومقرر وأعضاء اللجنة على الجهود التي بذلوها في إعداد هذا التقرير، وأيضاً نتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الوزيرة حصة بنت عيسى بوحميد وأنا أقول الأخوات في البداية لأن عدد الأخوات أكثر والأخوات والإخوة الذين جاؤونا من وزارة تنمية المجتمع على هذا الحرص للتأكيد على ما لمستموه اليوم من زملائكم أعضاء المجلس الوطني من تفاعل واهتمام يرتبط بطبيعة المهام المسؤولين عنها وارتباطها بالمواطن أكثر، فمرة أخرى نقدم لكم الشكر والتقدير، الآن الحقيقة هناك توصيات للجنة أعرض الأمر على الإخوة والأخوات أعضاء المجلس، هل ترون إحالة التوصيات إلى اللجنة مرة أخرى حتى تضمنها وتستفيد من توصياتكم التي أشرت إليها في الجلسة لتعرض عليكم فيما بعد في جلسة لاحقة لاعتمادها؟

(موافقة)

معالي الرئيس:

إذاً هناك موافقة على إعادة التوصيات مرة أخرى إلى اللجنة المختصة لتأخذ بعين الاعتبار ما ورد من ملاحظات وتوصيات من قبلكم، مرة أخرى بإسمكم جميعاً نتقدم بالشكر والتقدير إلى معالي الوزير وفريق عملها ونتمنى لهم دائماً التوفيق إن شاء الله والسداد. تفضلي معالي الوزيرة.

معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد (وزيرة تنمية المجتمع)

شكراً معاليك والشكر موصول للإخوة والأخوات الأعضاء الذين دائماً نسعد بلقائهم والحديث معهم ومناقشة مواضيع وهموم الوطن معهم وبالتحديد لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية ونتمن ونقدر الساعات الطويلة من العمل التي بذلوها وأمضوها في مراجعة المعلومات ونحن على أتم الاستعداد بإذن الله للنظر فيما تم مناقشته للصالح العام لخدمة أبنائنا وبناتنا وهذا الوطن الغالي الذي نحمد الله ونشكره على وجودنا على أرضه، شكراً معاليك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الرئيس:

شكراً وبالتوفيق إن شاء الله. ننتقل الآن إلى البند التالي ولتفضل سعادة الأمين العام بتلاوة البند السابع.

سعادة/ د. عمر عبدالرحمن النعيمي: (الأمين العام للمجلس)

البند السابع : مشروع ميزانية المجلس الوطني الاتحادي للسنة المالية 2022.

معالي الرئيس:

جرت العادة – الحقيقة – فيما يتصل بمناقشة مشروع الميزانية أن تكون المناقشة في جلسة سرية، فهل يوافق المجلس على ذلك؟

(موافقة)

معالي الرئيس:

إذاً أرجو أن يتم إخلاء القاعة من الإخوة والأخوات الموجودين معنا ما عدا سعادة الأمين العام والأمين العام المساعد ليستمروا معنا، وشكراً.

(أخيلت القاعة من جميع الحضور فيما عدا أصحاب المعالي والسعادة الأعضاء)

والأمين العام والأمين العام المساعد للخدمات المساندة وعقدت الجلسة سرية

حيث كانت الساعة 16:20 عصراً)

(عادت الجلسة للعلنية حيث كانت الساعة 16:41 عصراً)

معالي الرئيس:

والآن وبعد أن أنهينا مناقشة كافة البنود الواردة في جدول الأعمال هل يوافق المجلس على رفع الجلسة؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذا ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 16:44 عصراً)

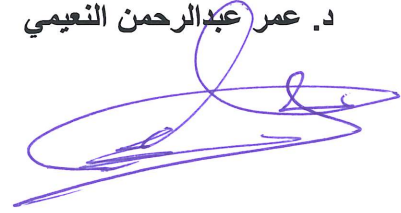
رئيس المجلس

صقر غباش



الأمين العام

د. عمر عبدالرحمن النعيمي



الملاحق

ملحق رقم (1)

نصوص الرسائل الواردة للمجلس

(نص الرسالة الأولى)



الرقم : و.د.م.ط/أ.ت.م/ 109/2104
التاريخ : 25 / 04 / 2021 م

معالي الأخ/صقر غباش الموقر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن طلب المجلس الوطني الاتحادي الموافقة
على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب"

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير إلى شخصكم الكريم متمنياً لكم دوام التوفيق والسداد . بالإشارة إلى خطابكم رقم (أ/م/ر/2021/216/1/9) بتاريخ (2021/02/14) بشأن رغبة المجلس الوطني الاتحادي بمناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب" ، وذلك وفقاً لنص المادة (92) من الدستور .
نفيد معاليكم علماً بأنه قد تم عرض الموضوع المشار إليه على مجلس الوزراء الموقر، وقد جاء قرار المجلس رقم (4/16) لسنة 2021م بالآتي:

أولاً: الموافقة على طلب المجلس الوطني الاتحادي مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب" ضمن المحاور التالية:

- 1- استراتيجية الوزارة في تعزيز الهوية والانتماء الوطني وتطوير قطاعات الصناعات الثقافية والابداعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة .
- 2- دور الوزارة في انشاء ودعم المراكز الشبابية وتطوير قدرات ومواهب الشباب لتحقيق مستهدفات رؤية 2071 .
- 3- جهود الوزارة في تطوير المنظومة الإعلامية الوطنية بما يحقق رؤية 2071 .



ثانياً: عدم الموافقة على مناقشة محور "سياسة الوزارة في إدارة الموارد البشرية"، وذلك لكون الوزارة تقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات والنظم المعمول بها في الحكومة الاتحادية وليس لها سياسة داخلية خاصة بالموارد البشرية.
وقضوا بقبول فاتح الاحترام والتقدير،،،


عبد الرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي



نسخة إلى:

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد ش.م.و.
- إدارة التنسيق والملبحة
- الحفظ
- خ.ح

المجلس الوطني الاتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: ٥٣٧/١١٩١٩
تاريخ: ٢٠٢١/٤/٢٥



التاريخ: 2021/04/14

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

25 / 04 / 2021

162

الرقم الوارد

قرار مجلس الوزراء رقم (16/4) لسنة 2021

الجلسة رقم (4)

معالي الأخ/ عبدالرحمن بن محمد العويس الموقر

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: طلب المجلس الوطني الاتحادي الموافقة على

مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب"

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم و.د.م.ط./أ.ت.م/60/2103 بتاريخ 2021/03/04 بشأن الموضوع أعلاه. أرجو التفضل بالإحاطة بأن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2021/04/14، قد قرر الآتي: أولاً: الموافقة على طلب المجلس الوطني الاتحادي مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب" ضمن المحاور التالية:

1. استراتيجية الوزارة في تعزيز الهوية والانتماء الوطني وتطوير قطاعات الصناعات الثقافية والإبداعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
2. دور الوزارة في إنشاء ودعم المراكز الشبابية وتطوير قدرات ومواهب الشباب لتحقيق مستهدفات رؤية 2071.
3. جهود الوزارة في تطوير المنظومة الإعلامية الوطنية بما يحقق رؤية 2071.

ثانياً: عدم الموافقة على مناقشة محور "سياسة الوزارة في إدارة الموارد البشرية"، وذلك لكون الوزارة تقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات والنظم المعمول بها في الحكومة الاتحادية وليس لها سياسة داخلية خاصة بالموارد البشرية.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

محمد عبدالله القرقاوي

وزير شؤون مجلس الوزراء

(نص الرسالة الثانية)



الرقم : و.د.م.ط.أ.ت.م. / 110/2104
التاريخ : 22 / 04 / 2021 م

الموقر
معالي الأخ/ صقر غباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع "سياسة
وزارة التربية والتعليم في شأن الاشراف على المدارس"

يطيب لي أن أسهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم متمنياً لكم دوام التوفيق والسداد . بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وطبقاً لنص المادة (92) من الدستور، نخطط معاليكم علماً بأن مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ 2021/04/14م، قد اطلع على توصيات المجلس الوطني الاتحادي من رقم (1 إلى 28) بشأن موضوع "سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الاشراف على المدارس"، وقد أصدر المجلس قراره رقم (4/15) لسنة 2021 بشأن تلك التوصيات كما هو موضح في الجدول المرفق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،


عبد الرحمن بن محمد العوييس
وزير الصحة ووقاية المجتمع
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

نسخة إلى:

- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة الوكيل المساعد ش.م.و.
- إدارة التنسيق والمناخ
- الحفظ

ح

المجلس الوطني الاتحادي
الأمانة العامة - الثوارد
رقم: ٢٠٢١/١٩٧/٤٤٢
تاريخ: ٢٠٢١/٤/٢٥



قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي حول موضوع
" سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الاشراف على المدارس "

م	توصيات المجلس الوطني الاتحادي	قرار مجلس الوزراء
أولاً: التشريعات والسياسات		
1.	التوصية رقم (1): "وضع تشريع اتحادي عام يحكم مبادئ وأسس العملية التعليمية على مستوى الدولة، وينظم كافة المراحل التعليمية ويتواءم مع مستهدفات الدولة المستقبلية خاصة رؤية الامارات 2071.	الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.
2.	التوصية رقم (2): اصدار نظام لتطبيق واشترطات الدراسة عن بعد.	الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.
3.	التوصية رقم (3): التطبيق الفعال للاتحة الموحدة لإدارة سلوك الطلبة في جميع مؤسسات التعليم العام والخاص في الدولة، بما يضمن حظر العنف المادي والمعنوي ضد الطالب والمعلم أو التهديد به.	الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.
4.	التوصية رقم (4): إعفاء الطلبة من أصحاب الهمم من متطلبات بعض شروط القبول في مؤسسات التعليم العالي.	الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.



ثانياً: المعلم	
5.	التوصية رقم (5): اعداد خطة وطنية لاستقطاب الطلبة المواطنين خريجي الثانوية العامة لدراسة التخصصات والبرامج الدراسية التي تلبي احتياجات الميدان التربوي.
6.	التوصية رقم (6): اعداد برنامج وطني لاستقطاب واعداد كوادر تدريبية وطنية متخصصة تلبي احتياجات الدولة من التعليم وفق رؤية الامارات 2071.
7.	التوصية رقم (7): وضع نظام للكادر التدريسي الاحتياطي المواطن وتوطين مهنة مساعد معلم رياض الأطفال.
8.	التوصية رقم (8): تعديل الحوافز المالية والعينية للمعلمين، واستحداث نظام لسياسات الترقى والتدرج الوظيفي المحفزة لرفع نسبة توطين الكادر التدريسي.
9.	التوصية رقم (9): ضرورة التأكيد على تخفيض النصاب التدريسي للمعلم والمعلم المدرب؛ لتشجيعه على الإبداع والابتكار والتعلم المستمر.
10.	التوصية رقم (10): ضرورة اعتماد البرامج التدريبية للكادر التدريسي بناء على احتياجاتهم لتكون أثناء الدوام الرسمي وفي مقر عملهم أو عن بعد، وتقييم مؤهلات المدربين قبل اعتمادهم، وقياس ذلك العائد على المعلم والمتعلم.
11.	التوصية رقم (11): وضع وتطبيق معايير لاختيار الكفاءات التدريسية التي تراعي العادات والقيم وثقافة المجتمع الاماراتي.



<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (12): وضع نظام لتتبع مؤهلات جميع المعلمين للعمل بالدولة؛ والزامية ارفاق شهادة حسن سيرة وسلوك للمتقدم من دولته.</p>	<p>12.</p>
<p>ثالثاً: المناهج</p>		
<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (13): تطوير المناهج الدراسية بما يساهم في صقل مهارات وإمكانيات الطلبة، على أن تكون متوافقة وملائمة لبيئة ومجتمع دولة الامارات ومناسبة مع ساعات وأيام التمدرس المقررة.</p>	<p>13.</p>
<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (14): قياس وتقييم المناهج التعليمية قبل اعتمادها من خلال مراكز بحثية دولية مستقلة على أن تراعي عملية التقييم احتياجات سوق العمل، ومستهدفات الدولة المستقبلية.</p>	<p>14.</p>
<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (15): التأكيد على ضرورة قياس الأنشطة الصفية واللاصفية التي تعكس القدرات والامكانيات الحقيقية للطلبة من غير الاعتماد على مصادر خارجية.</p>	<p>15.</p>
<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (16): زيادة عدد البرامج التي تعنى باللغة العربية في المدارس الحكومية، وإلزام المدارس الخاصة بتدريس مادة الاجتماعيات والتربية الوطنية باللغة العربية للناطقين بها.</p>	<p>16.</p>
<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (17): تطوير وتفعيل برامج عمل ميدانية لزيادة الوعي بالهوية والقيم الوطنية الإماراتية، والتسامح والتعايش مع الثقافات العالمية الأخرى.</p>	<p>17.</p>



رابعاً: الشراكة والتواصل	
18.	التوصية رقم (18): ضرورة تفعيل دليل الشراكة بين أولياء الأمور والمدارس الإماراتية، التي تضمن فعالية وجودة الشراكة بين المدرسة وأولياء الأمور، وإمكانية عقد اجتماعات منتظمة عن بعد. الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.
19.	التوصية رقم (19): أهمية تفعيل التواصل الشفاف والمباشر بين الوزارة ووسائل الاعلام ومختلف شرائح المجتمع. الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.
20.	التوصية رقم (20): استشارة أطراف المجتمع ومؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية والخاصة في الاستراتيجية العامة للتعليم قبل اعتمادها من خلال استطلاعات رأي معتمدة من الوزارة. الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.
خامساً: المتابعة والرقابة	
21.	التوصية رقم (21): إنشاء هيئة مستقلة ومنفصلة عن الوزارة للتقويم والامتحانات والاختبارات وفق المعايير الدولية المعمول بها لضمان فعالية الرقابة على المدارس، ومخرجات العملية التعليمية. رفض التوصية؛ نظراً لعدم الحاجة الى الهيئة المقترحة في الوقت الحالي مع فصل مؤسسة الامارات للتعليم المدرسي عن وزارة التربية والتعليم.
22.	التوصية رقم (22): تفعيل الدور الرقابي على مؤسسات التعليم العام والمدارس الخاصة، لرفع جودة التعليم ومراقبة ارتفاع الرسوم الدراسية. الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.
سادساً: صحة المجتمع المدرسي	
23.	التوصية رقم (23): إعداد دليل رعاية صحية بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات المعنية تلتزم به كل مدارس الدولة للتعامل مع الأخطار الصحية التي تواجه الطلبة خاصة أصحاب الأمراض المزمنة وأصحاب الهمم. توجيه الجهات الاتحادية المعنية بالاستئناس بالتوصية على ضوء خططها على ألا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.



<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (24): وضع نظام موحد بشأن الإجراءات الاحترازية للتعامل مع أي جائحة أو طارئ صحي عالمي أو كارثة طبيعية، وتدريب المعلمين والطلاب على تنفيذها.</p>	<p>.24</p>
<p>سابعاً: توصيات عامة</p>		
<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (25): ضرورة التنسيق مع وزارة الطاقة والبنية التحتية بالإسراع في بناء المجمعات المدرسية المتكاملة على مستوى الدولة، والقادرة على مواجهة الظروف المناخية، والتي تمكن الطلبة من ممارسة الأنشطة.</p>	<p>.25</p>
<p>توجيه الجهات الاتحادية المعنية بالاستئناس بالتوصية على ضوء خططها على ألا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (26): تشجيع ومنح المستثمرين المواطنين امتيازات للاستثمار في القطاع التعليمي الخاص.</p>	<p>.26</p>
<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (27): تفعيل الاشتراكات في الباقات الشهرية المخفضة للإنترنت مع مزودي الخدمات خاصة لمن لديهم عدد من الأبناء في مراحل دراسية مختلفة.</p>	<p>.27</p>
<p>الموافقة على التوصية، على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية على الحكومة الاتحادية.</p>	<p>التوصية رقم (28): العمل على تأمين المنصات التعليمية الإلكترونية من الاختراقات الأمنية بالتنسيق مع الجهات المعنية.</p>	<p>.28</p>

ملحق رقم (2)

العرض المقدم من سعادة العضو ناعمة المنصوري
في شأن السؤال الثالث

الموقر

معالي/ صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد،

أرفق لمعاليتكم تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع "سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم".

برجاء التفضل بعرضه على هيئة مكتب المجلس إعمالاً للنظام الداخلي لعملها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس اللجنة

ضرار بالهول الفلاسي

التاريخ: - 2020/7/14

ناقش المجلس الوطني الاتحادي في الجلسة الثامنة من دور الانعقاد العادي الرابع في الفصل التشريعي السادس عشر المعقودة يوم الثلاثاء بتاريخ (2019/2/5م) موضوع "سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم" حيث عرضت التوصيات الواردة في تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية.

وفي الجلسة الثالثة عشر المعقودة يوم الثلاثاء الموافق (2019/4/16م) وافق المجلس على توصيات الموضوع، وقد أرسلت التوصيات بتاريخ (2019/4/21م) إلى مجلس الوزراء للرد عليها.

فأحال رئيس المجلس الوطني الاتحادي قرار مجلس الوزراء في شأن توصيات الموضوع إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية بتاريخ 2020/7/8 لإعداد تقرير بشأنها.

واللجنة إذ تثنى جهود مجلس الوزراء في الموافقة على عدد (7) توصيات من أصل (21) توصية، في حين وجه المجلس بإحالة عدد (14) توصية إلى الجهات المعنية للاستئناس بها.

وبناء على المادة رقم (3) من نظام عمل هيئة المكتب ضمن اختصاصاتها والتي تنص على متابعة تنفيذ توصيات المجلس، وتقديم تقارير دورية عنها للمجلس، فقد عقدت اللجنة اجتماعاً لها بتاريخ (2020/7/14م) تدارست فيه التوصيات ورد مجلس الوزراء عليها وخلصت إلى ما يلي: -

م	توصيات المجلس الوطني الاتحادي	قرار مجلس الوزراء	مسببات الرفض	رأي اللجنة
1	تعديل القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م في شأن المعاقين وتعديلاته ليتواءم مع السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم والقرارات المتعلقة بهم.	الموافقة على التوصية على ألا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.		
2	التعديل على أحكام القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1981م بشأن تنظيم علاقات العمل والمرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته بشأن تقنين ساعات العمل والاجازات للعاملين من أصحاب الهمم وذويهم في القطاع الحكومي والخاص.	توجيه وزارة الموارد البشرية والتوطين والهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بالاستئناس بالتوصية		

		توجيه الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بالاستئناس بالتوصية	تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999م في شأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتعديلاته لتتناسب مع ظروف أصحاب الهمم وذويهم.	3
		الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.	إعادة دراسة مبلغ الضمان الاجتماعي المقدم لأصحاب الهمم، وعدم تخفيض أو ربط المساعدة براتب الأب.	4
		توجيه وزارة تنمية المجتمع بالاستئناس بالتوصية	استقطاب كوادر مواطنة في التخصصات الداعمة لأصحاب الهمم (التعليمية، الطبية والتأهيلية)، ووضع حوافز ومزايا لاستقطاب العاملين في تلك المجالات.	5
		توجيه وزارة التربية والتعليم بالاستئناس بالتوصية	إعادة تقييم مخرجات سياسة دمج أصحاب الهمم في التعليم العام.	6
		توجيه وزارة تنمية	إنشاء مراكز حكومية لإيواء	7

		المجتمع بالاستئناس بالتوصية	أصحاب الهمم من فئة مجهولي النسب والأيتام وكبار السن.	
		توجيه وزارة تنمية المجتمع بالاستئناس بالتوصية.	تطوير إدارة "رعاية وتأهيل أصحاب الهمم" لتكون قطاع قابل للتعامل مع الأعداد المتزايدة من أصحاب الهمم وذويهم واحتياجاتهم.	8
		الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.	إعداد برامج إعلامية توعوية في شأن تصحيح مفاهيم المجتمع عن أصحاب الهمم، وإبراز دورهم الإيجابي في المجتمع.	9
		الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.	تطبيق نظام "الوحدة المتنقلة" للزيارات المنزلية لأصحاب الهمم من فئة حالات الاعاقات الشديدة في جميع امارات الدولة.	10
		الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.	إعادة النظر في بطاقة أصحاب الهمم لتتضمن امتيازات تتناسب مع	11

		إضافية.	احتياجاتهم.	
		توجيه وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالتنسيق مع وزارة المالية بالاستئناس بالتوصية.	اصدار نظام تأمين صحي لأصحاب الهمم في المستشفيات والمراكز الخاصة بحيث يشمل العلاج والتأهيل والأجهزة الطبية المساندة.	12
		توجيه وزارة الصحة ووقاية المجتمع بالتنسيق مع وزارة المالية بالاستئناس بالتوصية.	إلزامية إجراء مسح طبي أثناء التطعيمات للكشف المبكر عن حالات أصحاب الهمم.	13
		توجيه وزارة التربية والتعليم بالاستئناس بالتوصية	إنشاء معاهد حكومية تعنى بتأهيل مترجمين للغة الإشارة لفئة البكم ولغة برايل لفئة المكفوفين.	14
		الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.	إنشاء مراكز خاصة تأهيلية لأصحاب الهمم الذين وصلت أعمارهم (18) وذلك من أجل استيعابهم وقضاء أوقاتهم بورش ومشاغل يدوية تنمي قدراتهم.	15

		الموافقة على التوصية على أن لا يترتب على تنفيذها أية تكاليف مالية إضافية.	تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (6/1) لسنة 2017 حول السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، والذي يقضي بتحديد مسؤولي خدمات أصحاب الهمم من قبل جميع الجهات الحكومية الخدمية وخاصة في القطاع الصحي والتعليمي.	16
		توجيه وزارة الثقافة وتنمية المعرفة والهيئة العامة للرياضة بالاستئناس بالتوصية.	ضرورة توفير أندية ثقافية ورياضية لأصحاب الهمم في كافة أنحاء الامارات تقدم برامج طوال العام وخاصة في الإجازة الصيفية.	17
		توجيه برنامج الشيخ زايد للإسكان بالاستئناس بالتوصية	تعديل نظام وشروط استحقاق أصحاب الهمم للحصول على الدعم السكني في برنامج الشيخ زايد للإسكان ليراعي اختلاف المتطلبات المادية لأصحاب الهمم.	18
		توجيه وزارة التربية والتعليم بالاستئناس	الرقابة على جودة الخدمات والرسوم الدراسية في	19

		بالتوصية	المدارس غير الحكومية لأصحاب الهمم.	
		توجيه الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بالاستئناس بالتوصية	مراجعة أسعار الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات لأصحاب الهمم وخاصة لذوي الإعاقة السمعية والبصرية.	20
		توجيه وزارة تنمية المجتمع بالاستئناس بالتوصية	زيادة أعداد مراكز تأهيل أصحاب الهمم بما يتناسب مع أعدادهم واحتياجاتهم الفعالية خاصة المصابين بالتوحد.	21

وبناء على الرد الوارد فقد ارتأت اللجنة ما يلي: -

1. وضع إطار زمني يحدد مدة رد الحكومة على التوصيات حيث استغرقت مدة الرد عليها (135) يوماً مع تحديد الجهات المعنية بتنفيذ التوصيات التي تمت الموافقة عليها وآلية العمل والمدة اللازمة لتنفيذها.

واللجنة إذ ترفع تقريرها لهيئة مكتب المجلس فإنها تأمل أن يتم الأخذ بما جاء به من ملاحظات.

مقرر اللجنة

مريم ماجد بن ثنية

الورقة التوضيحية

سؤال حول: - التأمين الصحي لأصحاب الهمم

مقدم السؤال: - ناعمة عبد الرحمن المنصوري

2021/5/23م

إعمالاً لنص المادة (143) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع:

إزاء عدم وجود تأمين صحي شامل وموحد على مستوى الدولة لأصحاب الهمم بحيث يشمل العلاج والتأهيل والأجهزة الطبية المساندة، فقد نتج عن ذلك معاناة متواصلة لأصحاب الهمم وعائلاتهم، فما هي المعوقات التي تمنع إصدار هذا التأمين الصحي الشامل لأصحاب الهمم؟ وكيف يمكن معالجة التداعيات التي تعاني منها هذه الفئات وعائلاتهم على أرض الواقع؟

أولاً: ماهية المشكلة: -

حرص القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م في شأن حقوق المعاقين وتعديلاته، إلى ضمان حقوق أصحاب الهمم، وتوفير جميع الخدمات المقدمة لهم، وتأمين المعيشة الكريمة، حيث نص على الحقوق، والرعاية، والفرص المتساوية لأصحاب الهمم في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتدريب والتأهيل.

كما قد عرف القانون هذه الفئة بأنه كل شخص يعاني من قصور أو اختلال كلي أو جزئي دائم أو مؤقت في قدراته الجسدية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته كنظرائه.

كما تقدم الوزارة العديد من الخدمات لأصحاب الهمم من خلال القيام بصرف مساعدة مالية وفقاً للقانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2001م بشأن الضمان وإصدار بطاقة أصحاب الهمم لتقديم تسهيلات لتلك الفئة ومزايا وإعفاءات وخصومات، وترخيص بطاقة مواقف السيارات، والحصول على الأدوات المساعدة والطبية اللازمة لهم من وزارة الصحة تبعاً لاحتياجاتهم، والالتحاق بمراكز تأهيل أصحاب الهمم التابعة لوزارة تنمية المجتمع تبعاً لنوع الإعاقة وجاءت كل هذه الخدمات لتتماشى مع السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم.

وأظهرت البيانات الإحصائية الصادرة عن الوزارة والمنشورة على موقعها الإلكتروني أن عدد الطلبات التي قدمت للوزارة للحصول على بطاقة أصحاب الهمم بلغ 2430 طلب حتى يوليو 2020، واستيفاء واكتمال الشروط لعدد منها ليتم إصدار نحو 902 بطاقة لفئات مختلفة من أصحاب الهمم.

ولكن تلاحظ غياب تأمين صحي شامل وموحد على مستوى الدولة يشمل كل أنواع الإعاقات، فالتأمين الموجود حالياً، يغطي بعض أنواع الإعاقة، ولا يشمل كثيراً من الاحتياجات المطلوبة لعلاجهم، ما يضاعف الأعباء الملقاة على عاتق ذويهم. وقد يفنقذ أبناء من ذوي الهمم احتياجات طبية وخططاً علاجية ضرورية، نتيجة عجز ذويهم المالي، وعلى سبيل المثال لا يوجد تأمين صحي يغطي جلسات التأهيل الوظيفي والإدراكي، فيما تفوق كلفة هذه الجلسات الإمكانيات المالية لمعظم الأسر.

يوضح الجدول التالي الزيادة في أصحاب الهمم المسجلين في نظام وزارة تنمية المجتمع خلال السنوات (2018- 2020):

السنة	المجموع
2018	19151
2019	23263
2020	25590

كما يوضح الجدول التالي عدد الأشخاص أصحاب الهمم على مستوى الدولة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020، موزعين على 11 فئة حسب التصنيف الوطني الموحد للإعاقات-أصحاب الهمم في دولة الإمارات، هي: (الإعاقات السمعية، الذهنية، الحركية، البصرية، التوحد، والمتعددة، ضعف الانتباه والنشاط الزائد، الإعاقة النفسية، اضطرابات التواصل، صعوبات التعلم، والسمعية البصرية معاً).

أصحاب الهمم	العدد حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020
المواطنين	14262

11328	المقيمين
25590	المجموع

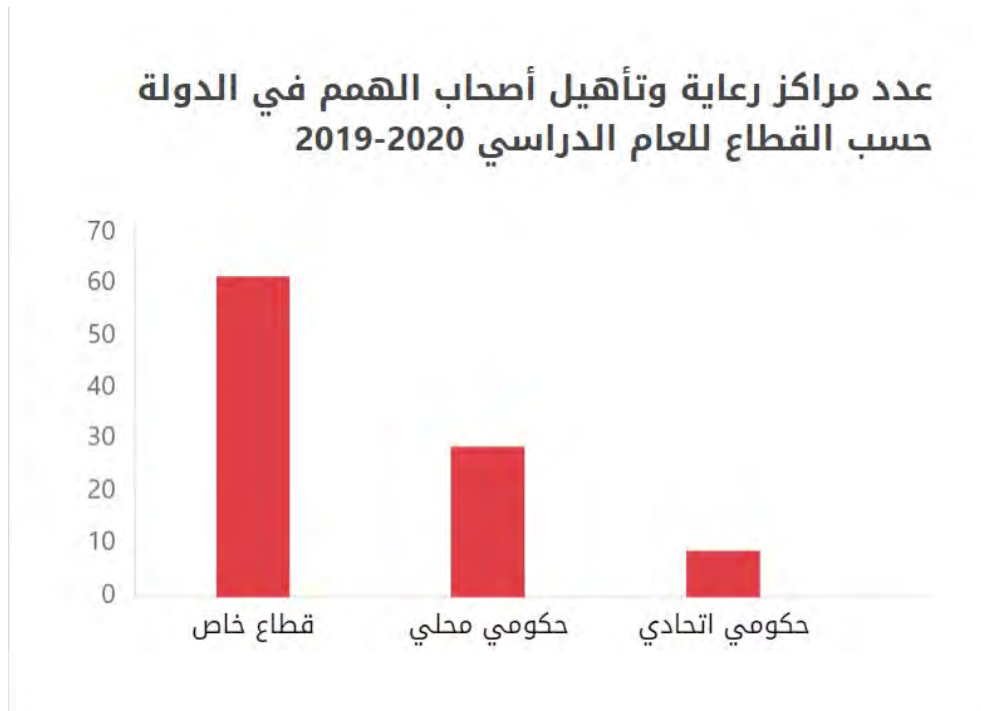
- ويصل عدد أصحاب الهمم، فئة الإعاقة السمعية وفقاً لإحصائيات رسمية من وزارة تنمية المجتمع حتى أبريل 2021 إلى 2848، منهم 1143 إنثاءً و1705 من فئة الذكور.
- كشفت التقارير الصادرة عن وزارة تنمية المجتمع لعام 2020، عن وجود 514 أسرة لديها فردان من أفرادها يدخلون ضمن فئة أصحاب الهمم، ووجود 114 أسرة تضم في تكوينها 3 أفراد من أصحاب الهمم.

يوضح الجدول ترتيب أعداد أصحاب الهمم في الدولة حسب التوزيع الجغرافي خلال عام 2018:

إجمالي عدد أصحاب الهمم في عام 2018	الإمارة
6832	أبوظبي
4107	دبي
3867	الشارقة
1581	رأس الخيمة
1296	عجمان
1136	الفجيرة
332	أم القيوين

19151	المجموع
-------	---------

- ويوضح الرسم البياني التالي التوزيع الجغرافي لمراكز رعاية وتأهيل أصحاب الهمم في الدولة حسب القطاع للعام الدراسي 2019-2020:-



- فيلاحظ من الرسم البياني النسبة الأكبر لمراكز رعاية وتأهيل أصحاب الهمم للقطاع الخاص حيث تبلغ نسبة (62) % بينما مراكز رعاية وتأهيل أصحاب الهمم الحكومية المحلية تبلغ نسبة (29) % ، و مراكز رعاية وتأهيل أصحاب الهمم الحكومية الاتحادية تبلغ نسبة (9) % في الدولة حسب القطاع للعام 2019-2020.

ثانياً: أسباب المشكلة: -

1. عدم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 29 لسنة 2006 بشأن أصحاب الهمم، أدى الى عرقلة حصولهم على بعض الحقوق، لأن اللائحة تحدد كيفية تطبيق القانون، كما تفرض

عقوبات رادعة على الجهات التي تخرق تطبيقه، وتوضح كيفية التعامل مع حالات الخرق بشكل مفصل.

2. على الرغم من اصدار وزارة تنمية المجتمع بطاقة أصحاب الهمم لتقديم تسهيلات ومزايا لتلك الفئة، إلا أنه تبين:

- عدم التزام الكثير من الجهات بتوفير المزايا الممنوحة في بطاقة أصحاب الهمم.
- عدم تضمين بطاقة أصحاب الهمم لخدمات وامتيازات ذات عائد نفعي يتناسب مع احتياجاتهم مثل خصومات على المعدات الطبية وخدمات الإسكان وربط الملف الصحي.

3. التأمين الصحي الحالي لا يغطي الأدوات اللازمة لتحقيق الدمج الحقيقي لفئة أصحاب الهمم في المجتمع، بما يتفق مع السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، وتحقيق المشاركة الفاعلة لهم، حيث أن التأمين الصحي لا يشمل تغطية تكلفة الكرسي المتحرك، والأحذية المخصصة لفئة أصحاب الإعاقات الحركية، والعكازات التي تساعد أصحاب الهمم ممن يعانون إعاقات حركية.

4. التأمين الصحي الحالي لا يغطي تكلفة جلسات العلاج التأهيلي لأصحاب الإعاقة البصرية والحركية.

5. إرهاب أسرة أصحاب الهمم بالتكاليف المادية، على الرغم من أن هناك بعض الجهات الصحية في بعض الامارات تقدم بعض الدعم لهذه الشريحة إلا أنه مايزال غير كاف، فالعبء المادي الواقع على أسرة الطفل المصاب يتراوح بين 200 إلى 300 ألف درهم فما فوق بحسب احتياجات الطفل للعلاج، سواء كان العلاج علاجاً فيزيائياً أو كيميائياً أو سلوكياً. كما أن الطفل من أصحاب الهمم يحتاج في مرحلة الدمج التعليمي إلى ما يعرف بـ«معلم الظل»، والذي يكبد أسرته أعباء مالية إضافية كبيرة تتراوح بين 60 ألفاً و100 ألف درهم في العام، كمبالغ إضافية لررسوم المدرسة الأساسية. الأمر الذي يؤدي الى إرهاب كاهل أسرته إلى حد كبير سعياً لاستمرارية حصول الطفل على التأهيل والدعم اللازمين.

6. عدم وجود منظومة موحدة للتأمين الصحي في المستشفيات والمراكز الخاصة لرعاية وتأهيل أصحاب الهمم. والتباين في شروط التعامل مع أصحاب همم بين إمارة وأخرى.
7. عدم وجود تشخيص للكشف المبكر عن حالات الاعاقة أثناء حمل المرأة والزاميته بعد الولادة حيث يتم الاكتفاء حالياً بإجراء مسوحات عشوائية في بعض الحضانات.
8. توفير وزارة الصحة ووقاية المجتمع الكراسي المتحركة لأصحاب الاعاقة الحركية بمواصفات تقتصر إلى الجودة مما يضطر صاحب الاعاقة الحركية إلى تحمل التكلفة المالية لشراء كرسي ذو مواصفات مناسبة.
9. عدم مراعاة أصحاب الهمم في مواعيد المراجعات الطبية في المستشفيات الحكومية.
10. عدم وجود ربط الكتروني لملفات مرضى أصحاب الهمم في كافة المستشفيات الحكومية والخاصة.
11. فرض رسوم مالية على أصحاب الهمم أثناء طلب إصدار التقارير الطبية والإجازات المرضية.
12. عدم وجود نظام الوحدة المتنقلة للزيارات المنزلية لأصحاب الهمم وخاصة لفئة حالات الاعاقات الشديدة لتقديم خدمات علاجية أسوة بما يقدم في بعض الامارات.

ثالثاً: النتائج: -

1. أدى عدم تغطية التأمين الصحي تكلفة الكرسي المتحرك والعكازات والأحذية المخصصة لفئة أصحاب الإعاقات الحركية، إلى تكبد أصحاب الهمم وأهاليهم مبالغ كبيرة لشراء هذه الأحذية، خاصة أن بعض الشركات تستغل حاجتهم وترفع الأسعار، لدرجة أن سعر الحذاء الخاص بهذه الفئة يتراوح ما بين 20 إلى 30 ألف درهم.
2. أدى عدم تغطية التأمين الصحي لإحتياجات أصحاب الهمم الى عدم إستكمالهم لعلاجهم وتفاقم حالتهم، فهناك بعض الحالات التي أكدت أن عدم تغطية تكلفة جلسات العلاج التأهيلي، دفعهم لعدم استكمال علاجهم، وجعلهم حبساء منزلهم، والذي أدى لإصابتهم بمرض هشاشة العظام، ولأنهم لا يمتلكون الأدوات اللازمة التي تساعد على الحركة والخروج من المنزل مثل

- العصا البيضاء، أو حتى الأجهزة المساعدة لهذه الفئة، الأمر الذي تطور بعد ذلك إلى الإصابة بسكر في القدم والعجز التام عن الحركة.
3. عدم حصول أصحاب الهمم على خدمات صحية ذات جودة عالية بسبب عدم توفر مراكز صحية حكومية كافية تغطي التوزيع الجغرافي لأصحاب الهمم وتزايد أعداد المراجعين لهذه المراكز يؤدي إلى تأخر الحصول على الخدمة في الوقت المناسب
4. أدى التباين في شروط التعامل مع أصحاب الهمم بين إمارة وأخرى، إلى صعوبة الأمر على ذويهم وتكبدهم للخسائر المعنوية والمالية نتيجة وجود أطفال من أصحاب الهمم لديهم احتياجات ومطالب مختلفة ومجهددة ومكلفة.

رابعاً: رد الوزير المتوقع وتعقيب العضو مقترح السؤال: -

التعليقات المقترحة	ردود الوزير المتوقعة
- بداية أثنى على معالي الوزير بالجهود التي تبذلها الوزارة في ضمان حقوق أصحاب الهمم وتوفير الفرص المتساوية لهم في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتدريب والتأهيل ، واستفسر عن الآتي:-	- أكدت وزارة تنمية المجتمع، حول عدم وجود تأمين صحي يغطي علاج أمراض أصحاب الهمم والجلسات المتخصصة في تأهيلهم حركياً ووظيفياً، أن مشروع قرار مجلس الوزراء بشأن الخدمات الصحية لأصحاب الهمم، تضمن توفير تأمين صحي في المستشفيات والمراكز الخاصة لرعايتهم.
- هل هناك توجه لتوفير تأمين صحي شامل وموحد على مستوى الدولة يشمل كل أنواع الإعاقات، فالتأمين الموجود حالياً، يغطي بعض أنواع الإعاقات، ولا يشمل	- كما أكدت معالي وزيرة حرص الوزارة على دعم كافة الأسرة التي تتضمن في تكوينها أفراداً من أصحاب الهمم، عبر حزمة من المساعدات تشمل على صرف مساعدات اجتماعية، مقدرة بمبلغ 5280 درهماً شهرياً لكل فرد من أصحاب الهمم، لافتة إلى أن عدد المستفيدين من المساعدة

كثيراً من الاحتياجات المطلوبة
لعلاجهم، ما يضاعف الأعباء
الملقاة على عاتق ذويهم. وقد يفتقد
أبناء من ذوي الهمم احتياجات
طبية وخططاً علاجية ضرورية،
نتيجة عجز ذويهم المالي؟

- متى سيتم إصدار اللائحة التنفيذية
للقانون رقم 29 لسنة 2006 بشأن
أصحاب الهمم، والذي أدى تأخرها
الى عرقلة حصولهم على بعض
الحقوق؟

الاجتماعية نحو 41 ألف مستفيد حتى يناير 2020.

ملحق رقم (3)

تقرير

لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية
في شأن موضوع
التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

معالي / صقر غباش الموقر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليتكم تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية حول موضوع
"التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة" برجااء التفضل بعرضه
على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام

رئيس اللجنة

ضرار حميد بالهول الفلاسي

2021/03/30

تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية
حول موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة "

جدول المحتويات	
الصفحة	العنصر
2	الفهرس
3	ملخص التقرير
10	مفصل التقرير
12	مقدمة التقرير
المحور الأول: استراتيجية الوزارة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية للأسرة في شأن تعزيز التلاحم الأسري	
14	ملاحظات اللجنة
	رد ممثلي وزارة تنمية المجتمع على ملاحظات اللجنة
المحور الثاني: جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المعنية لإعداد التشريعات والسياسات في شأن تعزيز التلاحم الأسري	
34	ملاحظات اللجنة
	رد ممثلي وزارة تنمية المجتمع على ملاحظات اللجنة
40	النتائج
42	التوصيات
45	المرفقات
48	المصادر والمراجع

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي في الجلسة السابعة من دور الانعقاد العادي الأول في الفصل التشريعي السابع عشر بتاريخ (2020/5/5) موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة " إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وعقدت اللجنة لهذا الغرض عدد (19) اجتماعاً لدراسة الموضوع، وذلك بمقر الأمانة العامة في دبي بالإضافة إلى الاجتماعات الافتراضية (عن بعد)، واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على الدراسات والأوراق البحثية المعدة حول الموضوع.

أولاً: الجهات التي تم استقاء المعلومات منها، والأهداف من ذلك

واجتمعت اللجنة بممثلي دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة، ومؤسسة التنمية الأسرية بأبو ظبي، وهيئة تنمية المجتمع بدبي بتاريخ (2020/5/21) للتعرف على أهم الخدمات والبرامج التي تقدمها هذه المؤسسات في مجال الأسرة، كما اجتمعت اللجنة بممثلي مكاتب الاستشارات الأسرية التابعة لوزارة تنمية المجتمع بالإضافة إلى مكاتب الاستشارات الأسرية الخاصة بتاريخ (2020/6/11) للتعرف على الخدمات المقدمة في مجال الاستشارات الأسرية والتحديات التي تواجههم.

كما اجتمعت اللجنة بممثلي الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بالإضافة إلى وزارة العدل ومكاتب المحاماة بتاريخ (2020/6/18) للتعرف على أهم التحديات المتعلقة بالتشريعات ذات العلاقة بالقضايا الأسرية وآليات التنسيق مع وزارة تنمية المجتمع.

ثانياً: آلية الحصول على المعلومات

بالإضافة إلى الاجتماعات والاطلاع على الدراسات والأوراق البحثية عقدت اللجنة عدد (2) حلقات نقاشية افتراضية بعنوان (تحديات التلاحم والتماسك الأسري في المجتمع الإماراتي) في التواريخ الآتية: (2020/12/7 – 2020/12/14) وذلك بهدف مناقشة تحديات الأسرة المواطنة وما يرتبط بها من مشكلات، والتعرف على أهمية دور الأب والأم في الأسرة ومسؤوليتهما تجاه رعاية الأبناء والأسرة، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات التشريعية المتعلقة بالقضايا الأسرية ومدى ملاءمتها مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية للوصول للغاية الأسمى وهي حماية ووقاية الأسرة الإماراتية وتمكينها من أداء دورها في جو من الأمان والاستقرار والرضى النفسي والإشباع العاطفي.

كما أعدت اللجنة استبياناً لدراسة (أثر العلاقات الأسرية في الاستقرار الأسري). واجتمعت اللجنة بممثلي وزارة تنمية المجتمع بتاريخ (2021/1/12) للرد على استفساراتها بشأن الموضوع.

ثالثاً: موجّهات عمل اللجنة

وفي سياق عمل لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية، التزمت اللجنة بالمبادئ الآتية:

1. تعزيز وبناء التكاملية مع وزارة تنمية المجتمع.
2. الحرص على بقاء القوامة في يد الرجل، قول الله تعالى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ}1.
3. مصلحة الأسرة ككل مقدمة على كل مصلحة.

رابعاً: نتائج الدراسة والبحث

وانتهت اللجنة في دراستها للموضوع إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:
المحور الأول: استراتيجية الوزارة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية للأسرة في شأن تعزيز التلاحم الأسري.

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور النتائج الآتية

1. ضعف قدرة بعض الأسر في التوفيق بين مسؤوليات الوالدين وأدوارهم الأسرية ومتطلبات عملهم المهنية وذلك نتيجة تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل مما يؤثر أحياناً على دورها الأسري خاصة في تربية الأبناء ومتابعتهم علمياً والوفاء بالاحتياجات الزوجية.
2. ضعف البرامج التوعوية والتنقيفية بأهمية الأسرة ومهارات التعامل مع الخلافات الأسرية والتحديات المختلفة أدى إلى ضعف العلاقات الزوجية لدى بعض الأسر وبروز بعض المشكلات الزوجية، ومن أهمها²: (عدم الوعي بالحقوق والواجبات الزوجية من أي طرف تجاه الآخر، وعدم إبداء الاهتمام الكافي من أحد الزوجين لمشكلات الأسرة، وتراكم الديون والقروض على أحد الوالدين، وعدم تحمل الزوج نفقات المعيشة).

¹ سورة النساء – الآية (34).

² نتائج استبيان أثر العلاقات الأسرية في الاستقرار الأسري – التحديات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على العلاقات بين الزوجين.

3. ضعف التواصل والحوار بين الآباء والأبناء وذلك بسبب انشغال الآباء والأمهات بأعمالهم المهنية بالإضافة إلى تباين المستوى الثقافي والعلمي بين أفراد الأسرة الواحدة.
4. ارتفاع إجمالي حالات طلاق المواطنين من الموانات وذلك خلال الفترة من عام 2011 ولغاية عام 2019.
5. ضعف المشاريع التشغيلية ومؤشرات الأداء الاستراتيجية في قياس مدى فعالية وتطبيق برامج تأهيل المقبلين على الزواج.
6. انتشار ظاهرة زواج المواطنين من غير الموانات حيث بلغ إجمالي عدد عقود زواج المواطنين من غير الموانات (5923) عقد زواج خلال الأعوام (2017 – 2019).
7. عدم كفاية عدد البرامج والحملات الإعلامية والتسويقية بشأن أهمية دور مكاتب الإستشارات الأسرية في مواجهة المشكلات الأسرية والتخفيف منها.
8. عدم كفاية الدور المؤسسي لايواء الأطفال على المستوى الاتحادي على الرغم من أن القانون الاتحادي رقم (3) رقم لسنة 2016 (وديمه) أكد في مادته السابعة على حق الأبناء في الحياة والأمان على أنفسهم وأن تكفل الدولة نموهم وتطورهم ورعايتهم.
9. غياب جهود التنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات الأسرية والتعليمية والأمنية بشأن توفير الدعم وتوعية ورعاية الأحداث.
10. محدودية عدد الأخصائيين الاجتماعيين النفسيين في المدارس لدراسة الحالات السلوكية للطلبة الذين يعانون من اضطرابات أسرية، بالإضافة إلى محدودية عدد الاجتماعيين العاملين في المجال النفسي المعنيين بدراسة حالة الأشخاص المتهمين جنائياً.

المحور الثاني: جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المعنية لإعداد التشريعات والسياسات في شأن تعزيز التلاحم الأسري.

واستنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور النتائج الآتية

1. أهمية التنسيق بين الوزارة والجهات المعنية الاتحادية والمحلية الأخرى لإيجاد حلول لمشكلات الحضانة وما يترتب عليها من آثار وفقاً لما تقتضيه مصلحة الأبناء.
2. عدم وجود قاعدة بيانات مركزية ملموسة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالنزاعات الأسرية الصادرة من المكاتب الاستشارية التابعة للمؤسسات الحكومية المحلية أو الوزارة أو المكاتب الاستشارية الخاصة.
3. عدم تفعيل مرصد المخاطر الاجتماعية لرصد الظواهر والمشكلات وإيجاد الحلول، وتقييم أثر المخاطر على الفرد والأسرة والمجتمع.

- خامساً: التوصيات

وبناء على الاستنتاجات السابقة توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية:

أولاً: التشريعات

1. إعداد مشروع قانون عام للأسرة يهدف إلى دعم منظومة الأمن المجتمعي من خلال المحافظة على كيان الأسرة وتقوية تماسك أفرادها عن طريق التواصل والحوار البناء، وتوطيد استقرارها بما يتناسب مع الهوية الوطنية الإماراتية والتطورات والمتغيرات العالمية.
2. وضع لوائح تنظيمية تقنن ظهور الأطفال في برامج التواصل الاجتماعي لحمايتهم وإعادة تأهيلهم وفرض جزاءات على الأسر التي تسئ لأطفالها عبر استغلالهم خاصة فيما يتعلق بالأعمال التجارية ونشر فيديوهات مسيئة للأطفال لتحقيق الانتشار بما يضمن حماية حقوق الأطفال من جميع الجوانب وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل " وديمة ".
3. التنسيق مع الجهات المعنية حول إيجاد بدائل بشأن إمكانية تحقيق مرونة في طبيعة وساعات عمل المرأة العاملة خاصة فئة الأمهات.

ثانياً: إنشاء برامج توعوية ومبادرات

4. تصميم برامج توعوية وتثقيفية، ومبادرات، وبرامج عمل متخصصة تستهدف الآتي:

- أ. الشباب والشابات المقبلين على الزواج لتهيئتهم على تحمل المسؤوليات الزوجية والتوعية بأهمية التوافق الاجتماعي والنفسي مع الطرف الآخر.
- ب. التدريب والتأهيل على مواجهة المتغيرات والتحديات المختلفة التي تواجهها بعض الأسر الإماراتية مع تكثيف استخدام برامج التواصل الاجتماعي والأساليب التكنولوجية، بما يحقق أسس التوافق بين الزوجين ومهارات التعامل مع الخلافات الأسرية.
- ج. تفعيل نظام جليسات الأطفال بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الرعاية والأمان للطفل وعدم التأثير على هويته الوطنية الإماراتية.
- د. توفير اختبار إرشادي أسري نفسي شامل من خلال التنسيق بين المؤسسات المعنية قبل عرض الدعوى على لجان التوجيه الأسري.
- هـ. توفير برامج خدمات التدخل الاجتماعي للأسر بعد الطلاق لمساندة المطلقين ومساعدتهم على تخطي الأزمة من النواحي النفسية والاجتماعية وإعادة بناء الروابط الأسرية.
- و. تحفيز المؤسسات الاقتصادية والسياحية على تقديم التسهيلات والخصومات التي تخفف أعباء الزواج عن المقبلين عليه.

ثالثاً: الاستشارات الأسرية

5. تعديل اشتراطات منح التراخيص لمراكز الاستشارات الأسرية، بما يضمن قدرة وكفاءة وجودة أعمال هذه المراكز.
6. إعداد مذكرات تفاهم بين وزارة تنمية المجتمع والمؤسسات المعنية بالإرشاد الأسري ووزارة العدل يتم بموجبها التعاون والتنسيق لإيجاد آلية عمل تعزز دورهم في حل المشكلات والنزاعات الأسرية، من خلال تلقي الشكاوى الأسرية بصورة أولية من قبل المؤسسات ذات العلاقة بالشؤون الأسرية، ومحاولة معالجتها من الناحية الاجتماعية والنفسية قبل إحالتها للجان التوجيه الأسري في المحاكم.

رابعاً: حضانة الأبناء

7. إنشاء برامج معنية بالتنسيق بين الوزارة والجهات المعنية الاتحادية و المحلية الأخرى لإيجاد حلول لمشكلات الحضانة وما يترتب عليها من آثار وفقاً لما تقتضيه مصلحة الأبناء.

خامساً: قاعدة البيانات المركزية المتعلقة بقضايا الأسرة

8. إنشاء قاعدة بيانات مركزية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمختلف القضايا الأسرية، على أن يتم ربط هذه القاعدة بكل المؤسسات والجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالأسرة والطفل.

سادساً: تفعيل دور مرصد المخاطر الاجتماعية

9. تفعيل دور مرصد المخاطر الاجتماعية وربطه على المستوى الاتحادي لرصد وإيجاد الحلول، وتقييم أثر المخاطر على الفرد والأسرة والمجتمع من عدة جهات نظر تخصصية مثل: المجال الاجتماعي والنفسي والقانوني والتشريعي والاقتصادي وإضافة أية تخصصات أخرى ذات صلة.

سابعاً: حماية الأحداث

10. وضع برامج عمل تطبيقية بالتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات (الأسرية والتعليمية والأمنية) بشأن توعية الأحداث من خلال المراكز المعنية بالأحداث، وتحصين الأطفال من السلوكيات السلبية لتجنّبهم الدخول إلى مراكز رعاية الأحداث.

11. توفير العدد المناسب من الأخصائيين الاجتماعيين النفسيين بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي ووزارة الصحة ووقاية المجتمع.

ثامناً: مراكز إيواء الأطفال ورعايتهم

12. تطوير مركز الشيخ خليفة للرعاية الاجتماعية في إمارة أم القيوين (الاتحادي) لإيواء الأطفال ورعايتهم وتأمين حقوقهم وتقديم الخدمات والبرامج لحمايتهم، والاستشارات اللازمة لهم بما يؤهلهم للاندماج في المجتمع.

تاسعا: تشجيع أصحاب الهمم على الزواج

13. إعداد برامج تدريبية وتثقيفية لأصحاب الهمم المقبلين على الزواج من بعضهم البعض وللأشخاص المقبلين على الزواج منهم لتحقيق التلاحم والتماسك الأسري.
14. تخصيص أماكن مهيأة للدورات التثقيفية للمقبلين على الزواج من أصحاب الهمم بما يتناسب مع طبيعتهم واحتياجاتهم.
15. تطوير برنامج متكامل للوقاية من الأمراض الوراثية بالتنسيق مع الجهات المعنية وذلك لتجنب الأمراض الوراثية مثل الإعاقات الذهنية والجسدية عبر إجراء الفحوصات الجينية اللازمة قبل الزواج.

مفصل التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي في الجلسة السابعة من دور الانعقاد العادي الأول في الفصل التشريعي السابع عشر بتاريخ (2020/5/5) موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة " إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية، لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وعقدت اللجنة لهذا الغرض (19) اجتماعاً في التواريخ الآتية: (2020/4/28 – 2020/5/12 – 2020/5/21 – 2020/6/11 – 2020/6/18 – 2020/10/5 – 2020/11/29 – 2020/12/7 – 2020/12/14 – 2020/12/29 – 2021/1/12 – 2021/1/26 – 2021/2/2 – 2021/2/14 – 2021/2/23 – 2021/3/2 – 2021/3/14 – 2021/3/23 – 2021/3/30) لدراسة الموضوع، وذلك بمقر الأمانة العامة في دبي بالإضافة إلى الاجتماعات الافتراضية (عن بعد) واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على الدراسات والأوراق البحثية المعدة حول الموضوع.

أولاً: الجهات التي تم استقاء المعلومات منها، والأهداف من ذلك:

واجتمعت اللجنة بتمثلي دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة، ومؤسسة التنمية الأسرية بأبو ظبي، وهيئة تنمية المجتمع بدبي بتاريخ (2020/5/21) للتعرف على أهم الخدمات والبرامج التي تقدمها هذه المؤسسات في مجال الأسرة كما اجتمعت اللجنة بتمثلي مكاتب الاستشارات الأسرية التابعة لوزارة تنمية المجتمع بالإضافة إلى مكاتب الاستشارات الأسرية الخاصة بتاريخ (2020/6/11) للتعرف على الخدمات المقدمة في مجال الاستشارات الأسرية والتحديات التي تواجههم. كما اجتمعت اللجنة بتمثلي الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بالإضافة إلى وزارة العدل ومكاتب المحاماة بتاريخ (2020/6/18) للتعرف على أهم التحديات المتعلقة بالتشريعات ذات العلاقة بالقضايا الأسرية وآليات التنسيق مع وزارة تنمية المجتمع.

ثانياً: آلية الحصول على المعلومات:

بالإضافة إلى الاجتماعات والاطلاع على الدراسات والأوراق البحثية عقدت اللجنة عدد (2) حلقات نقاشية افتراضية بعنوان (تحديات التلاحم والتماسك الأسري في المجتمع الإماراتي) في التواريخ الآتية: (2020/12/7 – 2020/12/14) وذلك بهدف مناقشة تحديات الأسرة المواطنة وما يرتبط بها من مشكلات، والتعرف على أهمية دور الأب والأم في الأسرة ومسؤوليتهما تجاه رعاية الأبناء والأسرة،

بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات التشريعية المتعلقة بالقضايا الأسرية ومدى ملاءمتها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للوصول للغاية الأسمى وهي حماية ووقاية الأسرة الإماراتية وتمكينها من أداء دورها في جو من الأمان والاستقرار والرضى النفسي والإشباع العاطفي. كما أعدت اللجنة استبياناً لدراسة (أثر العلاقات الأسرية في الاستقرار الأسري). واجتمعت اللجنة بممثلي وزارة تنمية المجتمع بتاريخ (2021/1/12) للرد على استفساراتها بشأن الموضوع.

- ثالثاً: موجّهات عمل اللجنة

وفي سياق عمل لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية، التزمت اللجنة بالمبادئ الآتية:

1. تعزيز وبناء التكاملية مع وزارة تنمية المجتمع.
 2. الحرص على بقاء القوامة في يد الرجل، قول الله تعالى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ}3.
 3. مصلحة الأسرة ككل مقدمة على كل مصلحة
- وبناءً على ذلك تُقدم اللجنة تقريرها بشأن موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة " ضمن المحاور التالية:

المحور الأول	استراتيجية الوزارة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية للأسرة في شأن تعزيز التلاحم الأسري
المحور الثاني	جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المعنية لإعداد التشريعات والسياسات في شأن تعزيز التلاحم الأسري

³ سورة النساء - الآية (34).

المقدمة

تشكل الأسرة إحدى المؤسسات الاجتماعية الأساسية في المجتمع، حيث تقوم بوظائف مهمة للمساهمة في تحقيق توازن المجتمع واستقراره، وقد شهدت الأسرة الإماراتية كغيرها من الأسر تغيرات اجتماعية في بنائها ووظائفها، وتعرضت الأسرة في الفترات الأخيرة إلى متغيرات متعددة نتيجة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت أثناء عمليات التنمية والتطوير التي شهدتها الدولة، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية الخاصة بالعولمة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي أدت في مجملها إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية بنسب متفاوتة على الأسرة، سواء تعلق هذه الظواهر بشكل تكوين نمط الأسرة وطبيعة العلاقات بين أفرادها، أو المنظومة القيمية والثقافية لها، أو تلك التي تتعلق بوظائفها أو تغير توزيع الأدوار بين أفرادها، والتي أثرت على فاعليتها وكفاءة أدائها لوظائفها.

وإذ تؤكد اللجنة على أهمية تماسك الأسرة الإماراتية وتلاحمها والحفاظ على قيمها وتقاليدها المورثة، لأن ذلك يعد مرتكزاً رئيسياً لتحقيق رؤية الإمارات خاصة في إطار ما تستهدفه هذه الرؤية من بناء مجتمع أكثر تماسكاً عبر تكوين أسر واعية لمتطلبات المرحلة المقبلة، وبناء منظومة قيم أخلاقية إماراتية لأجيال المستقبل.

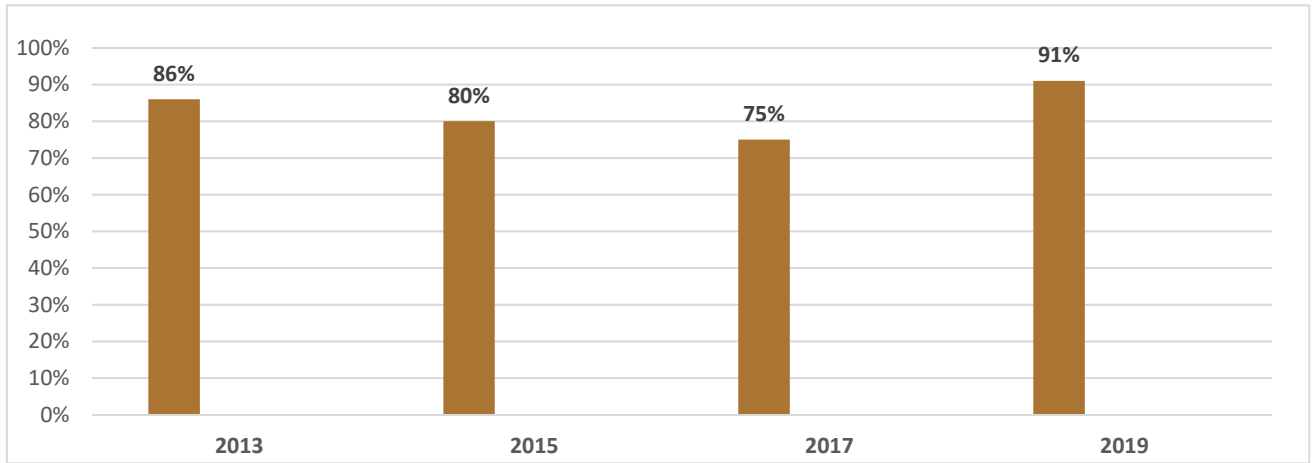
إزاء ذلك فإن برنامج عمل مئوية الإمارات 2071 يتضمن تعزيز التماسك المجتمعي، باعتباره أحد البرامج الأساسية التي من شأنها تحقيق استمرارية التنمية المستدامة، واستدامة السعادة المأمولة للمجتمع الإماراتي.

ووفق ذلك فإن اللجنة تؤكد على أهمية موضوع "التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة" انطلاقاً من أن النجاح في تحقيق مستهدفات مؤشرات التلاحم الأسري ستؤدي إلى بناء مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانتمائه، ويحافظ على ثقافته وتراثه وتقاليدته، ويمزج بين الحداثة والأصالة الحضارية.

واستناداً إلى ذلك تدارست اللجنة هذا الموضوع وفق مؤشرات العملية التي تقيس مستوى التلاحم والمشاركة والدعم بين أفراد الأسرة الإماراتية المتمثلة في: (العلاقة بين الزوج والزوجة - علاقة الآباء بالأبناء - العلاقة بين الأبناء بالإضافة إلى الحوار بين أفراد الأسرة).

وبصفة عامة فإنه على الرغم من ارتفاع مؤشر التلاحم الأسري إلى ما نسبته (91%)⁴ في عام 2019 وفق التقارير الرسمية الحكومية؛ إلا أنه استرعى انتباه اللجنة هو ارتفاع إجمالي حالات طلاق المواطنين من المواطنين في عام 2019 عنه في الأعوام السابقة. مما يتطلب ضرورة طرح سياسات وبرامج جديدة تعمل على إعادة النظر في آليات تماسك الأسرة الإماراتية وتوعيتها بهدف الوصول بالمجتمع الإماراتي إلى أسعد مجتمع في العالم.

يوضح الرسم البياني التالي مؤشر التلاحم الأسري خلال الفترة من عام 2013 ولغاية عام 2019.



واستنتجت اللجنة بأنه بناء على الدراسات التي قامت بها بأن التماسك الأسري⁵ يعني " الترابط والانسجام المتبادل الذي يحقق العلاقة المنسجمة والإيجابية بين أفراد الأسرة على خلفية من القيم والثوابت الأخلاقية والوطنية والإنسانية، التي تشكل مرتكز التنشئة الاجتماعية ومما يدعم بنيان الأسرة النفسي والاجتماعي من خلال الانتماء والتشارك والتفاعل حفاظاً على وحدتها".

وتؤكد اللجنة بأن الهدف الأساسي من قياس العلاقات بين أفراد الأسرة هو تحقيق التماسك الأسري، حيث أن مؤشر التلاحم الأسري الذي يقيس مستوى العلاقات يهدف إلى قياس مدى تحقق التماسك الأسري بما يضمن استقرار التلاحم المجتمعي بين أفراد المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

⁴ <https://www.vision2021.ae> المرجع: رؤية الإمارات 2021

⁵ نموذج مقترح - مؤشر قياس التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي - مؤسسة وطني الإمارات.

ويعرف **التلاحم المجتمعي**⁶ بالتضامن والتكافل والتراحم والتساند بين أفراد المجتمع، استجابة لرؤية التراسر وتوحيد الصف بين أفراد المجتمع الواحد، بما يضمن استقرار النظام الاجتماعي الذي يقوم على التوافق والالتزام القيمي والأخلاقي بين أفرادها، وارتباطهم برباط روعي يوحد منطلقاتهم وأهدافهم، بما يحقق التكيف بكل أشكاله عبر الاستجابة لمنظومة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تشكل الذاكرة المجتمعية الضامنة للتلاحم المجتمعي.

المحور الأول: استراتيجية الوزارة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية للأسرة في شأن تعزيز التلاحم الأسري

وضعت وزارة تنمية المجتمع في خطتها الاستراتيجية للأعوام (2019 – 2021) هدفاً استراتيجياً بشأن (تعزيز التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي) لتحقيق رؤية الإمارات 2021 بهدف الحفاظ على مجتمع متلاحم يعتز بهويته الوطنية استناداً إلى (مؤشر التلاحم الأسري). وإزاء ذلك قامت الوزارة بإطلاق (السياسة الوطنية للأسرة) في عام 2018 والهادفة إلى توعية الأسرة الإماراتية بحقوقها وواجباتها لضمان مساهمتها في التنمية الاجتماعية المستدامة وذلك عبر آليات محددة تمثلت في الآتي:

تكوين أسرة مهيأة لمواجهة تحديات الحياة الزوجية.

إعلاء قيم المحافظة على استقرار واستدامة الأسرة وتماسكها.

توفير مناخ صحي وسليم يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوط الحياة.

الإرتقاء بقدرات الأسرة الإماراتية لبناء أجيال واعدة تتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والوطن.

تحقيق استدامة السعادة للأسرة الإماراتية من خلال التلاحم والتماسك الأسري.

محددات السياسة الوطنية للأسرة

⁶ نموذج مقترح – مؤشر قياس التماسك الأسري والتلاحم المجتمعي – مؤسسة وطني الإمارات.

وتتدارس اللجنة لمؤشر التلاحم الأسري سواء في الدراسات الوطنية أو دراسات المقارنة الدولية تبين لها أن هذا المؤشر يقيس أبعاد العلاقات بين كل من: (العلاقة بين الزوج والزوجة – علاقة الآباء بالأبناء – العلاقة بين الأبناء – علاقات الآباء بالأسرة الكبيرة – الحوار بين أفراد الأسرة – المشاركة في مسؤولية رعاية وتربية الأبناء)، كما تبين أن الهدف الرئيسي لهذا المؤشر هو قياس مدى الترابط الاجتماعي في العلاقات المشار إليها، وبناء منظومة أسرية متماسكة.

وفي ضوء هذا المفهوم فقد تلاحظ اللجنة أن أبعاد العلاقات المشار إليها سابقاً في مؤشر التلاحم الأسري تواجه عدداً من التحديات أبرزها الآتي:

أولاً: عدم قدرة بعض الأسر في التوفيق بين مسؤوليات الوالدين الأسرية وبين متطلبات عملهم المهنية

1. تبين للجنة بناء على مخرجات حلقاتها النقاشية عدم قدرة بعض الأسر في التوفيق بين مسؤوليات الوالدين الأسرية ومتطلبات عملهم المهنية، فقد تبين للجنة وفق استقصاءاتها أن تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل الذي يمثل ما نسبته ما نسبته (58%) في عام 2019⁷ يؤثر في بعض الأحيان على دور المرأة ومسؤولياتها الأسرية خاصة في تربية الأبناء ومتابعتهم علمياً والوفاء بالاحتياجات الزوجية. وفي السياق ذاته فإن هناك الكثير من الأعمال تتطلب غياب الزوج أو الزوجة عن المنزل لساعات طويلة مما يؤثر سلباً على المشاركة في الاهتمام بالأبناء ومتابعة سلوكياتهم وقد أدت هذه الإشكالية إلى مايلي:

أ. تزايد اعتماد بعض الأسر على عمال الخدمة المساعدة⁸ في إدارة شؤون المنزل وتربية الأبناء، حيث ترى اللجنة أن هناك خطورة حقيقية في بعض الأحيان تلازم تربية عمال الخدمة المساعدة للأبناء إذ تبين أن ما نسبته (29.3%) من الأسر شهدت حالات إساءة وإهمال للأطفال من قبل بعض عمال الخدمة المساعدة، بالإضافة إلى غياب التنشئة الدينية والوطنية والاجتماعية السليمة للأبناء، وذلك وفقاً لدراسة عمال الخدمة المساعدة في مجتمع الإمارات لعام 2018⁹.

⁷ إحصائية صادرة من الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لعام 2019.

⁸ مهن العمالة المساعدة هي: مستخدم، بحار، حارس، راع، سايس، صقار، عامل، مدبرة منزل، طبّاخ، مربية أطفال، مزارع، بستاني، مدرب خاص، ممرض خاص، مدرس خاص، مندوب خاص، مهندس زراعي خاص، سائق خاص وذلك وفقاً للقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2017 في شأن عمال الخدمة المساعدة.

⁹ دراسة صادرة من الاتحاد النسائي العام في دولة الإمارات – 2018م حول العمالة المنزلية المساعدة في مجتمع الإمارات (الوضع والدور والمشكلات) للأستاذ الدكتور عباس أحمد.

ب. انخفاض حجم الأسرة المواطنة نظراً لانخفاض معدل الخصوبة (عدد الولادات لكل امرأة) من (2.33%) في عام 2012 إلى (1.75%) في عام 2018¹⁰، كما انخفض المعدل النسبي من (5.2) طفل لكل امرأة في عام 2014 إلى (3.2) طفل لكل امرأة في عام 2018، وبنسبة انخفاض بلغت (38.5%)¹¹

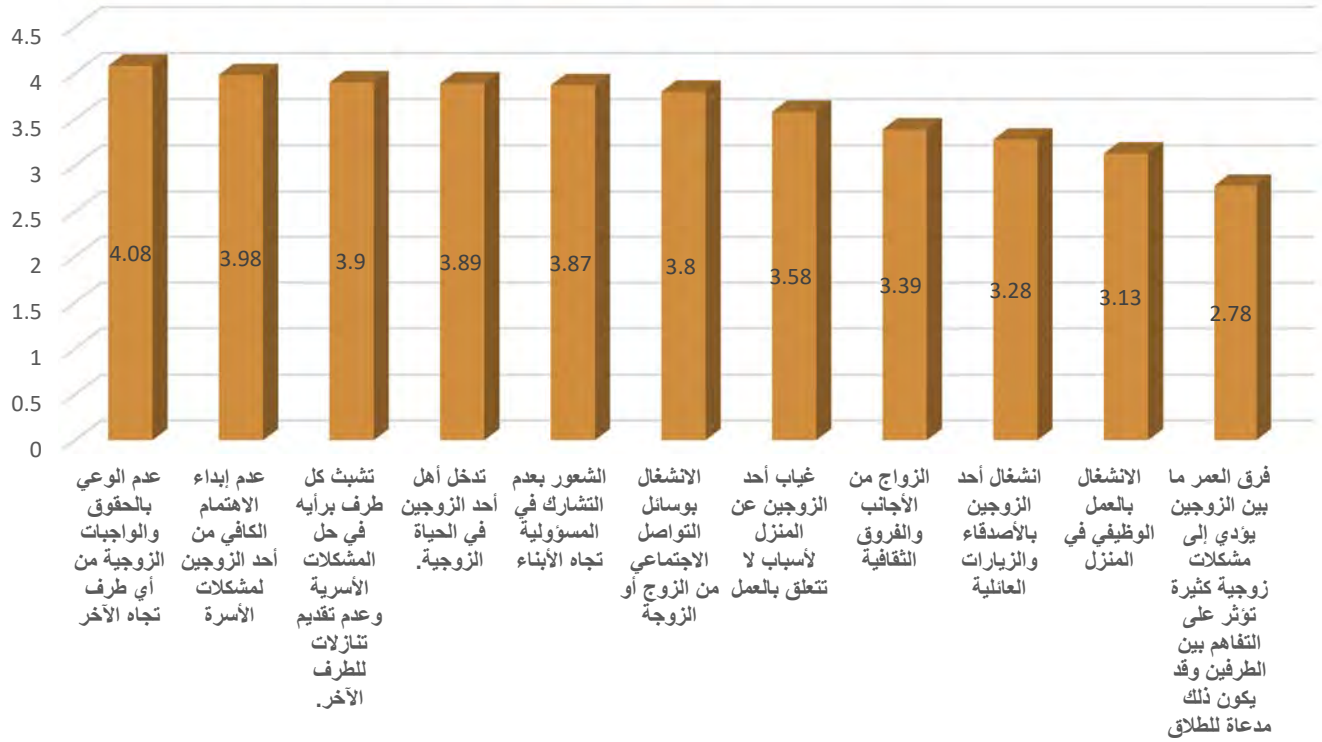
وتحذر اللجنة من أن عدم قدرة بعض الأسر في التوفيق بين المسؤوليات والأدوار الأسرية ومتطلبات العمل المهنية، وذلك نتيجة لطول ساعات العمل قد يؤثر على دور الوالدين ومسؤولياتهما الأسرية خاصة في تربية الأبناء ومتابعتهم علمياً والوفاء بالإحتياجات الزوجية بالإضافة إلى عدم إمكانية تحقيق مستهدفات الدولة في السياسة الوطنية للأسرة، أو في رؤاها المستقبلية.

ثانياً: ضعف العلاقات بين الزوج والزوجة

2. تبين للجنة أن العلاقات بين الزوج والزوجة في بعض الحالات تواجه عدداً من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تبين للجنة وفق لدراستها أن هذه التحديات تتمثل بالآتي:
 - 1) التحديات الاجتماعية المؤثرة أحياناً على العلاقات بين الزوجين:
 - أ. عدم الوعي بالحقوق والواجبات الزوجية من أي طرف تجاه الآخر.
 - ب. عدم إبداء الاهتمام الكافي من أحد الزوجين لمشكلات الأسرة.
 - ج. تشبث كل طرف برأيه في حل المشكلات الأسرية، وعدم تقديم تنازلات للطرف الآخر.
 - د. تدخل أهل أحد الزوجين في الحياة الزوجية.

10 التوجهات المستقبلية في المجتمع لعام 2031 – الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2019.
11 <https://www.emaratalyoun.com/local-section/health/2020-01-12-1.1294805> . المرجع: جريدة الإمارات اليوم

يوضح الرسم البياني التالي الأهمية النسبية لكل تحدٍ من التحديات المشار إليها وأثره في ضعف العلاقة بين الزوج والزوجة

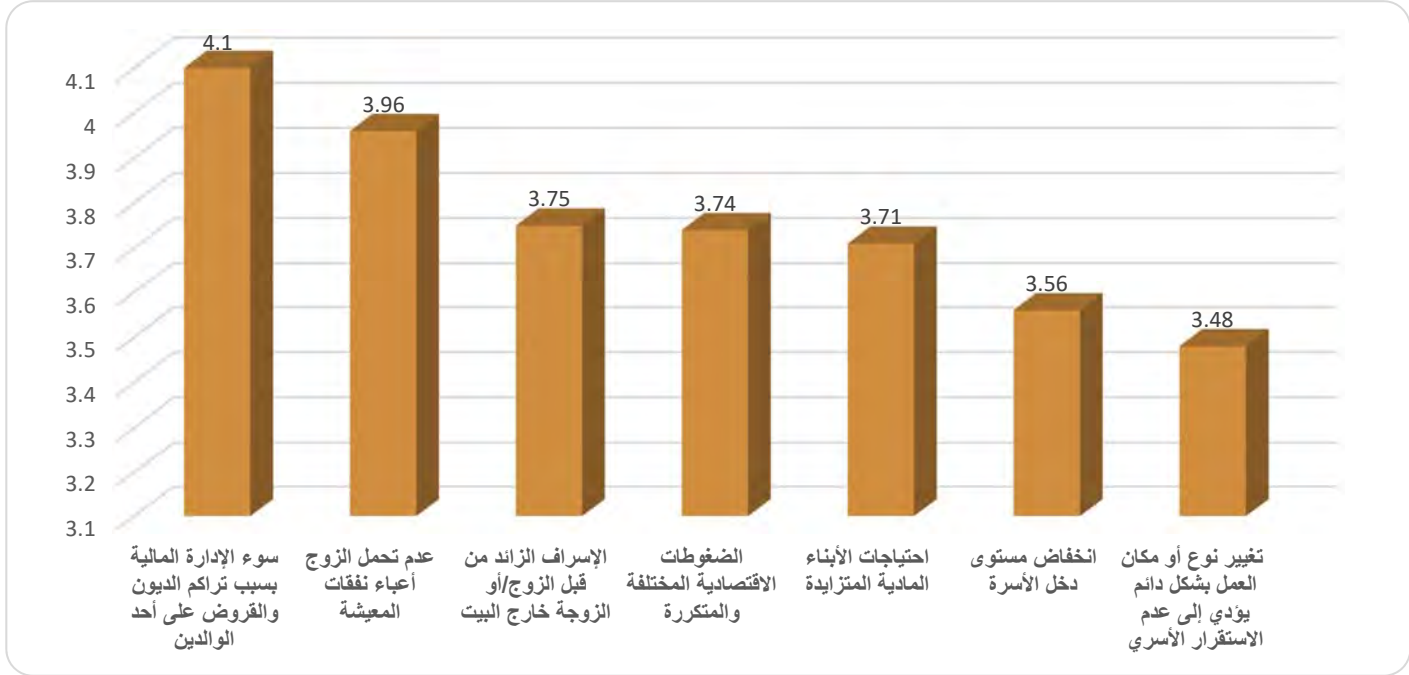


(2) التحديات الاقتصادية المؤثرة أحياناً على العلاقات بين الزوجين:

- أ. سوء الإدارة المالية مما يترتب عليه تراكم الديون والقروض على أحد الوالدين.
- ب. عدم تحمل الزوج أعباء نفقات المعيشة في بعض الحالات.
- ج. الإسراف الزائد من قبل الزوج أو الزوجة خارج البيت لدى بعض الأسر.
- د. الضغوطات الاقتصادية المختلفة والمتكررة.
- هـ. احتياجات الأبناء المادية المتزايدة.
- و. انخفاض مستوى دخل الأسرة.
- ز. تغيير نوع أو مكان العمل بشكل دائم يؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري¹².

¹² مثال: التنقلات الوظيفية سواء كانت الداخلية في المؤسسة أو من مؤسسة إلى أخرى.

يوضح الرسم البياني التالي الأهمية النسبية لكل تحدٍ من التحديات الاقتصادية المشار إليها وأثره في العلاقة بين الزوج والزوجة



وترى اللجنة أن استمرار هذه التحديات ببعديها الاجتماعي والاقتصادي سيؤثر كثيراً على استقرار المجتمع الإماراتي، باعتبار أن الأسرة هي النواة الصلبة والوعاء الأولي الذي يتشكل منه المجتمع.

وتؤكد اللجنة على أهمية أن تكون هناك برامج عمل متخصصة تعمل على وضع حلول لمواجهة هذه الإشكاليات، سيما ما يتعلق منها بالمسؤوليات الأسرية الواجبة لكل طرف تجاه الآخر، واهتمام كل طرف باحتياجات الآخر عبر استخدام برامج التواصل الاجتماعي والأساليب التكنولوجية بما يحقق أسس التوافق بين الزوجين، ومهارات التعامل مع الخلافات الأسرية.

ثالثاً: ضعف الحوار بين الآباء والأبناء

3. تبين للجنة وفق دراستها أن هناك إشكالية تتعلق بضعف التواصل والحوار المباشر بين الآباء والأبناء لدى بعض الأسر حيث احتل عامل "عدم وجود حديث مباشر بين الآباء والأبناء" المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (3.97) من حيث أكثر العوامل المؤثرة على ضعف العلاقة بين الآباء والأبناء وذلك وفقاً لنتائج دراسة أثر العلاقات الأسرية في الاستقرار الأسري لعام 2020. وتعود الأسباب الرئيسية في ذلك إلى انشغال الآباء والأمهات بأعمالهم المهنية، بالإضافة إلى تباين المستوى الثقافي والعلمي بين أفراد الأسرة الواحدة. كما تحذر اللجنة من أن برامج التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية تلعب دوراً رئيسياً في ضعف الحوار بين الآباء والأبناء حيث تبين للجنة أن ما نسبته (80%)¹³ من الأبناء يفضلون استخدام برامج التواصل الاجتماعي والتقنيات التكنولوجية الحديثة على الحوار والتواصل مع آبائهم وأمهاتهم. وقد أدى هذا التحدي إلى عدم اهتمام بعض الأبناء بمشاكل الأسرة الاجتماعية أو الاقتصادية وانصرافهم إلى أصدقائهم للتعبير عن أفكارهم وآرائهم، وكذلك فإن غياب هذا الحوار والتواصل بين الآباء والأبناء أضعف الكثير من القيم والعادات والتقاليد الإماراتية المتأصلة ببعديها الديني والأسري لدى بعض الأسر. بالإضافة إلى انتشار الكثير من العادات والتقاليد الغربية على مجتمعنا، ويميل بعض الشباب إلى التمسك بثقافات الغربية مما قد يؤثر سلباً على البرامج الوطنية للدولة في الهوية الوطنية الإماراتية.

رابعاً: ارتفاع حالات طلاق المواطنين من المواطنات

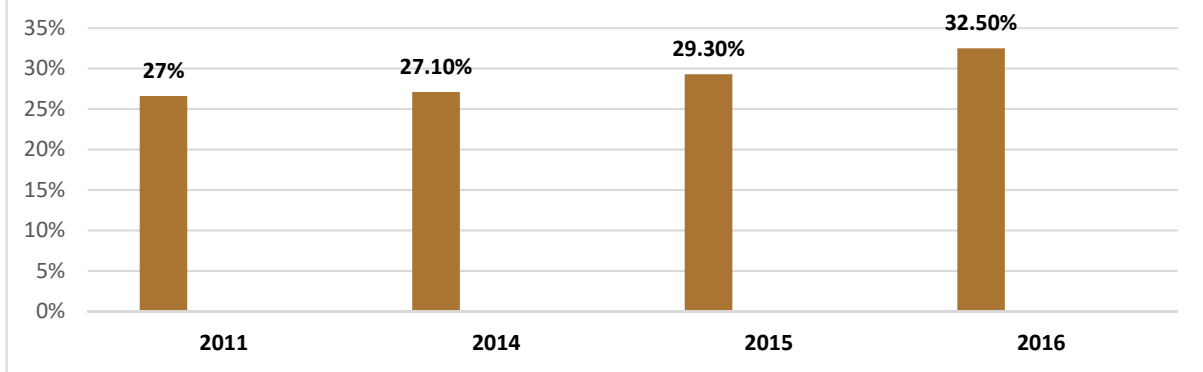
4. تبين للجنة ارتفاع نسب حالات طلاق المواطنين من المواطنات خلال عام 2011 ولغاية عام 2019، حيث بلغت نسبة حالات الطلاق عام 2011 (26.6%)، وارتفعت في عام 2014 لتبلغ ما نسبته (27.1%)، وزادت في عام 2015 لتصل إلى (29.3%)، وبلغت في عام 2016 (32.5%) وذلك وفقاً لنتائج دراسة الطلاق في مجتمع الإمارات لعام 2016¹⁴ الصادرة من وزارة تنمية المجتمع. كما لوحظ للجنة ارتفاع إجمالي حالات طلاق المواطنين من المواطنات في عام 2019 إلى عدد (1862) حالة طلاق، بينما كانت عدد الحالات في عام 2018 (1731) حالة طلاق من إجمالي حالات طلاق

¹³ دراسة تحليل واقع وضع الأسرة في إمارة أبوظبي والتوجهات المستقبلية - مؤسسة التنمية الأسرية بإمارة أبوظبي.

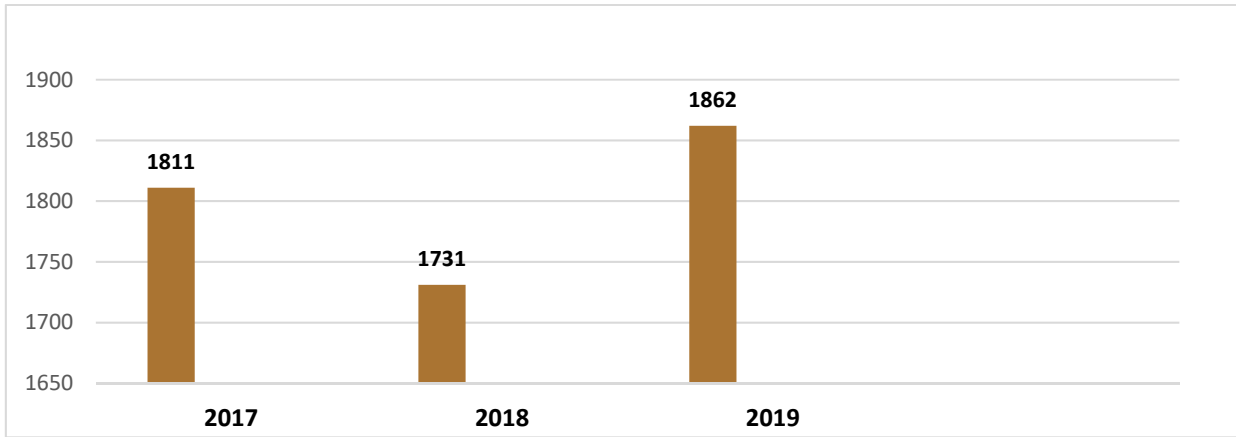
¹⁴ <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-03-27-1.3221866> - المرجع: جريدة البيان

المواطنين وغير المواطنين وذلك وفقاً للإحصائيات الواردة من وزارة تنمية المجتمع¹⁵. مرفق إحصائيات حالات الطلاق والخلع على مستوى المحاكم الاتحادية والمحلية خلال الأعوام (2018 – 2019 – 2020) - صفحة رقم (46)

ويوضح الرسم البياني التالي معدلات حالات طلاق المواطنين من المواطنات خلال الفترة من (2011 – 2016)

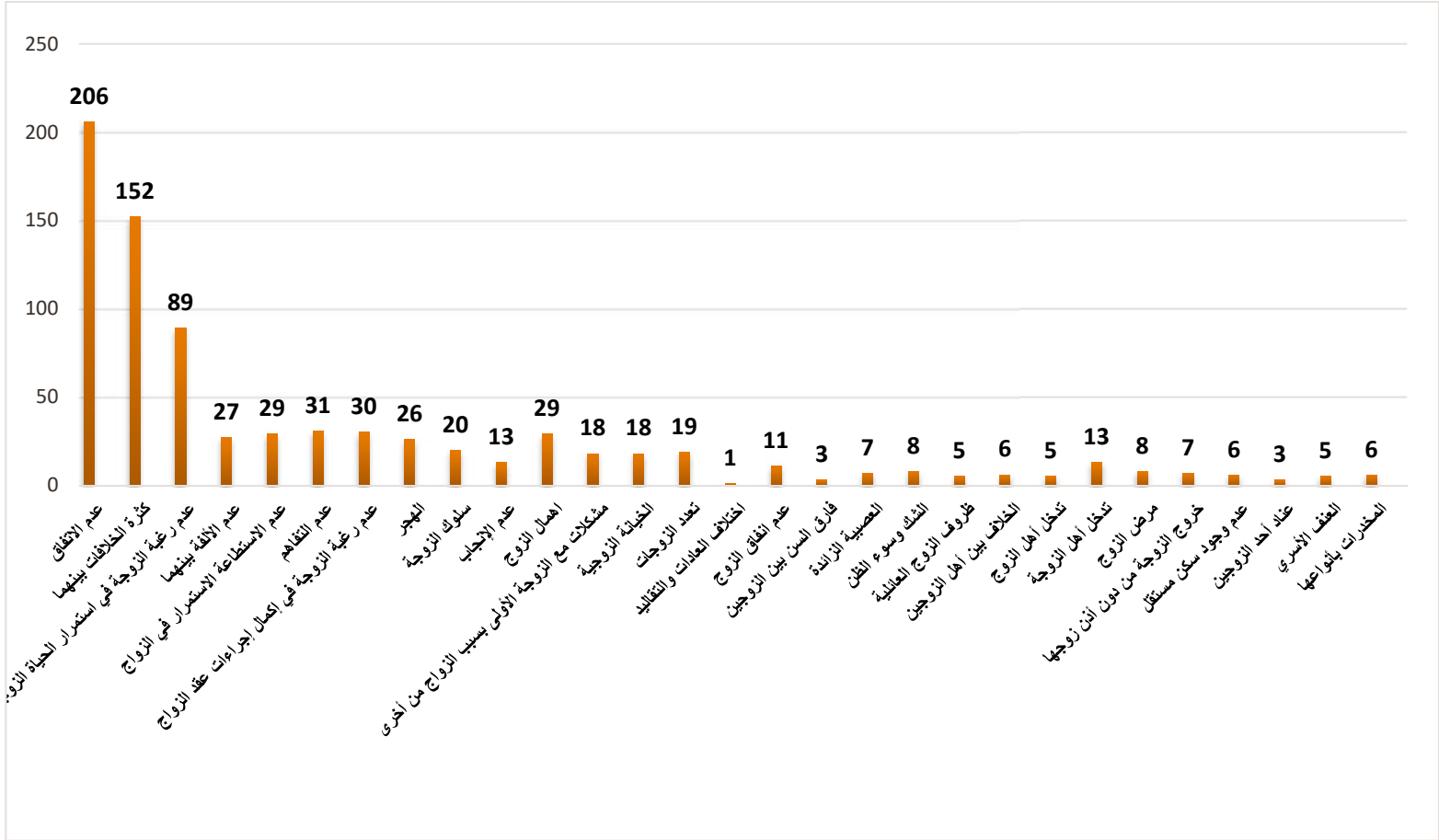


كما يوضح الرسم البياني التالي إجمالي عدد حالات طلاق المواطنين من المواطنات خلال الفترة من (2017 – 2019)



¹⁵ مرفق إحصائية حديثة حول إجمالي أعداد الزواج والطلاق والزواج من غير المواطنات (للمواطنين وغير المواطنين) خلال الأعوام (2018 – 2019 – 2020)

يوضح الرسم البياني التالي الأهمية النسبية لكل سبب من الأسباب المباشرة التي أدت إلى زيادة عدد حالات الطلاق في المجتمع الإماراتي



ويتبين من الرسم البياني السابق أن أكثر الأسباب التي أدت إلى زيادة حالات الطلاق تتمثل في عدم الاتفاق بين الزوجين، وكثرة الخلافات الزوجية، وعدم رغبة الزوجة في استمرار الحياة الزوجية، وعدم الألفة بينهما.

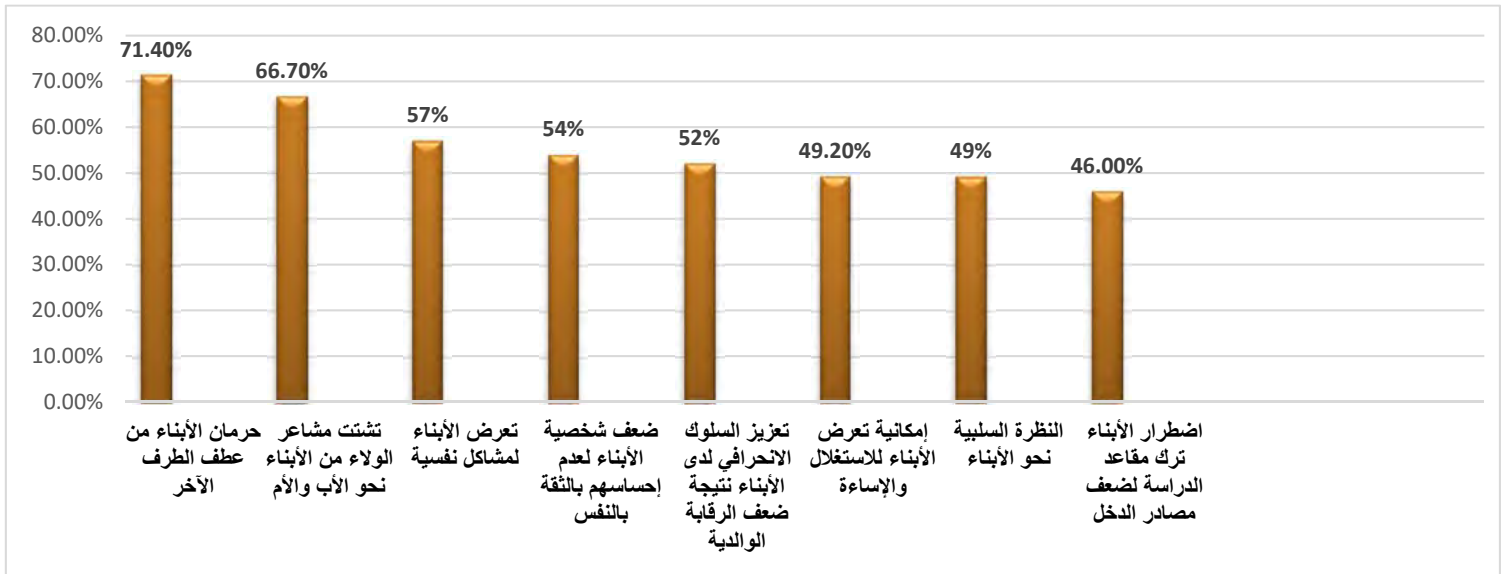
كما أن هناك أسباباً احتلت أهمية متوسطة في حالات الطلاق منها الهجر، عدم الإنجاب، إهمال الزوج، تعدد الزوجات، واختلاف العادات والتقاليد، بالإضافة إلى أسباب أخرى مثلت أهمية أقل في حالات الطلاق مثل المخدرات بأنواعها، والعنف الأسري، وعناد أحد الزوجين، وعدم وجود مسكن مستقل، وخروج الزوجة من دون إذن زوجها، ومرض الزوج، وتدخل أهل الزوج.

وتهيب اللجنة بكل مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية إلى ضرورة إيلاء الأهمية القصوى لهذه الإشكالية لأنها تمثل خطراً بالغاً على تلاحم الأسرة واستقرارها في ظل عادات وتقاليد متأصلة ومجتمع إماراتي يسعى إلى استشراق المستقبل بخطى متسارعة.

وقد تدارست اللجنة بعضاً من الآثار السلبية للطلاق¹⁶ على التماسك الأسري وتبين لها الآتي:

- أ. أن ما نسبته (49.1%) من الإناث أكدن على أن النظرة السلبية للمرأة المطلقة من المجتمع تمس كرامتها وتؤثر على ثقها بذاتها، بالإضافة إلى التأثير السلبي على التطور والتنمية في عملها المهني.
- ب. تسامح المجتمع أحياناً مع الرجل الذي يطلق زوجته يشير إلى الإنحياز المجتمعي للرجل وما يترتب على ذلك من خضوع المرأة أحياناً للكثير من الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية للاستمرار في الحياة الزوجية.
- ج. أن ما نسبته (42.2%) من السيدات المطلقات يفقدن المورد الاقتصادي لهن بعد الطلاق مما يؤدي إلى ازدياد معاناة المرأة وعدم قدرتها على الوفاء باحتياجاتها الأساسية من المأكل والمشرب والصحة.
- د. كما أشار ما نسبته (79.4%) من الذكور أن من الآثار السلبية للطلاق تتمثل في: الأعباء المالية المترتبة عليهم من مؤخر الصداق والنفقة مما يؤثر على حياتهم العملية.

ويوضح الرسم البياني التالي الأهمية النسبية للآثار الأكثر خطورة على بعض الأبناء نتيجة الطلاق



¹⁶ نتائج دراسة الطلاق وآثارها على أفراد الأسرة الإماراتية في دبي (2015 - 2016) - إدارة الدراسات والبحوث - إبريل عام 2017 - هيئة تنمية المجتمع - دبي

ويتبين من الرسم البياني السابق أن أكثر آثار الطلاق خطورة تتمثل في حرمان الأبناء من عطف الطرف الآخر وشكل ما نسبته (71.40%) وتشتيت مشاعر الولاء لدى الأبناء نحو الأب والأم وجاءت بنسبة (66.70%)، وتعرض الأبناء لمشاكل نفسية وبلغت ما نسبته (57%)، وضعف شخصية الأبناء لعدم احساسهم بالثقة بالنفس بنسبة (54%)، في حين شكل تعزيز السلوك الانحرافي لدى الأبناء نتيجة ضعف رقابة الوالدين ما نسبته (52%).

كما يتبين من الرسم البياني السابق أن هناك آثاراً للطلاق ذات خطورة مهمة مثل إمكانية تعرض الأبناء للاستغلال والإساءة وشكل ما نسبته (49.20%)، والنظرة السلبية نحو الأبناء وبلغت ما نسبته (49%) واضطرار الأبناء لترك مقاعد الدراسة لضعف مصادر الدخل وجاءت بنسبة (46%).

وترى اللجنة أنه على الرغم من ضرورة تدارس الجهات المعنية مثل هذه الآثار السلبية، والوقوف على بدائل لعلاج هذه الإشكاليات، فإن اللجنة ترى في الوقت ذاته أن استمرار هذه الآثار المشار إليها سابقاً سيترتب عليها آثارٌ أبعد تأثيراً وعمقاً في التلاحم الأسري والمجتمعي.

وعليه تؤكد اللجنة على أهمية تدارس المخاطر الاجتماعية والوطنية التي تؤدي إلى زيادة نسب الطلاق، والعمل سريعاً على إعداد برامج ومشاريع استراتيجية بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لإعداد برامج للمطلقين أثناء وبعد الطلاق، لمساعدتهم على تخطي الأزمة من النواحي النفسية والاجتماعية، وبما يضمن تنشئة الأبناء في بيئة آمنة وتوفير المكان والحماية اللازمة لرؤية المحضونين في حالات الطلاق.

كما تنبه اللجنة على أهمية إعداد دراسة علمية متخصصة حول تحليل وتقييم الأسباب المؤدية للطلاق والمخاطر الاجتماعية المترتبة عليه، وتأثير نسب الطلاق على التنمية الاجتماعية المستدامة، ووضع بدائل عملية للحد من انتشار الطلاق، وأثر ذلك على مستهدفات الدولة المستقبلية خاصة رؤية الامارات 2071.

خامساً: ضعف البرامج التوعوية والتثقيفية المتعلقة بحماية الأسرة

- برامج تأهيل المقبلين على الزواج

5. لم يتبين للجنة المشاريع التشغيلية ومؤشرات الأداء الاستراتيجية في قياس مدى فعالية وتطبيق برامج تأهيل المقبلين على الزواج مثل: برنامج نصفي الآخر الذي يركز على حديثي الزواج ويهدف إلى تنمية مهارات التعامل مع الشريك)، والبرنامج الإلكتروني (مساري) والذي يستهدف جميع مراحل الحياة الزوجية بحيث تشمل كل مرحلة من مراحل البرنامج على (فيديو إرشادي – حلقات نقاشية وغيرها..) و برنامج أسرتي (والذي يهدف إلى توعية أفراد المجتمع باستقلالية الزوجين ومخاطر تدخل الأهل في المشاكل الزوجية). وترى اللجنة أن إحدى الإشكاليات الأساسية التي تواجه هذه البرامج هي اقتصرها على جانب من المحاضرات النظرية التي لم تزد عن محاضرة واحدة خلال الأعوام (2019-2020) على الرغم من أنها بلغت عام (2018) عدد (6) محاضرات.

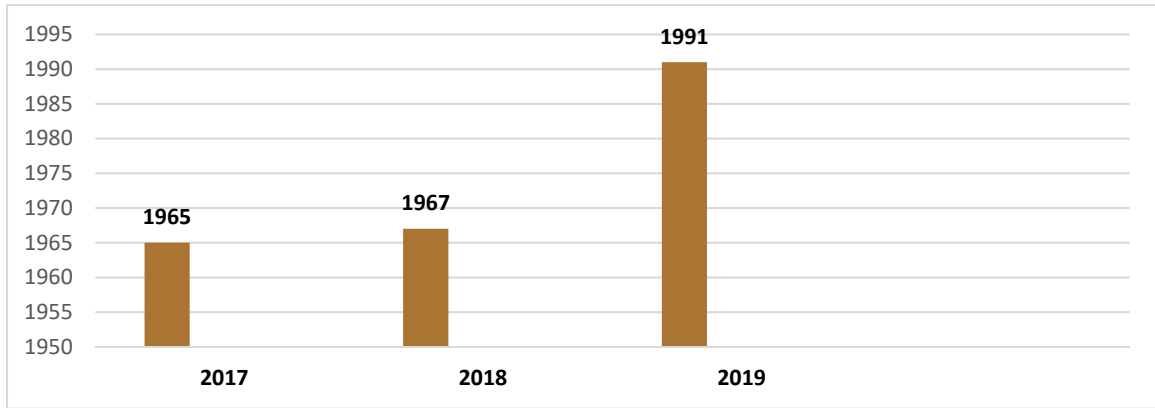
وتنبه اللجنة إلى أن ضعف البرامج التوعوية وعدم قياس أثارها، كان واحداً من الأسباب التي أدت إلى زيادة حالات الطلاق، حيث إن عدم الوعي بالحقوق والواجبات الزوجية من أي طرف تجاه الآخر كان ضمن أعلى معدلات الوزن النسبي الذي بلغ (4.08%).

وترى اللجنة أهمية التنسيق مع المؤسسات الأسرية ذات العلاقة والمؤسسات التعليمية لنشر الوعي حول أهمية الزواج وتمكينهم من اختيار شريك الحياة وفق معايير سليمة تساهم في بناء أسرة مستقرة، بالإضافة إلى أهمية الإلتحاق ببرامج ودورات التأهيل لضمان نشر الوعي بأهمية الزواج.

البرامج التوعوية بشأن مخاطر زواج المواطنين من غير مواطنات وزواج المواطنين من غير المواطنين

6. تبين للجنة انتشار ظاهرة زواج المواطنين من غير مواطنات، حيث بلغ إجمالي عدد زواج المواطنين من غير مواطنات (5923) عقد زواج خلال الأعوام (2017-2019)، ففي عام 2019 ارتفع إلى عدد (1991) عقد زواج من غير المواطنين بينما كان في عام 2018 عدد (1967) عقد زواج وفي عام 2017 عدد (1956) عقد زواج بالرغم أن نتائج دراسة صادرة من وزارة تنمية المجتمع أكدت أن ما نسبته (83%)¹⁷ يرون أن الزواج من غير المواطنين وغير المواطنين يؤثر على بنية ونسيج المجتمع الإماراتي.

يوضح الرسم البياني إجمالي عدد زواج المواطنين من غير المواطنين



وتبين للجنة وفق نتائج الدراسات الميدانية¹⁸ التي قامت بها الجهات المعنية أن من العوامل والأسباب الحقيقية التي تدفع المواطنين نحو الزواج من غير المواطنين وغير المواطنين.

- أ. غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج من مواطنات مقابل انخفاض تكاليف الزواج من غير المواطنين وغير المواطنين باختلاف جنسياتهم.
- ب. كثرة الأسفار إلى الخارج لمختلف الأغراض كالدراسة والسياحة والتجارة والعلاج.
- ج. حماس الشباب وعنفوانه وحبّه للمغامرة والتغيير وعدم وعي الشباب بالآثار السلبية المترتبة على هذا الزواج.

¹⁷ دراسة وعي الشباب الإماراتي بالآثار السلبية للزواج بغير المواطنين - دراسة صادرة من وزارة تنمية المجتمع.
¹⁸ دراسة الزواج من أجنبيات ومردوداته الأمنية والاجتماعية - القيادة العامة لشرطة أبوظبي - مركز البحوث والدراسات الأمنية.

وقد أدى ذلك عملياً إلى ارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع الإماراتي حيث أشارت تقديرات غير رسمية إلى ارتفاع النسبة إلى (60%) إلا أنه لا توجد إحصائية دقيقة في هذا الشأن¹⁹.

وترى اللجنة أنه من المهم التنبيه إلى مخاطر الزواج من غير المواطنين وغير المواطنين وتأثيرات ذلك على المجتمع الإماراتي، حيث بينت نتائج الدراسات الميدانية أن مخاطر الزواج من غير المواطنين وغير المواطنين تتمثل في:

- أ. تأثير الأم الأجنبية على إنتماء وولاء أبنائها المواطنين والتأثير على الهوية الوطنية الإماراتية.
- ب. عدم الانسجام والتوافق نظراً لاختلاف العادات والتقاليد وبالتالي تنشأ مشكلة الطلاق في بعض الأحيان.
- ج. التأثير على تربية الأبناء ويظهر ذلك على هويتهم ولغتهم بسبب اختلاف الثقافات والعادات.

- برامج خدمات الاستشارات الأسرية

7. تبين للجنة وفق لقاءاتها مع ممثلي مكاتب الاستشارات الأسرية التابعة للوزارة أن هناك إشكاليات تتعلق بخدمات الاستشارات الأسرية ومن أهمها :

- أ. عدم كفاية البرامج والحملات الإعلامية والتسويقية بشأن أهمية دور مكاتب الاستشارات الأسرية في مواجهة المشكلات الأسرية والتخفيف منها.
- ب. عدم رغبة بعض الأشخاص بالحضور الشخصي لمكاتب الاستشارات الأسرية بسبب ضعف الثقافة المجتمعية حيث تبين انخفاض عدد المستفيدين من خدمات الاستشارات الأسرية عن طريق خدمة المقابلة إلى (55) في عام 2019 بينما كان عدد المستفيدين في عام 2018 (78) مستفيداً.
- ت. اختلاف أنظمة ومعايير خدمات الاستشارات الأسرية على المستوى الاتحادي والمحلي.

وتؤكد اللجنة على أهمية تطبيق منح التراخيص لمزاولة نشاط الإرشاد الأسري بالإضافة إلى أهمية إلمام المتخصصين في مهنة الإرشاد الأسري على جميع الجوانب الاجتماعية والنفسية والقانونية للوقوف على الأسباب الحقيقية للمشكلة ودراستها ومعالجتها بجميع جوانبها.

¹⁹ <https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2012-05-23-1.486413> جريدة الامارات اليوم

- برامج إيواء وحماية الأطفال

8. تبين اللجنة وفقاً لمخرجات لقاءها مع أصحاب الخبرة في المجال الأسري، عدم كفاية الدور المؤسسي لإيواء الأطفال على المستوى الاتحادي على الرغم من أن القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 (وديمة) نص في المادة السابعة على حق الأبناء في الحياة والأمان على نفسه، وتكفل الدولة بنمو الأبناء وتطورهم ورعايتهم.

- برامج لحماية الأسرة من الانحرافات الأخلاقية والفكرية

9. لم يتبين للجنة وجود برامج استراتيجية محددة لحماية الأسرة من الانحرافات الأخلاقية والفكرية، فعلى الرغم من انتشار مخاطر استخدام الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي التي تزيد نسبة استخدامها في الدولة عن (98%) من السكان، حيث إن هناك الكثير من الانحرافات الأخلاقية والفكرية التي قد تصاحب انتشار شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت مثل التتمر الإلكتروني، أو التهديد، أو عرض صور، ومقاطع فيديو غير ملائمة، أو الحث على العنف والانتحار، إلا أنه لم يتم مواجهة مثل هذه الظواهر ببرامج ومبادرات محددة، مما يؤثر سلباً على مفاهيم الولاء والهوية الوطنية الإماراتية.

ووفق دراسات اللجنة، فقد تبين لها أن أهم الأسباب في زيادة الانحراف الفكري تتمثل في الآتي:

- أ. ضعف الوعي من قبل الوالدين حول أسس التعامل مع المراحل العمرية المختلفة للأبناء وأهمية متابعتهم، أو عدم تفهم احتياجاتهم الوجدانية والعقلية أو عدم تحمل مسؤولياتهم تجاه الأبناء.
- ب. عدم استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب.
- ج. عدم كفاية الأندية الرياضية والمراكز التثقيفية والترفيهية.
- د. انتشار برامج التواصل الاجتماعي واستخدام الألعاب الإلكترونية.
- هـ. أهمية الحاجة للتوعية من خلال مناهج مؤسسات وزارة التربية والتعليم.

- برامج لحماية الأطفال من استغلال الأهالي لهم عبر برامج التواصل الاجتماعي

10. تبين قيام بعض الأسرة باستغلال الأطفال عبر برامج التواصل الاجتماعي في فيديوهات ساخرة أو فيها تخويف للطفل وإثارة لمشاعره بهدف الشهرة والكسب المادي، مما يهدد الاستقرار النفسي والاجتماعي للطفل، ويعرضه في بعض الأحيان للتنمر أو الإساءة أو الابتزاز من قبل أقرانه أو المتابعين. وتؤكد اللجنة على أهمية إعداد برامج لحماية وحفظ حقوق الأطفال من الانتهاك وردع المستغلين لأطفالهم عبر برامج التواصل الاجتماعي .

- برامج رعاية الأحداث²⁰

11. تبين للجنة أن مشكلة جنوح الأحداث من المشاكل الاجتماعية الخطرة التي تواجه المجتمع وتكمن خطورتها من أنها تتصل بفئة الصغار ونظرا لخصوصية وطبيعة العمل مع هذه الفئة ومحدودية المعلومات التي يمكن توفيرها في هذا المجال؛ إلا أنه اتضح للجنة وفق دراسات الجهات الأمنية والاجتماعية مايلي:

أ. غياب آليات رصد لدى الوزارة بشأن الإنحراف المبكر لدى الأطفال ورصد الإساءة للطفل للتمكن من التدخل في مرحلة مبكرة والحد من الآثار المترتبة على ذلك.

ب. غياب جهود التنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات الأسرية والتعليمية والأمنية بشأن توفير الدعم وتوعية ورعاية الأحداث.

ت. غياب البرامج الاجتماعية الوقائية التي تستهدف تحصين الأطفال من السلوكيات السلبية وتبعدهم عن الدخول إلى مراكز رعاية الأحداث.

ث. محدودية عدد الأخصائيين الاجتماعيين النفسيين في المدارس لدراسة الحالات السلوكية للطلبة الذين يعانون من اضطرابات أسرية، بالإضافة إلى محدودية عدد الاجتماعيين العاملين في المجال النفسي المعنيين بدراسة حالة الأشخاص المتهمين جنائيا (الأحداث والمدمنين) للوقوف على الأسباب الاجتماعية والنفسية التي أدت إلى تحويلهم للجهات الأمنية والصحية، حيث بلغ عددهم (33) عامل اجتماعي وبمعدل (3.22) لكل 100.000 شخص وفقا للبيانات الواردة من وزارة الصحة ووقاية

²⁰ الأحداث في تعريفهم القانوني هم " القصر الذين تقل أعمارهم عن السن القانوني" أما جنوح الأحداث يعنى الإتيان بالسلوكيات والممارسات المخالفة لقوانين الدولة.

المجتمع²¹ مما سيترتب عليه وجود تحديات تواجه المجتمع والتي كان في الإمكان الوقاية منها بتداركها في بدايتها.

وتنبه اللجنة على أهمية أن تكون هناك برامج محددة برعاية الأحداث لحمايتهم من أية انحرافات فكرية أو أخلاقية، بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات اللازمة لهم من النواحي الاجتماعية والنفسية والقانونية.

- برامج لتشجيع أصحاب الهمم على الزواج وتكوين الأسرة

12. لم يتبين للجنة وجود برامج ومبادرات استراتيجية محددة بشأن تشجيع أصحاب الهمم على الزواج وتكوين الأسرة بالرغم من أن الدراسات العلمية²² أكدت على أن من الآثار الإيجابية التربوية والاجتماعية والنفسية لزواج أصحاب الهمم تتمثل في الأمان والدمج الاجتماعي والإشباع العاطفي وكذلك الإحساس بالمسؤولية وتحقيق الاتزان النفسي.

حيث تبين للجنة وفق الدراسات أن من أهم العوائق التي تعترض زواج أصحاب الهمم هي:

- أ. نظرة المجتمع لأصحاب الهمم وتفكيرهم في أنهم غير منتجين وغير صالحين للمجتمع.
- ب. البحث عن زوجة أو زوج يقبل بالزواج من شخص من أصحاب الهمم.
- ج. المشاكل المادية مثل: (توفير الأجهزة التعويضية والمواصلات والسائق والمرافق) من يقوم بالخدمة والمساعدة).
- د. عدم القدرة على التكيف مع الأشخاص من أصحاب الهمم.
- هـ. الحالة الصحية، فبعض حالات الإعاقة وخاصة الذهنية الشديدة يكون صاحبها غير مدرك لأفعاله وتصرفاته.

²¹ معلومات واردة في السياسة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية في دولة الإمارات - وزارة الصحة ووقاية المجتمع.

²² دراسة حول قدرة المعاقين على تكوين أسرة - 2018

رد ممثلي وزارة تنمية المجتمع على المحور الأول

1. أوضح ممثلو الوزارة بشأن اختلاف مؤشرات التلاحم الأسري بأن عينات الدراسة تم تقسيمها بين جهتين حيث تم تكليف وزارة تنمية المجتمع بدراسة "مؤشر التماسك الأسري"، وتكليف اللجنة العليا لمبادرة تعزيز التلاحم الأسري بدراسة "مؤشر التلاحم المجتمعي" وذلك خلال الآتي:
 - الدورة الأولى في عام 2013 كانت دراسة المؤشرات من خلال رئاسة مجلس الوزراء وبلغت نسبة المؤشر (86%).
 - الدورة الثانية في عام 2015 قامت رئاسة مجلس الوزراء بإعداد استبيان وعملت وزارة تنمية المجتمع على دراسة جزئية التلاحم الأسري وبلغت نسبة المؤشر (80%).
 - أما في الدورة الثالثة لعام 2017 تم تشكيل الفريق التنفيذي للأجندة الوطنية وقامت وزارة تنمية المجتمع بدراسة مؤشر التلاحم الأسري والتماسك المجتمعي وتم اختيار العينة من قبل الوزارة وبلغت نسبة مؤشر التلاحم الأسري (75%).
2. كما أكد ممثلو الوزارة بوجود مؤشرات رئيسية أدت إلى ارتفاع مؤشر التلاحم الأسري إلى (91%) عام 2019 تمثلت في الآتي:

أ. العلاقة بين الزوج والزوجة

ب. علاقة الآباء بالأسرة الكبيرة

ج. علاقة الأبناء بالأسرة الكبيرة

د. علاقة الإخوة والأخوات

هـ. ارتفاع طفيف في العلاقة بين الأبناء والوالدين

وتمثلت المؤشرات الفرعية التي أدت إلى ارتفاع مؤشر التماسك الأسري في الآتي:

أ. التواصل المستمر مع أفراد الأسرة الكبيرة

ب. معالجة الخلافات الأسرية بطريقة تحافظ على تماسك الأسرة

ج. علاقة ود واحترام مع الأسرة الكبيرة

د. مرافقة الأبناء والديهم في زيارة الأسرة الكبيرة

هـ. حياة أسرية مستقرة

و. تخصيص وقت محدد لقضائه بين الأزواج

3. أشار ممثلو الوزارة بشأن ضعف العلاقات بين أفراد الأسرة بأنه لوحظ لديهم خلال الندوات التي تم تقديمها ضعف العلاقة بين أفراد الأسرة، نظراً لتحول الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية ، فضلاً عن رغبة بعض الأزواج في الاستقلالية في بداية الحياة الزوجية بالإضافة إلى تباعد المساكن والمناطق ما بين أفراد الأسرة.
4. ردّ ممثلو الوزارة بشأن تزايد اعتماد الأسر على مربيّات الأطفال في تربية الأبناء، بأن العمالة المساندة اختصاص منوط بوزارة الموارد البشرية والتوطين ، كما يوجد تعاون بينهم فيما يخص مربيّات الأطفال وتحديداً في وضع الاشتراطات والمعايير الرئيسية.
5. أوضح ممثلو الوزارة بشأن ارتفاع نسب الطلاق بأن النسب تعتبر ثابتة ولا يوجد فيها ارتفاع أو انخفاض كما أن مفهوم الطلاق يختلف من محاكم إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر بالإضافة إلى قيامهم بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لتصنيف كافة المعلومات المتعلقة بالطلاق.
6. كما أشار ممثلو الوزارة إلى إنشاء المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة بموجب قرار مجلس الوزراء لسنة 2018، والذي يضم أعضاء من مختلف الجهات المعنية بالأسرة والمجتمع، لتحقيق التكامل المطلوب في تطبيق وتطوير وإعادة صياغة السياسات والمشاريع الخاصة بالأسرة في الدولة، بعد الاطلاع على نسب نجاح المبادرات ومراجعة أثرها بشكل دائم.
7. ردّ ممثلو الوزارة بشأن برامج تأهيل المقبلين على الزواج بإعدادهم برنامج تدريبي موحد بالتنسيق مع هيئة تنمية المجتمع بدبي، ودائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة، ومراكز التنمية الاجتماعية في الشارقة، ومؤسسة التنمية الأسرية بأبوظبي للأفراد المقبلين على الزواج من المستفيدين وغير المستفيدين من منحة صندوق الزواج، كما أن البرنامج التدريبي إلزامي للمواطنين واختياري للمقيمين.
8. ردّ ممثلو الوزارة بشأن برامج التوعية من مخاطر الزواج من غير المواطنين وغير المواطنين، بتنفيذ الوزارة العديد من البرامج التوعوية في المجالات التربوية والصحية والنفسية والاجتماعية، حيث بلغت البرامج والورش التوعوية في عام 2020 عدد (675) ورشة، شارك فيها (55.053) مستفيد، كما بلغ عدد الحملات التوعوية (230) حملة شملت الرسائل الإعلامية والحملات المرئية.

كما قامت الوزارة من خلال برنامجها التأهيلي و التوعوي (إعداد) والموجه للشباب والفتيات المقبلين على الزواج بتنظيم عدد (946) دورة استفاد منها (31.676) مستفيدا مما أثر على زيادة حالات الزواج بين المواطنين، حيث بلغت (21%) عام 2019 بزيادة (3%) عن عام 2018.

9. أوضح ممثلو الوزارة بشأن خدمات الاستشارات الأسرية بأن المعنيين في القطاع الاجتماعي يواجهون تحدياً بشأن عزوف الجمهور عن اللجوء لذوي الاختصاص في حل المشكلات الأسرية وعليه تم تكثيف الحملات التوعوية والتوسع في تقديم الخدمات حيث قامت الوزارة بالآتي:

أ. استحدثت الوزارة ضمن (مبادرة تآلف) مجموعة من القنوات لربط الجمهور بمستشارين أسريين متخصصين في مجال الإرشاد الأسري، مثل: خدمة الخط المجاني (800623) لاستقبال طلبات الاستشارات الأسرية خلال أيام العمل من الأحد إلى الخميس من الساعة التاسعة صباحاً وحتى التاسعة مساءً، بالإضافة إلى خدمة تلقي الاستفسارات عبر اللقاء المباشر مع المستشار الأسري في مراكز التنمية الاجتماعية، وخدمة الرد عبر رسائل الواتساب والموقع الإلكتروني و الاتصال المرئي الذي تم استحدثه خلال فترة تفشي جائحة كورونا - كوفيد 19 وتشمل الخدمة جميع أفراد المجتمع من جميع الجنسيات كما تقدم مجاناً وبسرية تامة.

ب. التعاون مع الاتحاد النسائي العام لإطلاق منصة "بوابة الاستشارات الأسرية الموحدة" بدعم من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية وبالتعاون مع عدد من الجهات الاتحادية والمحلية وهي: (وزارة العدل، هيئة تنمية المجتمع في دبي، مؤسسة دبي لرعاية النساء و الأطفال، شرطة أبوظبي، وزارة الداخلية، دائرة القضاء، مركز أبوظبي لإيواء النساء و الأطفال، إدارة مراكز التنمية الأسرية في الشارقة) لتقديم استشارات أسرية مجانية من قبل عدد (46) مستشاراً أسرياً.

ج. استحدثت عدد (4) قنوات لتقديم الخدمة بالإضافة إلى توفير الخدمة في (9) مراكز تابعة للوزارة في الإمارات التالية: (دبي - عجمان - أم القيوين - رأس الخيمة - جلفار - خورفكان - كلباء - الفجيرة - دبا الفجيرة) وتوفير مستشارين أسريين ذوي كفاءة وخبرة بالتعاون مع شركاء الوزارة.

د. تطبيق مبادرة " لا تشلون هم " حيث تقدم هذه الخدمة دعم نفسي لكافة فئات المجتمع.

10. أشار ممثلو الوزارة بشأن ترخيص مزاولي المهن الاجتماعية، بإعداد مسودة مشروع قرار بشأن " ترخيص مزاولي المهن الاجتماعية" بمشاركة الجهات المعنية بالقطاع الاجتماعي في الحكومات المحلية، مع الأخذ بالإعتبار التخصصات المطلوبة والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها في المهنيين، حيث إشتمل القرار على التالي:

- أ. توسيع نطاق ترخيص مزاولي المهن الاجتماعية ليشمل جميع الإختصاصات، لضمان تقديم خدمات ذات مستوى مهني عال.
- ب. توحيد معايير الترخيص، وإختبار الكفاءات والقدرات، المؤهلات العلمية والعملية.
- ج. الأخذ في الإعتبار رفع مستويات المعايير، والكفاءات، والمهارات عند منح الترخيص.
- د. حصر المؤهلات والكفاءات الموجودة من خلال تسجيل الإستشاريين ومنها يتم إجراء تصنيف بناء على الحصر ومن ثم معرفة الفجوات الموجودة والعمل على معالجتها.

المحور الثاني: جهود الوزارة في التنسيق مع الجهات المعنية لإعداد التشريعات والسياسات في شأن تعزيز التلاحم الأسري

حرصت الدولة على إيجاد بيئة تشريعية ملائمة للأسرة تعزز من مكانتها وتحفظ لها حقوقها وتوفر لها الإمكانيات لتحقيق التماسك الأسري، حيث أصدرت القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2019 و المرسوم بقانون اتحادي رقم (29) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005م بشأن الأحوال الشخصية.

إلا أنه تبين من خلال لقاء اللجنة مع ممثلي وزارة العدل ومكاتب المحاماة عدم مواكبة هذا القانون الاتحادي للكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث خلا القانون من نصوص مباشرة وواضحة حول بعض أنواع المنازعات الأسرية، أو التوفيق بين الزوجين بما يخدم مصالح الأبناء أو بعض الإجراءات العملية التي تتطلبها قضايا الطلاق والحضانة والنفقة.

أولاً: حضانة الأبناء

1. تبين للجنة بناء على مخرجات اجتماعاتها مع المعنيين بأن هناك إشكاليات عملية حول موضوع حضانة الأبناء تمثلت في الآتي:

أ. عدم كفاية مدة رؤية المحضون، حيث تبين أن مدة الرؤية لا تتجاوز الساعتين في بعض الأحيان مما يترتب عليه تكبد عناء ومشقة من قبل طالب الرؤية للانتقال لرؤية المحضون لساعات قليلة في ظل منع اصطحابه للمبيت، كما أن ذلك لا يعين على مد جسور المودة بين طالب الرؤية والمحضون خاصة أن بعض الأطفال بطبعهم يصعب ضبطهم خلال عدد معين من الساعات وتركيز انتباههم مع طالب الرؤية.

ب. أهمية توفير المكان الملائم لتنفيذ أحكام الرؤية التي تسهم في ضمان الاستقرار الاجتماعي والنفسي للطفل من خلال إعطائه حقة في رؤية والدية ضمن بيئة آمنة.

ج. قيام بعض أولياء المحضونين باستغلال حق الولاية في حجز جوازات سفر الأبناء والامتناع عن تسليمها لهم حتى بعد إتمامهم السن القانونية.

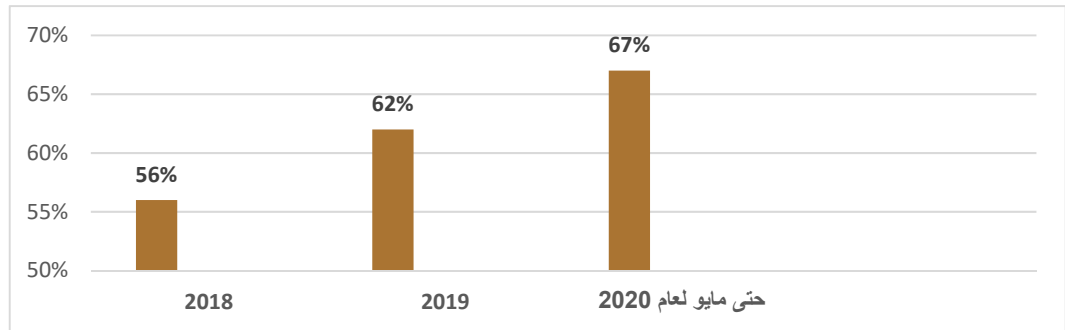
وتحذر اللجنة من أن استمرار مثل هذه الإشكاليات ستؤثر جوهرياً على التلاحم الأسري، كما ستساهم في تعميق الهوة بين الأبوين المنفصلين من جهة وبينهما وبين أطفالهما من جهة أخرى مما سيؤدي إلى ضياع الأبناء وضياع الغاية من الحضانة والولاية التي هدفها رعاية مصلحة الأبناء القاصرين وحمايتهم.

وترى اللجنة أهمية التعاون بين الوزارة الجهات المعنية الاتحادية والمحلية الأخرى لإيجاد حلول لمشكلات الحضانة، وما يترتب عليها من آثار.

ثانياً: دور لجان التوجيه الأسري في التقليل من النزاعات الأسرية

2. تدارست اللجنة دور لجان التوجيه الأسري التابعة لوزارة العدل في النزاعات الأسرية بعدما تلاحظ لديها ارتفاع نسبة المواطنين المحالين للجان التوجيه الأسري من (56%) في عام 2018 إلى (67%) في عام 2020 وذلك بناء على الإحصائيات الواردة من وزارة العدل بالرغم من أن دور التوجيه الأسري في المحاكم يعد مرحلة لاحقة على نشأة النزاع الأسري.

يوضح الرسم البياني النزاعات الأسرية

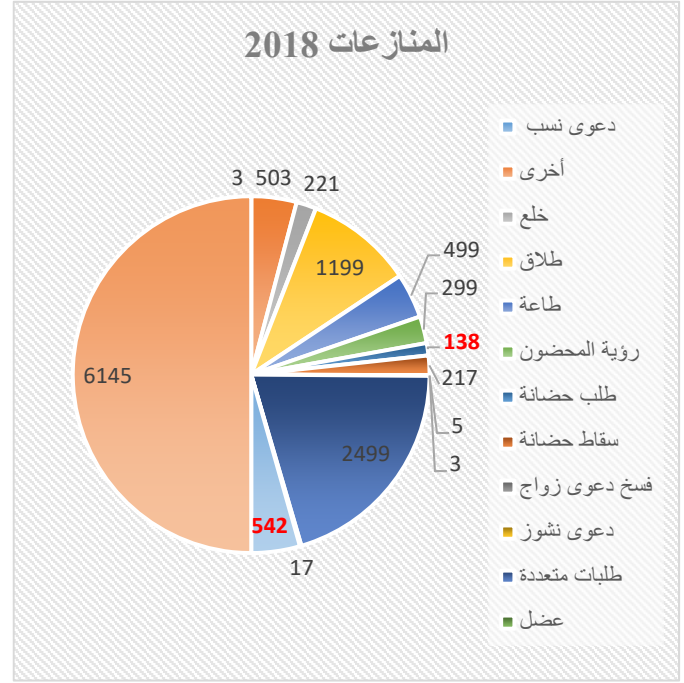
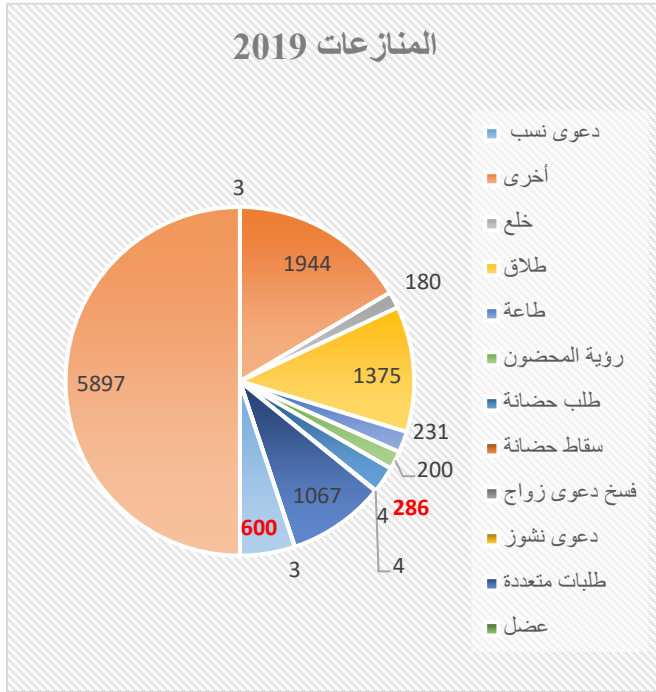


وقد تبين للجنة عدم وجود قاعدة بيانات مركزية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالنزاعات الأسرية الصادرة من المكاتب الاستشارية التابعة للمؤسسات الحكومية المحلية، أو الوزارة، أو المكاتب الاستشارية الخاصة وذلك بسبب غياب أنظمة ومعايير موحدة للاستشارات أو النزاعات الأسرية في المؤسسات ذات العلاقة بالشؤون الأسرية على المستوى الاتحادي والمحلي.

مما أدى إلى عدم الدقة في رصد إجمالي عدد الاستشارات وحالات النزاعات الأسرية الواردة وتصنيفها، سواء كانت استشارات اجتماعية، أو نفسية، أو قانونية.

كما لم يتبين للجنة وجود برامج وورش عمل معنية بالتنسيق بين المؤسسات الأسرية المعنية بالإرشاد الأسري، ووزارة العدل بشأن دراسة الشكاوى الأسرية ومعالجتها قبل إحالتها للجان التوجيه الأسري في المحاكم .

يوضح الرسم البياني إجمالي عدد المنازعات المعروضة على مراكز التوجيه الأسري التابعة لوزارة العدل على مستوى المحاكم الاتحادية التابعة لإمارة (الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة) للأعوام (2018 – 2019)



وتبين للجنة من خلال الرسم البياني الآتي:

1. أن أكثر القضايا الأسرية تصاعداً هي (دعوى الطلاق، ودعوى طلب الحضانة بالإضافة إلى دعوى النفقة)، حيث ارتفعت دعوى الطلاق في عام 2019 إلى عدد (1375) عنه في عام 2018 حيث كانت (1199) دعوى طلاق، وتمثل هذه النسب مؤشرات سلبية بشأن التلاحم الأسري وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من زيادة العوامل المسببة لتفكك الأسرة الإماراتية.
 2. كما ارتفعت دعاوى النفقة في عام 2019م إلى عدد (600) دعوى عنه في عام 2018 حيث بلغت عدد الدعاوى المتعلقة بالنفقة (542) دعوى .
- وتدل هذا النسب على ازدياد المؤشرات السلبية بشأن استقرار واستدامة الأسرة وتماسكها، وكذلك الارتقاء بقدرات الأسرة الإماراتية لبناء أجيال واعدة تتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والوطن .
- وتحذر اللجنة أن ازدياد هذه النسب سيؤدي إلى عدم قدرة الوزارة على تحقيق أهدافها بشأن بناء منظومة أسرية متماسكة بالإضافة إلى ضعف الترابط الاجتماعي بين أفراد الأسرة الإماراتية الواحدة.

ثالثاً: مرصد المخاطر والظواهر الاجتماعية

3. تبين للجنة أهمية إنشاء سجل لرصد وإدارة المخاطر الاجتماعية على المستوى الاتحادي وتقييمها وتأثيرها على الفرد والأسرة والمجتمع، ويعود السبب في ذلك إلى غياب قاعدة بيانات موحدة للربط بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة بحماية الأسرة ورعاية الأطفال. ولعل عدم الدقة في رصد البيانات الإحصائية المتعلقة بإدارة المخاطر الاجتماعية أثار سلباً على عدم قدرة المؤسسات الاتحادية ومن بينها الوزارة على مواجهة الآثار الناجمة عن مشكلات الأسرة وما يمكن أن يتمخض عنها من تداعيات تؤثر مباشرةً على مؤشرات التلاحم الأسري. وتؤكد اللجنة على أهمية إنشاء مرصد لرصد المخاطر والظواهر الاجتماعية بهدف تعزيز آليات التنسيق بين الجهات المعنية بحماية الأسرة، وتطوير أدوات مناسبة وقنوات للتواصل مع مراكز الحماية الأسرية.

رد ممثلي وزارة تنمية المجتمع بشأن المحور الثاني

1. ردّ ممثلو الوزارة بأن القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصية ضمن القوانين المعنية بها وزارة العدل، وقد صدر حديثاً مرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2020 بتعديل القانون المذكور وكذلك المرسوم بقانون رقم (29) لسنة 2020 وهذه التعديلات بحاجة إلى فترة زمنية لدراسة أثرها ومدى معالجتها للمواضيع التي تم التعديل من أجلها.
- وأكد ممثلو الوزارة بأن القانون من اختصاص وزارة العدل، والوزارة تعتبر جهة منسقة معها في المسائل المتعلقة بوزارة تنمية المجتمع .
2. أوضح ممثلو الوزارة بشأن الحضانة، بأنها من المسائل التي نظمها قانون الأحوال الشخصية رقم (28) لسنة 2005 وتعديلاته ومن المسائل التي يعود أمرها إلى السلطة التقديرية للقضاء وبما يحقق مقتضيات مصلحة المحضون.
- وعليه فقد تم إيعاز البرامج التوعوية والتثقيفية لإجراءات وزارة تنمية المجتمع، على أن تنفذ مبادرات توعوية (مُقاسة الأثر) تهدف إلى خلق مجتمع متمكن من أدوات التعايش، يعي بحقوقه ويؤدي واجباته، مثل برنامج "نصفي الآخر" و"أسرتي" و"المجالس في مراكز التنمية الاجتماعية" وخدمة الاستشارات الأسرية "تألف".
3. أوضح ممثلو الوزارة بوجود (وحدة للدراسات والبحوث) لرصد المخاطر الاجتماعية المتعلقة بالأسرة ومن البحوث الدراسات التي قامت بها خلال الفترة (2019 – 2020) تمثلت في الآتي:
 - أ. دراسة احتياجات المواطنين من ذوي الدخل المحدود – تقرير خاص بوزارة تنمية المجتمع والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.
 - ب. دراسة التغير في حجم كبار المواطنين وتصميم الخدمات المناسبة لهم في المجتمع الإماراتي (معرفة خصائص وحجم كبار المواطنين ليتم تصميم وتقديم خدمات تلبي احتياجاتهم في المرحلة المقبلة).
 - ج. دراسة التلاحم الأسري والمجتمعي لعام 2019.
 - د. دراسة إيجابيات إتمام الزواج بدون إقامة حفلات في ظل وجود فيروس كوفيد – 19 المستجد.
 - هـ. دراسة أسس بناء أسرة سليمة و متماسكة في الدولة.
 - و. دراسة نسبة وعي أفراد المجتمع بدور مراكز الاستشارات الأسرية بالتعاون مع جامعة الإمارات.

- كما تقوم الوزارة بمتابعة الأحداث والتطورات الجديدة في المجتمع، ومن الأمثلة على الظواهر الاجتماعية التي تم رصدها خلال وحدة الدراسات و البحوث هي:
- أ. الطلاق باعتباره من أهم التحديات التي يشعر بها المواطنون والتي تؤثر بشكل مباشر في التماسك الأسري، حيث يرى (50.7%) من أفراد العينة أنه يشكل المشكلة الرئيسية الأولى.
 - ب. الزواج من خارج المجتمع الإماراتي.
 - ج. معدل الخصوبة.
 - د. التشجيع على الزواج المبكر.
- كما أشار ممثلو الوزارة بقيامهم حالياً بتأسيس مرصد اجتماعي لرصد كافة الظواهر الاجتماعية وسيتضمن جانب متعلق بالدراسات وجانب متعلق برصد الظواهر سواء في الإعلام أو قنوات برامج التواصل الاجتماعي .

النتائج

باستعراض اللجنة لملاحظاتها التي وردت في المحاور السابقة وردود الحكومة عليها، فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

1. ضعف قدرة بعض الأسر في التوفيق بين المسؤوليات والأدوار الأسرية ومتطلبات العمل المهنية قد يؤثر سلباً على دور الوالدين في تربية الأبناء، ومتابعتهم علمياً والوفاء بالاحتياجات الزوجية.
2. تزايد اعتماد الأسر المواطنة على عمال الخدمة المساعدة في إدارة المنزل وتربية الأبناء، أدى في بعض الحالات إلى غياب التنشئة الدينية والوطنية والاجتماعية، والهوية والولاء الوطني للأبناء.
3. استمرار التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه بعض الأسر الإماراتية يؤثر سلباً على المستهدفات الإستراتيجية المستقبلية للدولة في تماسك الأسرة.
4. ضعف الحوار والتواصل المباشر بين الآباء والأبناء أدى إلى عدم اهتمام بعض الأبناء بمشاكل الأسرة الاجتماعية أو الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم تمسكهم نسبياً بالكثير من القيم والعادات والتقاليد الإماراتية المتأصلة ببعديها الديني والاجتماعي في الأسرة الإماراتية .
5. ارتفاع نسب الطلاق بين المواطنين يمثل خطراً بالغاً على تلاحم الأسرة الإماراتية واستقرارها خاصة في ظل عادات وتقاليد متأصلة ومجتمع يسعى إلى استشراف المستقبل بخطى متسارعة.
6. ضعف البرامج التوعوية والتنقيفية المتعلقة بحماية الأسرة أدت إلى زيادة حالات الطلاق المبكر وازدياد ظاهرة زواج المواطنين من غير المواطنات وزواج المواطنات من غير المواطنين وعدم الدراية والمعرفة بحقوق كل طرف تجاه الآخر.
7. غياب البرامج المعنية بحماية الأبناء من مخاطر استخدام الانترنت، وبرامج التواصل الاجتماعي قد يؤدي إلى ضعف الشعور بالهوية الوطنية الإماراتية لدى بعض الشباب وميل بعضهم إلى التأثر بالثقافات الأجنبية وضعف قيم المسؤولية والانتماء للمجتمع.
8. غياب لوائح تنظيمية لحماية الأطفال من استغلالهم عبر برامج التواصل الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالأعمال التجارية أونشر فيديوهات مسيئة للأطفال لتحقيق الانتشار قد يؤثر على الاستقرار النفسي والاجتماعي للطفل.
9. غياب برامج ومبادرات استراتيجية معنية بتشجيع أصحاب الهمم على الزواج وتكوين أسرة يؤثر على حقوق حياة الأشخاص من أصحاب الهمم والتي كفلها التشريع واللوائح ذات العلاقة والحق في تكوين أسرة وإنجاب الأطفال.

10. ازدياد الإشكالات والتحديات التي تواجه الأسرة الإماراتية في نظام حضانة الأبناء أو النفقة أدى إلى عدم قدرة الوزارة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعنية بالتنمية الاجتماعية المستدامة خاصة مايتعلق منها بإعلاء قيم المحافظة على استقرار واستدامة الأسرة وتماسكها، أو الإرتقاء بقدرات الأسرة الإماراتية لبناء أجيال واعدة
11. عدم القدرة على وضع برامج وخطط عمل مستقبلية تهدف لترح حلول واقعية لمشكلات الأسرة الإماراتية بسبب غياب مرصد لرصد المخاطر والظواهر الاجتماعية.

التوصيات

في ضوء ما تدارسته اللجنة من إشكاليات ونتائج لموضوع التلاحم الأسري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة فإن اللجنة توصي بالآتي:

أولاً: التشريعات

1. إعداد مشروع قانون عام للأسرة يهدف إلى دعم منظومة الأمن المجتمعي من خلال المحافظة على كيان الأسرة وتقوية تماسك أفرادها عن طريق التواصل والحوار البناء، وتوطيد استقرارها بما يتناسب مع الهوية الوطنية الإماراتية والتطورات والمتغيرات العالمية.
2. وضع لوائح تنظيمية تقنن ظهور الأطفال في برامج التواصل الاجتماعي لحمايتهم وإعادة تأهيلهم وفرض جزاءات على الأسر التي تسئ لأطفالها عبر استغلالهم خاصة فيما يتعلق بالأعمال التجارية ونشر فيديوهات مسيئة للأطفال لتحقيق الانتشار بما يضمن حماية حقوق الأطفال من جميع الجوانب وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل " وديمة ".
3. التنسيق مع الجهات المعنية حول إيجاد بدائل بشأن إمكانية تحقيق مرونة في طبيعة وساعات عمل المرأة العاملة خاصة فئة الأمهات.

ثانياً: إنشاء برامج توعوية ومبادرات

4. تصميم برامج توعوية وتثقيفية، ومبادرات، وبرامج عمل متخصصة تستهدف الآتي:
 - أ. الشباب والشابات المقبلين على الزواج لتهيئتهم على تحمل المسؤوليات الزوجية والتوعية بأهمية التوافق الاجتماعي والنفسي مع الطرف الآخر.
 - ب. التدريب والتأهيل على مواجهة المتغيرات والتحديات المختلفة التي تواجهها بعض الأسر الإماراتية مع تكثيف استخدام برامج التواصل الاجتماعي والأساليب التكنولوجية، بما يحقق أسس التوافق بين الزوجين ومهارات التعامل مع الخلافات الأسرية.
 - ج. تفعيل نظام جليسات الأطفال بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الرعاية والأمان للطفل وعدم التأثير على هويته الوطنية الإماراتية.
 - د. توفير اختبار إرشادي أسري نفسي شامل من خلال التنسيق بين المؤسسات المعنية قبل عرض الدعوى على لجان التوجيه الأسري.

٥. توفير برامج خدمات التدخل الاجتماعي للأسر بعد الطلاق لمساندة المطلقين ومساعدتهم على تخطي الأزمة من النواحي النفسية والاجتماعية وإعادة بناء الروابط الأسرية.
٦. تحفيز المؤسسات الاقتصادية والسياحية على تقديم التسهيلات والخصومات التي تخفف أعباء الزواج عن المقبلين عليه.

ثالثاً: الاستشارات الأسرية

٥. تعديل اشتراطات منح التراخيص لمراكز الاستشارات الأسرية، بما يضمن قدرة وكفاءة وجودة أعمال هذه المراكز.
٦. إعداد مذكرات تفاهم بين وزارة تنمية المجتمع والمؤسسات المعنية بالإرشاد الأسري ووزارة العدل يتم بموجبها التعاون والتنسيق لإيجاد آلية عمل تعزز دورهم في حل المشكلات والنزاعات الأسرية، من خلال تلقي الشكاوى الأسرية بصورة أولية من قبل المؤسسات ذات العلاقة بالشؤون الأسرية، ومحاولة معالجتها من الناحية الاجتماعية والنفسية قبل إحالتها للجان التوجيه الأسري في المحاكم.

رابعاً: حضانة الأبناء

٧. إنشاء برامج معنية بالتنسيق بين الوزارة والجهات المعنية الاتحادية والمحلية الأخرى لإيجاد حلول لمشكلات الحضانة وما يترتب عليها من آثار وفقاً لما تقتضيه مصلحة الأبناء.

خامساً: قاعدة البيانات المركزية المتعلقة بقضايا الأسرة

٨. إنشاء قاعدة بيانات مركزية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمختلف القضايا الأسرية، على أن يتم ربط هذه القاعدة بكل المؤسسات والجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالأسرة والطفل.

سادساً: تفعيل دور مرصد المخاطر الاجتماعية

٩. تفعيل دور مرصد المخاطر الاجتماعية وربطه على المستوى الاتحادي لرصد وإيجاد الحلول، وتقييم أثر المخاطر على الفرد والأسرة والمجتمع من عدة جهات نظر تخصصية مثل: المجال الاجتماعي والنفسي والقانوني والتشريعي والاقتصادي وإضافة أية تخصصات أخرى ذات صلة.

سابعاً: حماية الأحداث

10. وضع برامج عمل تطبيقية بالتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات (الأسرية والتعليمية والأمنية) بشأن توعية الأحداث من خلال المراكز المعنية بالأحداث، وتحصين الأطفال من السلوكيات السلبية لتجنّبهم الدخول إلى مراكز رعاية الأحداث.
11. توفير العدد المناسب من الأخصائيين الاجتماعيين النفسيين بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي ووزارة الصحة ووقاية المجتمع.

ثامناً: مراكز إيواء الأطفال ورعايتهم

12. تطوير مركز الشيخ خليفة للرعاية الاجتماعية في إمارة أم القيوين (الاتحادي) لإيواء الأطفال ورعايتهم وتأمين حقوقهم وتقديم الخدمات والبرامج لحمايتهم، والاستشارات اللازمة لهم بما يؤهلهم للاندماج في المجتمع.

تاسعاً: تشجيع أصحاب الهمم على الزواج

13. إعداد برامج تدريبية وتنقيفية لأصحاب الهمم المقبلين على الزواج من بعضهم البعض وللأشخاص المقبلين على الزواج منهم لتحقيق التلاحم والتماسك الأسري.
14. تخصيص أماكن مهيأة للدورات التنقيفية للمقبلين على الزواج من أصحاب الهمم بما يتناسب مع طبيعتهم واحتياجاتهم.
15. تطوير برنامج متكامل للوقاية من الأمراض الوراثية بالتنسيق مع الجهات المعنية وذلك لتجنب الأمراض الوراثية مثل الإعاقات الذهنية والجسدية عبر إجراء الفحوصات الجينية اللازمة قبل الزواج.

مقرر اللجنة

هند العليبي

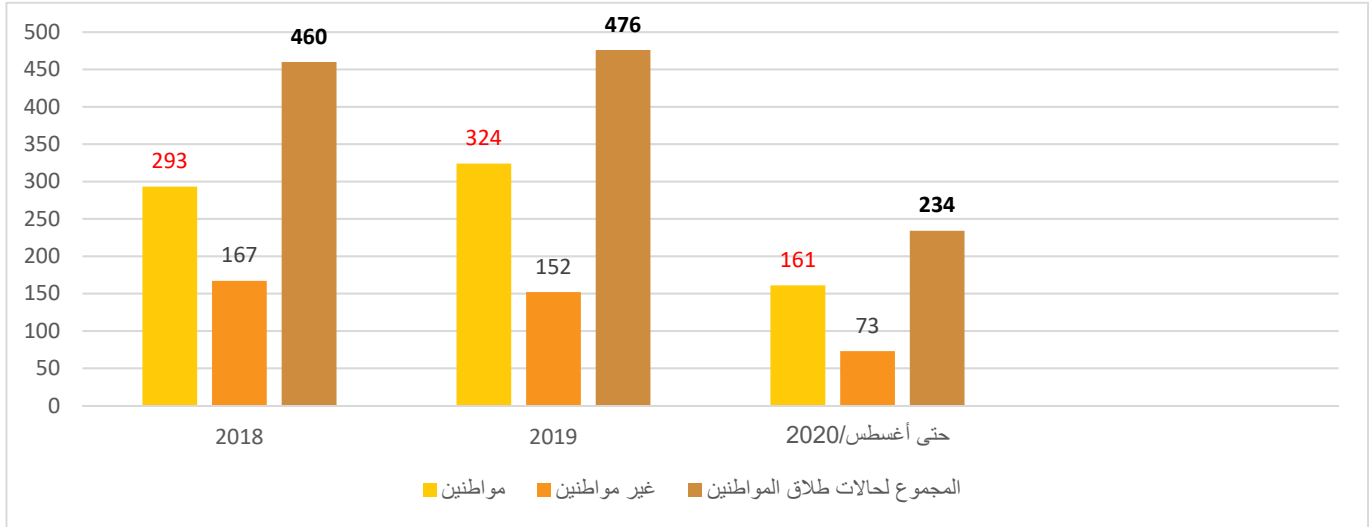
المرفقات

- إجمالي أعداد الزواج والطلاق (للمواطنين وغير المواطنين) خلال الأعوام (2018 – 2019 – 2020).

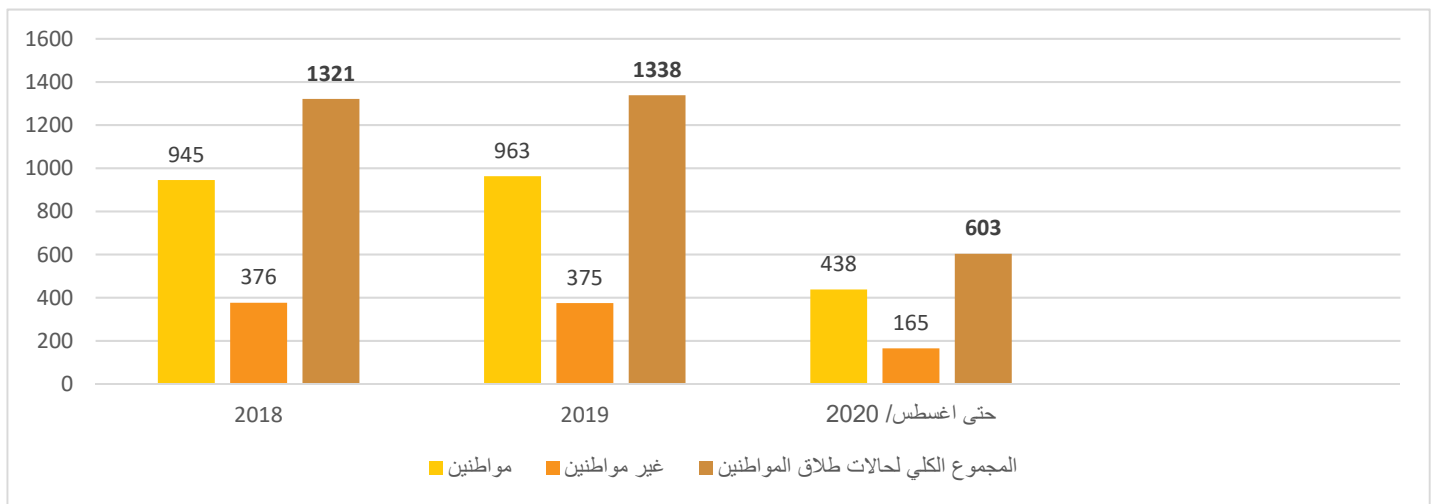
المجموع	حالات طلاق غير المواطنين من غير المواطنات وغير المواطنين	حالات طلاق غير المواطنين من مواطنات وغير المواطنين	حالات طلاق المواطنين من غير المواطنات وغير المواطنين	حالات طلاق المواطنين من مواطنات	المجموع	حالات زواج غير المواطنين من غير المواطنات وغير المواطنين	حالات زواج غير المواطنين من مواطنات	حالات زواج المواطنين من غير المواطنات	حالات زواج المواطنين من مواطنات	العام
4440	1606	193	787	1811	15115	5653	653	1965	6853	2017
4261	1577	184	769	1731	14746	5691	717	1967	6731	2018
4391	1616	183	730	1862	14812	5967	612	1991	6242	2019
1433	607	58	239	529	5915	2169	234	836	2676	النصف الأول من عام 2020

إحصائيات حالات الطلاق والخلع على مستوى المحاكم الاتحادية والمحلية خلال الأعوام (2018 – 2019 – 2020)

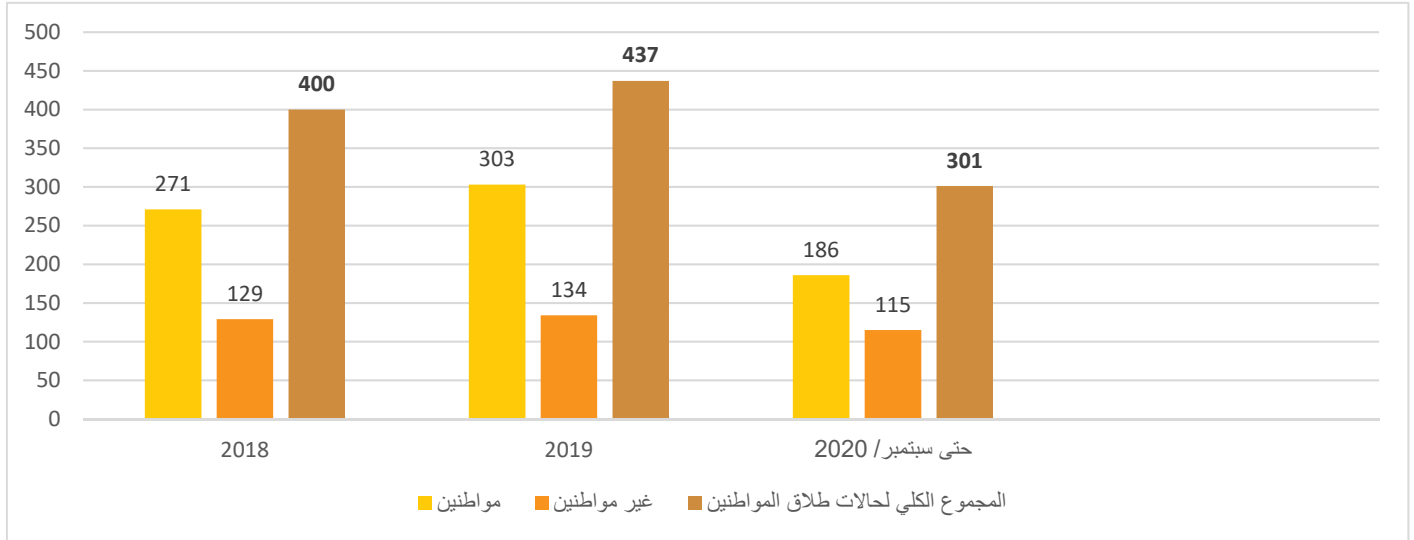
أ. إحصائية حول حالات طلاق على مستوى المحاكم الاتحادية التابعة لإمارة (الشارقة – عجمان – أم القيوين – الفجيرة) خلال الأعوام (2018 – 2019 – ولغاية شهر أغسطس لعام 2020)



ب. إحصائية حول حالات الطلاق من دائرة القضاء بأبوظبي خلال الأعوام (2018 – 2019 – ولغاية شهر أغسطس لعام 2020)



ج. إحصائية حول حالات الطلاق من محاكم دبي خلال الأعوام (2018 – 2019 – ولغاية شهر سبتمبر لعام 2020)



المصادر والمراجع

أولاً: المعلومات الواردة من الجهات المحلية والمحامين والوزارات الاتحادية

1. معلومات وارده مؤسسة التنمية الأسرية بإمارة أبوظبي.
2. معلومات وارده من هيئة تنمية المجتمع – دبي.
3. معلومات وارده من دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة.
4. معلومات وارده من وزارة العدل.
5. معلومات وارده من وزارة تنمية المجتمع.
6. إحصائيات وارده على مستوى المحاكم الاتحادية التابعة لإمارة (الشارقة – عجمان – أم القيوين – الفجيرة) للأعوام (2018 – 2019 – ولغاية شهر أغسطس لعام 2020).
7. إحصائيات وارده من محاكم دبي للأعوام (2018 – 2019 – ولغاية شهر سبتمبر لعام 2020).
8. معلومات وارده من مكاتب المحاماة
أ. المحامي/مختار غريب-رئيس مجلس إدارة مكتب الغريب للمحامين والقانونيين.
ب. المحامي/ عادل بن خلفون-مدير مكتب بن خلفون للمحاماة والاستشارات القانونية
ت. المحامي/ ابراهيم خوري-رئيس مجلس إدارة مكتب ابراهيم خوري للمحاماة
ث. المحامي/د.ابراهيم الملا-رئيس مجلس ادارة مكتب ابراهيم الملا للمحاماة
9. إحصائيات وارده من دائرة المحاكم في رأس الخيمة للأعوام (2018 – 2019 – 2020).

ثانياً: القوانين والكتب والدراسات التحليلية والميدانية

1. القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
2. المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2005م بشأن الأحوال الشخصية.
3. السياسة الوطنية للأسرة – وزارة تنمية المجتمع.
4. استبيان أثر العلاقات الأسرية في الاستقرار الأسري – الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي 2020 – 2021.
5. دراسة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في الإرشاد الأسري – دراسة ميدانية تكشف الوضع العام لتجربة الإرشاد والدور الذي تقوم به الجهات في الإرشاد الأسري بدولة الإمارات – 2013 – إعداد المستشار الأسري/ خليفة محمد المحرزي.
6. دراسة المشكلات والتحديات التي تواجه الأسرة الإماراتية في القرن الحادي والعشرين – دراسة ميدانية على أسر منطقة أبوظبي – مؤسسة التنمية الأسرية – إدارة الدراسات والبحوث – مارس 2019.
7. دراسة تحليل واقع وضع الأسرة في إمارة أبوظبي والتوجهات المستقبلية – مؤسسة التنمية الأسرية – فريق عمل الاستراتيجية الوطنية للأسرة في إمارة أبوظبي.
8. نظرة استشرافية للخدمة الاجتماعية والنفسية في دولة الإمارات – مؤسسة وطني الإمارات.

كشف حضور الجهات الخارجية للجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية لمناقشة موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة "

وزارة العدل

سعادة المستشار/جاسم سيف بو عصبه - مدير دائرة التفتيش القضائي عبدالناصر الشحي-رئيس محكمة محكمة استئناف

مكاتب المحاماة

المحامي/مختار غريب-رئيس مجلس إدارة مكتب الغريب للمحامين والقانونيين

المحامي/ عادل بن خلفون-مدير مكتب بن خلفون للمحاماة والاستشارات القانونية

المحامي/ ابراهيم خوري-رئيس مجلس إدارة مكتب ابراهيم خوري للمحاماة

المحامي/د.ابراهيم الملا-رئيس مجلس ادارة مكتب ابراهيم الملا للمحاماة

الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

سعادة / عبدالله ناصر لوتاه - المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

سعادة / محمد حسن أهلي - المدير - التنفيذي لقطاع الإحصاء والبيانات الوطنية

سعادة / حنان منصور أهلي -المدير التنفيذي لقطاع التنافسية

السيدة / سمية خلفان الحكيم - مديرة إدارة الاتصال الحكومي

السيدة/ مروة محمد طيب - تنفيذي مشاريع أول بالهيئة

ممثلو مكاتب الاستشارات الأسرية الحكومية والخاصة

سعادة / حصة عبد الرحمن تملك - وكيل الوزارة المساعد لقطاع التنمية الاجتماعية

سعادة / منى عجيف الزعابي - وكيل الوزارة المساعد لقطاع الخدمات المساندة

السيدة/ علياء الجوكر - مدير إدارة التنمية الأسرية

المستشار / سليمان المازمي - مدير إدارة الاستراتيجية والمستقبل بالإنبابة

السيدة / سارة عبد الهادي - خبير إدارة الاستراتيجية والمستقبل

المستشار / علي السيد - مدير إدارة الشؤون القانونية

السيدة/ عايذة الوردس- نائب مدير شعبة الدراسات والبحوث والإحصاء

السيد/ يوسف الشحي - مدرب ومستشار أسري

الدكتورة / فكرية محمود -مدرب ومستشار أسري

السيدة/ مهرة آل مالك -مدرب ومستشار أسري

هيئة تنمية المجتمع بدبي

السيد/ حريز المر بن حريز- المدير التنفيذي لقطاع التنمية و الرعاية الاجتماعية

الدكتور/ عبدالعزیز الحمادي - مدير إدارة التلاحم الأسري

مؤسسة التنمية الاسرية بأبوظبي

سعادة /مريم محمد الرميثي- مدير عام مؤسسة التنمية الأسرية

دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة

خلود أحمد النعيمي- المدير التنفيذي لقطاع خدمة المجتمع

جاسم محمد الحمادي-مدير إدارة المعرفة

وزارة تنمية المجتمع

سعادة / ناصر إسماعيل -الوكيل المساعد لشؤون قطاع الرعاية الاجتماعية

سعادة/ حصة تهمك -الوكيل المساعد لشؤون قطاع التنمية الاجتماعية

سعادة/ منى عجيف -الوكيل المساعد لشؤون قطاع الخدمات المساندة

الدكتور /علاء عيابنة -مستشار قانوني

سعادة/ حسين الشيخ -مستشار في وزارة تنمية المجتمع

المستشار / علي السيد -مستشار قانوني

السيدة/ علياء الجوكر - مدير إدارة التنمية الأسرية

السيدة / آمنة الدحيل - نائب مدير إدارة الإستراتيجية والمستقبل

السيدة/ ليلى الزرعوني - مدير مركز تنمية الاجتماعية

السيدة/ وحيدة خليل -مدير إدارة منح الزواج

ملحق رقم (4)

العرض المقدم من معالي وزيرة تنمية المجتمع
حول موضوع
التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة



الإمارات العربية المتحدة
وزارة تنمية المجتمع



جهود وزارة تنمية المجتمع نحو
أسرة متماسكة.. مجتمع متلاحم



أسرة متماسكة..مجتمع متلاحم

عملت وزارة تنمية المجتمع خلال السنوات القليلة الماضية على تأكيد رؤية "أسرة متماسكة..مجتمع متلاحم" بحزمة مبادرات وسياسات وتشريعات تعزز ترابط الأسرة الواحدة وتضمن جودة حياة أفضل لجميع أفرادها، وذلك بسرعة وصول وإيصال الخدمات الاستباقية إلى الفئات المستهدفة، وإطلاق المبادرات النوعية التي تواكب المتغيرات والمستجدات الاجتماعية في إطار رؤية عمل تنمية توضع الأسرة في دائرة الاهتمام دائماً.



خلال السنوات الثلاث الماضية، أطلقت الوزارة العديد من السياسات والمبادرات والبرامج التي تدعم تماسك الأسرة وتلاحم المجتمع وتضمن تقديم أفضل الخدمات لجميع الفئات.

2020

2019

2018

• النادي النهاري

• تطوير خدمة مسرة

• تطوير منظومة منح الزواج

• تطوير برنامج إعداد (عن بعد)

• الأعراس الجماعية (الافتراضية)

• تألف لايف

• إطلاق مشروع مشاغل لأصحاب الهمم (عن بعد)

• إشهار الجمعيات المتعلقة بالأسرة

• مبادرة نحن أهلكم

• برنامج القدرات لكبار المواطنين

• إطلاق استبيان حالة جودة الحياة بدولة الإمارات

• مبادرة لاتشلون هم للدعم النفسي

• مستشارك المالي لدعم الأسرة اقتصادياً

• سياسة حماية الأسرة

• كود الإمارات للبيئة المؤهلة

• خدمة نوصلكم (لكبار المواطنين)

• سياسة حماية أصحاب الهمم من الإساءة

• القانون الاتحادي لكبار المواطنين

• إنجاز مسح دخل وإنفاق الأسرة

• المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة

• دليل توظيف أصحاب الهمم

• منح اختصاصي حماية الطفل صفة مأموري

الضبط القضائي

• السياسة الوطنية للأسرة

• سياسة عمل أصحاب الهمم

• السياسة الوطنية لكبار المواطنين

• اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الطفل (وديمة)

• دعم أسر المسجونين وذوي الدخل المحدود

• منصة توظيف لأصحاب الهمم

• مبادرة مساعي الخير

• **مبادرات الأسرة:**

• برنامج إعداد، الاستشارات الأسرية (تألف)،

• منح الزواج،

• الأعراس الجماعية، برامج الأسر المنتجة



أبرز مبادرات السياسة الوطنية للأسرة



الزواج

• **برنامج إعداد:** محاضرات لإعداد وتأهيل المقبلين على الزواج على تحمل المسؤولية، ويستهدف البرامج جميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى إلزامية البرامج للمستفيدين من منحة الزواج. ومن المتوقع أن يساهم البرنامج في خفض نسب الطلاق في المجتمع، بعد أن أثبت برنامج "إعداد" فعاليته في خفض نسب الطلاق بين المستفيدين من منح الزواج من 14% في العام 2015 إلى 4% في العام 2020، وتم تنفيذ عدد (25) دورة في عام 2018 استفاد منها 3854 ، وفي عام 2019 (32) دورة تدريبية استفاد منها 4952 شخص، وفي عام 2020 بلغ عدد الدورات المنفذة 32 دورة استفاد منها 6195.

• **نصفي الآخر:** ورش توعوية للشباب من فئتي المقبلين وحديثي الزواج على تحمل المسؤوليات وأداء حقوق الطرف الآخر ولقد بلغ عدد الورش 28 ورشة وعدد المستفيدين (4112) حتى عام 2020.



الزواج

• **مستشارك المالي:** برنامج متكامل يهدف إلى تعزيز الوعي المالي لدى الأسرة والمجتمع ونشر ثقافة التخطيط المالي السليم والتقليل من الاستهلاك غير المخطط له وذلك عن طريق تقديم الاستشارات المالية والورش التدريبية كما أن هناك عدد من القنوات لتقديم المبادرة واستفاد منها عدد (4722).

• **برنامج أسرتي:** برنامج توعوي لتعزيز وعي أفراد المجتمع باستقلالية الأسرة وبلغ عدد المشاركين (9855).

• **حملات توعوية عن الصحة الإيجابية:** مبادرة تركز على رفع مؤشر الخصوبة وزيادة الانجاب لدى الأسر المواطنة بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع والهيئات الصحية والجمعيات ذات النفع العام حيث استفاد منها عدد (292) حتى عام 2020 ، كما تم إعداد فيديوهات توعوية لقنوات التواصل الاجتماعي بالإضافة لعرضها ضمن برنامج إعداد للمقبلين للزواج.



العلاقات الأسرية

- **خدمات الاستشارات الأسرية (تألف):** استشارات أسرية مجانية عبر القنوات الرسمية للوزارة، لجميع أفراد المجتمع من جميع الجنسيات وذلك لتوجيه الأفراد بسبل حل الخلافات الزوجية والأسرية وغيرها حيث بلغ عدد الاستشارات الأسرية (1344) حتى عام 2020.
- **برنامج المجالس في مراكز التنمية الاجتماعية:** طرح ومناقشة القضايا التي من شأنها التأثير على التماسك والترابط الأسري حيث بلغ عدد المستفيدين (698).
- **مبادرة "تألف لايف":** حلقات أسبوعية متنوعة ذات الطابع الاجتماعي في المجالات الأسرية والصحية والتدريب الحياتي، عبر خاصية البث الحي في "الانستجرام" التابع للوزارة، حيث بلغ عدد الحلقات المنفذة (42) حلقة، بواقع (21.319) مشاهدة خلال عام 2020.



التوازن في الأدوار

• **ورشة توعوية لأولياء الأمور حول حقوق الأبناء الأسرية:** وذلك بالاستناد على الأحكام والقواعد المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 في شأن حقوق الطفل وديمة ، والتي بلغ عددها خلال (3) سنوات 32 ورشة ، وما زال البرنامج مستمر وفق ما هو مدرج في الخطة التشغيلية.

- **مبادرة معكم دائماً:** برنامج توعوي / تثقيفي موجه للأبناء حول دور الأب في الأسرة وبلغ عدد المستفيدين (406) مشارك.
- **مبادرة عطاء أم:** برنامج توعوي / تثقيفي موجه للأبناء حول دور الأم في الأسرة واستفاد منها عدد (4314) مشارك.
- **مبادرة للأبناء دور:** برنامج يركز على دور الأبناء ومسؤولياتهم تجاه الأسرة والمجتمع حيث بلغ عدد المستفيدين (283) مشارك.
- **الأسر أحادية الرعاية:** برامج توعوية موجهة إلى حالات الترمول والطلاق لتوعيتهم بطرق التعايش والتكيف مع الأوضاع المستجدة. حيث تم تنفيذ عدد (27) ورشة، استفاد منها (691) مشارك حتى عام 2020.

بلغ عدد المستفيدين من برامج السياسة الوطنية للأسرة (5572) مشارك حتى عام 2020



رعاية الأطفال

- **برنامج تدريبي للأطفال (كيف تقول لا لمن يؤذيك):** تدريب الأطفال الواقعين في سن الطفولة المبكرة على طرق عدم قبول الإساءة،
- **طفولتهم أمانه بأيدينا:** برنامج مصمم لفئة الأطفال بهدف نشر المعرفة وتوعيتهم وتمكينهم من حماية أنفسهم من الإساءة، ووقايتهم من التقنيات الحديثة.
- **الدفاع عن النفس:** برنامج يعمل على تثقيف الأطفال بأهم أساليب الدفاع عن النفس،
- **مبادرة تهدف إلى تمكين أسر الأحداث:** وتهدف هذه المبادرة إلى دعم وتمكين أسر الأحداث ممن لديهم ضعف في الحالة الاقتصادية حيث بلغ عدد الأسر التي تم تقديم الدعم لها (23) أسرة.
- **برنامج يهدف إلى التوعية بالثقافة العدلية والأخلاقية:** ويهدف إلى التوعية بتجنب الوقوع في الجنوح، وتم تنفيذ عدد (80) ورشة توعوية استهدفت الأحداث بالتعاون مع إدارة الدعم الاجتماعي بوزارة الداخلية.



رعاية الأطفال

• برنامج توعية موجه للأسر لحماية أبنائهم من آفة المخدرات: حيث تم تنفيذ عدد (40) ورشة توعوية.

• برنامج صاحب صاحب: يستهدف الناشئين المنتسبين للنادي الرياضية والثقافية لتعريفهم بطرق اختيار الصديق المناسب تجنباً للأفكار المتطرفة التي يمكن أن يقعوا ضحيتها.

• برنامج لا أقبل: لتدريب الأطفال الواقعيين في سن الطفولة المبكرة على طرق عدم قبول الإساءة، والوسائل المناسبة التي يمكن أن يلجؤوا إليها في حال تعرضهم لأي نوع من أنواع الإيذاء، من خلال استخدامهم للعبة هادفة.



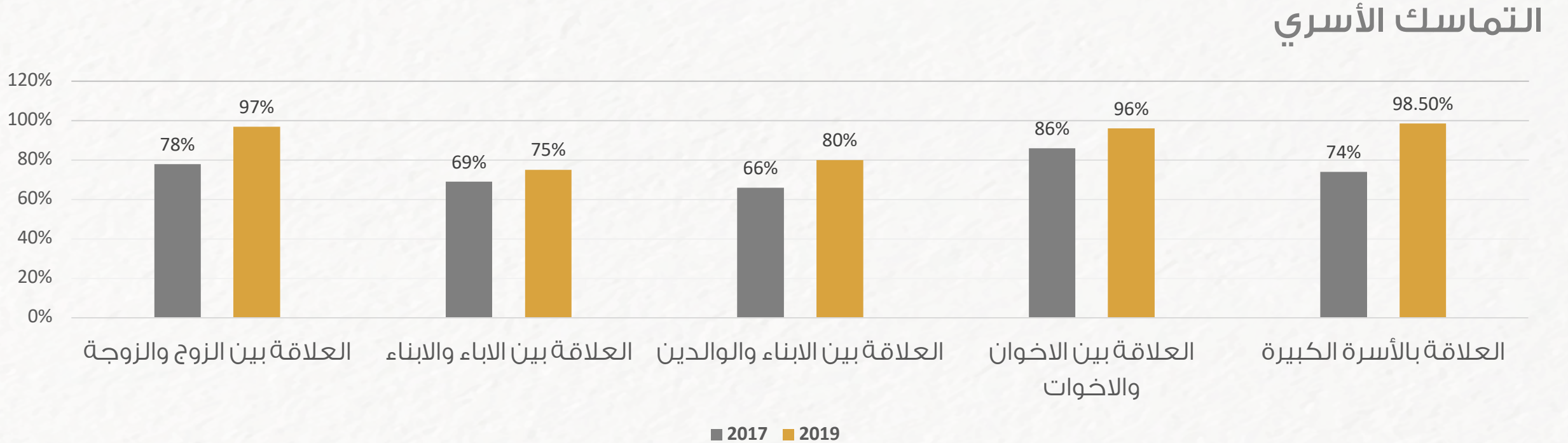
أبرز الدراسات المتعلقة بالأسرة

سعت وزارة تنمية المجتمع إلى توفير عدد من الدراسات والاستبيانات لقياس الواقع الاجتماعي ومواكبة المستجدات بما يفضي لرصد نتائج ومؤشرات تعزز رؤية العمل الاجتماعي في قادم السنوات.

- دراسة "احتياجات المواطنين من ذوي الدخل المحدود تقرير خاص لوزارة تنمية المجتمع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2019 .
- دراسة التلاحم الأسري والمجتمعي للعام 2019. (الفريق التنفيذي لدراسة التلاحم الأسري والمجتمعي في الوزارة).
- دراسة إيجابيات إتمام الزواج بدون إقامة حفلات زفاف في ظل وجود فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"
- دراسة أثر كوفيد 19 على أفراد المجتمع في دولة الإمارات.

تم إعداد دراسة مؤشر التلاحم الأسري والمجتمعي بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وجامعة الإمارات لعينة ممثلة لمواطنين الدولة حسب الإمارة حيث بلغت عينة الدراسة لمواطني الدولة 3713.

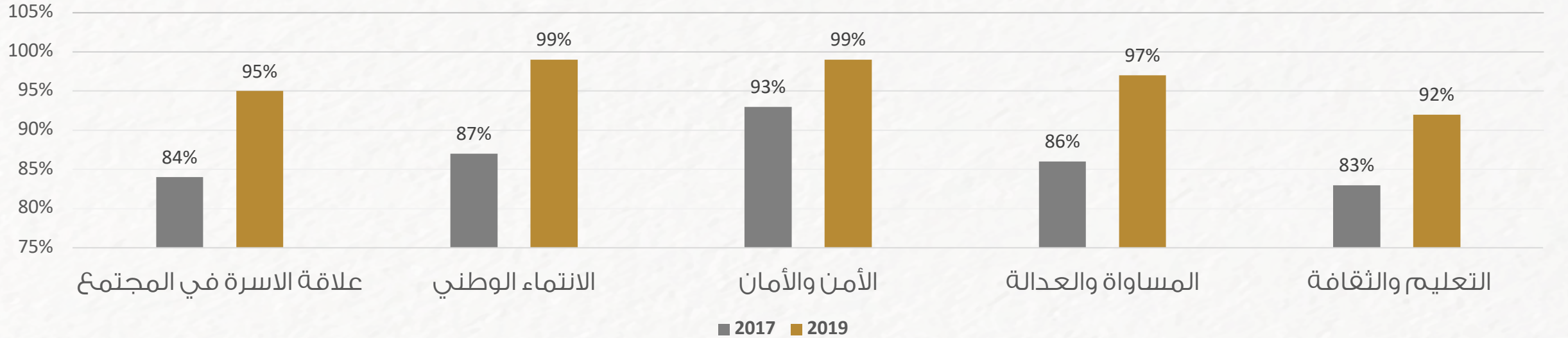
نتائج محاور مؤشر التماسك الأسري لعامي 2017 / 2019 حسب المحاور



تم إعداد دراسة مؤشر التلاحم الأسري والمجتمعي بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وجامعة الإمارات لعينة ممثلة لمواطنين الدولة حسب الإمارة حيث بلغت عينة الدراسة لمواطني الدولة 3713.

نتائج محاور مؤشر التماسك الأسري لعامي 2017 / 2019 حسب المحاور

التلاحم المجتمعي





الحملة الترويجية لمبادرة الاستشارات الأسرية

قامت الوزارة بتنفيذ عدد من البرامج والحملات الإعلامية والتسويقية بشأن أهمية دور مكاتب الاستشارات الأسرية في مواجهة المشكلات الأسرية والتخفيف منها ونستعرض أبرز الإحصائيات المتعلقة بالترويج الإعلامي:

34

خبر



عدد الأخبار الصحفية

14

مقابلة



عدد المقابلات الإذاعية والتلفزيونية

93

منشور



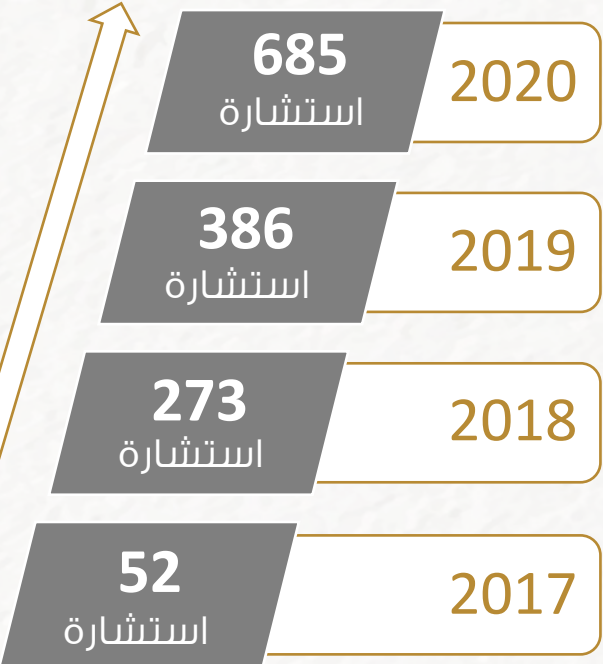
عدد المنشورات عبر انستغرام

130

تغريدة



عدد التغريدات عبر تويتر



زيادة إقبال أفراد المجتمع على خدمة الاستشارات الأسرية بنسبة تفوق 200%

وذلك نتيجة لتنفيذ عدد كبير من الحملات التوعوية المتنوعة حيث بلغ إجمالي التغطية 271 تغطية إعلامية.

كما أن عدد الاستشارات الأسرية وصلت عام 2020 إلى 685 استشارة.



شكراً

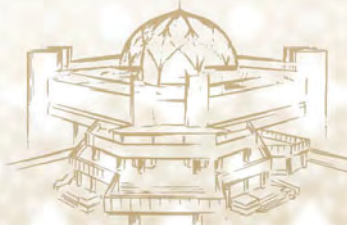
ملحق رقم (5)

ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس
بجلسته الثانية عشرة المعقودة
بتاريخ 2021/5/25

ملخص الجلسة الثانية عشرة
من
دور الانعقاد العادي الثاني في الفصل التشريعي السابع
عشر

2021 / 05 / 25 م

قسم الجلسات - إدارة الجلسات واللجان



- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية:

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الحادية عشرة المعقودة بتاريخ 2021/4/27 .

البند الثالث : الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة :

1. مرسوم اتحادي رقم (38) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية .
2. مرسوم اتحادي رقم (39) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية .
3. مرسوم اتحادي رقم (40) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة و تركمانستان .
4. مرسوم اتحادي رقم (41) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين الدولة و تركمانستان بشأن تسليم المجرمين .
5. مرسوم اتحادي رقم (42) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية .
6. مرسوم اتحادي رقم (43) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية جنوب أفريقيا .
7. مرسوم اتحادي رقم (44) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية لنقل الأشخاص المحكوم عليهم بين الدولة و جمهورية كازاخستان .
8. مرسوم اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية لنقل الأشخاص المحكوم عليهم بين الدولة و أستراليا .
9. مرسوم اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية استثمار ثنائية بين الدولة و جمهورية ليبيريا .
10. مرسوم اتحادي رقم (47) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين الدولة و جمهورية غامبيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
11. مرسوم اتحادي رقم (48) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية اندونيسيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .

12. مرسوم اتحادي رقم (49) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية غينيا بيساو لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
13. مرسوم اتحادي رقم (50) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية المقر للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية بين حكومة الدولة وصندوق النقد العربي .
14. مرسوم اتحادي رقم (51) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية الكاميرون في شأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهما .
15. مرسوم اتحادي رقم (52) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية هندوراس في شأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهما .
16. مرسوم اتحادي رقم (53) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة مملكة تايلاند بشأن الإعفاء المتبادل من تأشيرة الدخول المسبقة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية / الخاصة .
17. مرسوم اتحادي رقم (54) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة بولندا في مجال النقل البحري .

البند الرابع : الرسائل الواردة للمجلس :

1. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن طلب المجلس الوطني الاتحادي الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب " .
2. رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس – وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع "سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس " .

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي/ ناصر بن ثاني الهاملي – وزير الموارد البشرية والتوطين من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الشحي حول "إلغاء ترخيص مركز توافق" .
2. سؤال موجه إلى معالي/ نورة بنت محمد الكعبي – وزيرة الثقافة والشباب من سعادة العضو/ عبيد خلفان الغول السلامي حول "الرقابة على المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام الالكترونية

(منصات التواصل الاجتماعي) وقت الأزمات".

3. سؤال موجه إلى معالي/ حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع من سعادة العضو/

ناعمة عبدالرحمن المنصوري حول "التأمين الصحي لأصحاب الهمم".

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة .

(مرفق تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية)

البند السابع : مشروع ميزانية المجلس الوطني الاتحادي للسنة المالية 2022.

البند الثامن : ما يستجد من أعمال :

- الخلاصة:

- تضمنت الجلسة عدد (3) أسئلة حيث بدأ المجلس بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول " إلغاء ترخيص مركز توافق " وقد أكد معالي / وزير الموارد البشرية والتوطين في معرض إجابته عنه على أن إلغاء تراخيص مراكز توافق لا تعني توقف الخدمة التي تقدمها هذه المراكز، بل حرصت الوزارة على توفير قنوات عدة تتيح لأطراف العلاقة الحصول على الاستشارات وتقديم الشكاوى العمالية والحصول على الخدمات وفق أعلى المعايير التي تضمن الحقوق العمالية وتحقق سعادة المتعاملين.

- في حين طالب سعادة العضو في تعقيبه بتوفير رقم مجاني لتلقي استفسارات وشكاوى العمال لعدم مقدرة العمال على تحمل تكاليف المكالمات، والعمل على سرعة معالجة الشكاوى وذلك خلال (48) ساعة من تلقاها.

- وفيما يتعلق بمناقشة السؤال الثاني الذي كان حول " الرقابة على المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام الإلكترونية (منصات التواصل الاجتماعي) وقت الأزمات " فقد أجابت عنه معالي / وزيرة الثقافة والشباب برد كتابي أوضحت فيه أنه ليس من اختصاص الوزارة الرقابة على المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام الإلكترونية.

- في حين طالب سعادة العضو بإعادة توجيه السؤال إلى معالي / وزيرة الثقافة والشباب وشطب (منصات التواصل الاجتماعي) بموضوع السؤال ليكون مسماه الرقابة على المحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام ليكون ضمن اختصاصات الوزارة.

- وبخصوص مناقشة السؤال الثالث الذي كان حول " التأمين الصحي لأصحاب الهمم " فقد أكدت معالي / وزيرة تنمية المجتمع في معرض إجابته عنه على أن وزارة الصحة ووقاية المجتمع هي الجهة المعنية بتقديم الخدمات والرعاية الصحية لأصحاب الهمم من توفير علاج وتأهيل وأجهزة طبية مساندة وذلك وفق القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م في شأن حقوق المعاقين وتعديلاته.

- في حين طالبت سعادة العضوة في تعقيبها بإصدار تأمين صحي شامل وموحد لأصحاب الهمم لتخفيف معاناة أصحاب الهمم وعائلاتهم.

- ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة " وقد أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها: التساؤل عن قيام الوزارة بإعداد دراسات عن تأثير التباعد الاجتماعي على التماسك والتواصل الأسري وخاصة أثناء جائحة كوفيد (19).

- وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة فقد أكدت على وجود دراسة تعدها الوزارة حالياً بشأن أثر جائحة كوفيد (19) على العلاقات الأسرية في الإمارات والتي سيتم إطلاق العديد من المبادرات بعد الانتهاء منها واستخراج نتائجها.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة " إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- واختتم المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة مشروع ميزانية المجلس الوطني الاتحادي للسنة المالية 2022 ، وقد وافق المجلس عليه في جلسة سرية.

- وقائع الجلسة:

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثانية عشرة في دور انعقاده العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وست وثلاثين دقيقة صباحاً بتاريخ 13 شوال سنة 1442 هـ الموافق 25 مايو 2021م، برئاسة معالي/ صقر غباش -رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي / حصة بنت عيسى بوحميد – وزيرة تنمية المجتمع ، و معالي/ ناصر بن ثاني الهاملي – وزير الموارد البشرية والتوطين.

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول " إلغاء ترخيص مركز توافق " المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الشحي إلى معالي/ ناصر بن ثاني الهاملي – وزير الموارد البشرية والتوطين، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على أن إلغاء تراخيص مراكز توافق لا تعني توقف الخدمة التي تقدمها هذه المراكز، بل حرصت الوزارة على توفير قنوات عدة تتيح لأطراف العلاقة الحصول على الاستشارات وتقديم الشكوى العمالية والحصول على الخدمات وفق أعلى المعايير التي تضمن الحقوق العمالية وتحقق سعادة المتعاملين.

- التنويه إلى أن عقود مراكز الخدمة هذه تخضع لقرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2019 بشأن لائحة المشتريات وإدارة المخازن في الحكومة الاتحادية وهي عقود سنوية قابلة للتجديد وقد قامت الوزارة قبل انتهاء مدة العقد بإخطار أصحاب المراكز برغبتها في عدم التجديد.

- الإشارة إلى أن عدم تجديد تراخيص مراكز الخدمة "توافق" جاء نتيجة لما اتخذته الحكومة من تدابير وإجراءات في إطار تعاملها مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

- التأكيد على أن الوزارة حريصة على حماية المستثمرين والوفاء بالالتزامات حيث تحملت الوزارة التكاليف والمصروفات لجميع مراكز الخدمة "توافق" منذ انطلاق خدماتها وذلك بدفع أكثر من (70) مليون درهم سنوياً للمستثمرين من أصحاب هذه المراكز.

- الإشارة إلى أنه قد تم توجيه المواطنين العاملين في مراكز الخدمة "توافق" للتسجيل في بوابة التوظيف الخاصة بالوزارة للمواطنين الباحثين عن عمل وفقاً للإجراءات المتبعة للمواطنين الباحثين عن عمل وذلك بهدف توفير فرص العمل المناسبة لهم.

- التأكيد على أن الوزارة حريصة على ضمان حقوق الموردين والوفاء الأمثل بالتزاماتها في العقود المبرمة معهم ومراعاة كافة النظم والقوانين السارية.

- التنويه إلى أن الوزارة حافظت على جودة الخدمة المقدمة من خلال تطوير نموذج للعمل عن بعد، كما أتاحت الوزارة لطرفي العلاقة عدة قنوات لتلقي الاستشارات والشكاوى العمالية وتقديم الخدمة بدون مقابل.

- في حين كانت أهم الأفكار والملاحظات التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الاستفسار عن نسبة التوظيف في مركز الاتصال وخدمة العملاء الذي أنشأته الوزارة لتلقي شكاوى العمال واستفسارات العمال، حيث يبلغ عدد العاملين في ذلك المركز (200) موظف يشكل عدد المواطنين العاملين فيه (70) موظفاً مقابل (130) موظفاً غير مواطن.

- المطالبة بتوفير رقم مجاني لتلقي استفسارات وشكاوى العمال لعدم مقدرة العمال على تحمل تكاليف المكالمات، والعمل على سرعة معالجة الشكاوى وذلك خلال (48) ساعة من تلقاها.

- وقد اكتفى سعادة العضو / أحمد عبدالله الشحي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرة واحدة.

- أما ما يتعلق بمناقشة السؤال الثالث الذي كان حول " التأمين الصحي لأصحاب الهمم " المقدم من سعادة العضوة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري إلى معالي / حصة بنت عيسى بوحميد - وزيرة تنمية المجتمع فقد أوضحت معاليها في معرض إجابتها عنه الآتي:

- الإشارة إلى أن وزارة الصحة ووقاية المجتمع هي الجهة المعنية بتقديم الخدمات والرعاية الصحية لأصحاب الهمم من توفير علاج وتأهيل وأجهزة طبية مساندة وذلك وفق القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م في شأن حقوق المعاقين وتعديلاته.

- هناك مشروع لتعديل القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م في شأن حقوق المعاقين وتتضمن مسودة المشروع توفير منظومة التأمين الصحي لأصحاب الهمم من خلال تقديم الخدمات العلاجية والتأهيل في المراكز الصحية وتوفير الأجهزة الطبية المساندة لهم.

- التنويه إلى أنه قد تمت متابعة هذه التوصية من قبل اللجنة العليا لتقديم الخدمات لأصحاب الهمم وتم من خلالها توجيه وزارة الصحة ووقاية المجتمع لتقديم كافة الخدمات الصحية اللازمة لأصحاب الهمم.

- قامت الوزارة بتوفير بطاقة فزعة لتقديم خصومات لأصحاب الهمم في العديد من الجهات والتي من ضمنها خدمة الرعاية الصحية وتوفير الأجهزة الطبية المساندة لبعض حالات أصحاب الهمم بأسعار مناسبة.

- في حين كانت أهم الأفكار والملاحظات التي أكدت عليها سعادة العضوة في تعقيبها على رد معالي الوزيرة هي:

- الإشارة إلى عدم وجود تأمين صحي موحد على مستوى الدولة لأصحاب الهمم يشمل العلاج والتأهيل وتوفير الأجهزة الطبية المساندة.

- المطالبة بإصدار تأمين صحي شامل وموحد لأصحاب الهمم لتخفيف معاناة أصحاب الهمم وعائلاتهم.

-الاستفسار عن دور الوزارة في متابعة وتنفيذ توصية إصدار نظام تأمين صحي لأصحاب الهمم في المستشفيات والمراكز الخاصة بحيث يشمل العلاج والتأهيل وتوفير الأجهزة الطبية المساندة والتي صدرت عن المجلس إثر مناقشة موضوع" سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن الخدمات المقدمة لأصحاب الهمم" في الجلسة الثامنة من دور الانعقاد العادي الرابع في الفصل التشريعي السادس عشر المعقودة بتاريخ 2019/2/5م.

- التنويه إلى معاناة أهالي أصحاب الهمم من تكاليف الرعاية الصحية لذويهم وخاصة ما يتعلق بحاجة بعض الحالات لأجهزة طبية ورعاية لا تتوفر في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية.

- وقد اکتفت سعادة العضوة / ناعمة عبدالرحمن المنصوري بالرد المقدم من معالي الوزيرة بعد التعقيب عليها مرتين.

- كما ناقش المجلس موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة " وقد كانت أبرز الاستفسارات والملاحظات التي طرحها أصحاب السعادة الأعضاء فيه هي:
- التساؤل عن معايير قياس مؤشر التلاحم الأسري والذي بلغ ما نسبته (91%) في عام 2019 م .
- الاستفسار عن أهم التحديات المؤثرة على مؤشر قياس التلاحم الأسري في الدولة.
- التساؤل عن خطة الوزارة بشأن تأهيل المرشدين الأسريين العاملين في خدمات الاستشارات الأسرية.
- الاستفسار عن الإجراءات المتبعة من الوزارة للرقابة والإشراف على مكاتب الاستشارات الأسرية المستقلة.
- التساؤل عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحفظ حقوق الأطفال وحمايتهم من الاستغلال في برامج التواصل الاجتماعي.
- الاستفسار عن برامج متابعة الأطفال بعد انتهاء مدة الرعاية والحماية في دور الإيواء.
- الاستفسار عن خطة الوزارة بشأن تطوير الخدمات والبرامج المقدمة لإيواء الأطفال وحمايتهم، وما هي التحديات التي تواجه الوزارة بشأن ذلك.
- التساؤل عن دور الوزارة بشأن دعم وتشجيع أصحاب الهمم المقبلين على الزواج.
- الاستفسار عن آليات التنسيق بين الوزارة والجهات المعنية بقطاع الصحة بشأن أهمية إجراء الفحوص الجينية الشاملة والدقيقة قبل الزواج لتجنب حدوث الأمراض الوراثية.
- الاستفسار عن خطة الوزارة للتنسيق مع الجهات المعنية حول إيجاد بدائل بشأن إمكانية تحقيق مرونة في طبيعة عمل المرأة، وساعات عمل المرأة العاملة خاصة فئة الأمهات.
- التساؤل عن عدم وجود قانون للتقاعد المبكر للأم الموظفة لمن ترغب بذلك .
- الاستفسار عن عدم توفر حضانات في الجهات الاتحادية، بالإضافة إلى عدم كفاية إجازات الوضع وساعات الرضاعة.
- التساؤل عن التحديات التي تواجهها الوزارة في توعية المقبلين على الزواج.
- الاستفسار عن إجراءات الوزارة بشأن رصد الظواهر الاجتماعية ودراستها من جميع الجوانب التخصصية، وما هي التحديات التي تواجه الوزارة بشأن ذلك.
- الاستفسار عن خطط وبرامج الوزارة بشأن حماية الأسرة من الانحرافات الأخلاقية والفكرية،

وما هي التحديات التي تواجه الوزارة بشأن ذلك.

- التساؤل عن برامج التنسيق مع الجهات الأخرى لتعزيز استخدام برامج التواصل الاجتماعي بصورة إيجابية ومفيدة في مواجهة الانحرافات الأخلاقية والفكرية.
- الاستفسار عن مدى مواءمة التعديلات أو التشريعات الجديدة مع المواد الواردة في الدستور بشأن الأسرة ، وما آليات التقييم التي يقاس على أثرها التماسك الأسري.
- الاستفسار عن كيفية التنسيق بين الوزارة وبين الجهات المعنية لمتابعة التشريعات غير المباشرة للقطاع الاجتماعي.
- الاستفسار عن خطة الوزارة في تحديث القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1976م بشأن الأحداث والجانحين والمشردين من أجل مواكبته للمتغيرات الاجتماعية في الدولة.
- الاستفسار عن دور الوزارة في الحد من ظاهرة الطلاق والتفكك الأسري وإنشاء مراكز التوجيه الأسري في كافة مناطق الدولة.
- التنويه إلى أن المحتوى الإعلامي ساهم في انتشار ظاهرة الطلاق والتفكك الأسري وانتشار الانحراف الأخلاقي من خلال نشر أفكار مختلفة ودخيلة عن الواقع والسائد في المجتمع.
- المطالبة بإنشاء مراكز وأندية اجتماعية في كافة أنحاء الامارات تكون قريبة من الأحياء السكنية لاستغلال أوقات فراغ الشباب وتنمية مواهبهم بنشاطات ثقافية ورياضية تجنبهم من الانحراف الأخلاقي.
- التساؤل عن دور الوزارة في الحد من زواج المواطنين من الوافدات والتنسيق مع الجهات الأمنية في الحصول على الموافقات الأمنية في حال رغبة المواطن الارتباط بزوجة وافدة.
- الاستفسار عن جهود الوزارة في تحقيق السياسة الوطنية للأسرة التي تم إطلاقها في عام 2018م وعن خططها للتنمية والاستشراف المستقبلي للأسرة.
- التنويه إلى عدم وجود مؤشرات لقياس الهوية الوطنية للأسرة واقتصارها فقط على مؤشرات تتعلق بعلاقة أفراد الأسرة الواحدة.
- الاستفسار عن وجود دراسات قامت بها الوزارة لمعرفة مدى ملاءمة المساعدة المالية التي تقدمها لبعض الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي ومدى تحقيقها المستوى المعيشي اللائق للمستفيدين منها.

- التساؤل عن قيام الوزارة بإعداد دراسات عن تأثير التباعد الاجتماعي على التماسك والتواصل الأسري وخاصة أثناء جائحة كوفيد (19).
- التنويه إلى وجود تحديات للأسر الحاضنة من التأخر في إصدار الوثائق الرسمية الحكومية والذي سيترتب عليه التأخير بتسجيل الطفل في المدارس أو استخراج بطاقة صحية له لدى المستشفيات الحكومية.
- المطالبة باستحداث تشريعات للحد من استغلال الأطفال في وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة في مجال الدعايات والتسويق.
- الاستفسار عن دور الوزارة في حل المشكلات الأسرية بعيداً عن مراكز الشرطة لتجنب تفاقمها والحفاظ على تماسكها.
- التساؤل عن أثر التعديلات الأخيرة في القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصية في الحد من ظاهرة الطلاق.
- المطالبة بأن يكون هناك تنسيق بين وزارة تنمية المجتمع ووزارة العدل لزيادة عدد الأيام وساعات رؤية الأب لأبنائه الذين تحت رعاية والدتهم المطلقة.
- المطالبة بإجراء دراسات تعنى بالألم ومدى تأثيرها على الاستقرار الأسري وخاصة الأم العاملة وساعات العمل ومدة قضائها بالمنزل والتقاعد المبكر.
- الاستفسار عن جهود الوزارة في إيواء الذكور من الفئة العمرية (12 لغاية 17) عاماً الذين يتعرضون لانتهاكات أسرية أو عدم وجود معيل لهم نتيجة لانفصال الوالدين.
- التساؤل عن وجود خطة توعوية وتثقيفية طويلة المدى بشأن الزواج والحياة الزوجية بكافة مكوناتها توجه من خلال المناهج والأسرة منذ الطفولة حتى بلوغ سن الزواج.
- الاقتراح بدراسة إنشاء لائحة للتحاليل الجينية الخاصة بالزواج وذلك وفق قواعد صحية خاصة بدولة الإمارات تراعي الأمراض المنتشرة في الدولة والمنطقة والعمل على تحديثها باستمرار نظراً للتطور الطبي المستمر في هذا المجال.
- الاقتراح بدراسة تقليل ساعات العمل للمرأة المتزوجة ولديها أطفال حتى تتمكن من تربيتهم وتنشئتهم بشكل سليم.

- المطالبة بإعادة دراسة تقديم المساعدة الاجتماعية للمطلقة التي يقل عمرها عن (35) سنة ولا تعمل، وذلك لصعوبة حصول هذه الفئة على فرص وظيفية.
- التساؤل عن وجود مبادرات توعوية من قبل الوزارة للحد من زواج المواطنين والمواطنات من أجنبي وتسليط الضوء على الآثار السلبية لهذه الزيجات على الأسرة الإماراتية والمجتمع.
- الاستفهام عن وجود مبادرات من قبل الوزارة لإعادة الأسرة الممتدة والترابط الأسري لما له من دور كبير في تعزيز الاستقرار الأسري.
- الاقتراح بإنشاء المزيد من المراكز الاجتماعية المعنية بالبرامج والأنشطة التي تعزز دور الأسرة في الاستقرار الأسري وخاصة في القرى والأحياء والمناطق السكنية البعيدة عن المدن.
- الاستفسار عن وجود إحصائية لدى الوزارة بأعداد أطفال المواطنين والمواطنات المتزوجين من جنسيات أخرى يعيشون خارج الدولة بصفة دائمة.
- التساؤل عن وجود مقترح من الوزارة لتقديم امتيازات لأبناء المواطنات من أزواج غير مواطنين كمنحهم جواز الدولة بعد ولادتهم مباشرة.
- الاستفهام عن وجود دراسة حديثة لعلاوة الأبناء ومدى كفايتها في ظل الغلاء وارتفاع الأسعار، وكذلك دراسة صرف علاوة للأبناء الجدد للمتقاعدين.
- الاستفسار عن أسباب ارتفاع إقبال أعداد أفراد المجتمع على خدمة الاستشارات الاجتماعية بنسبة 200% في 2020 عن 2019.
- التساؤل عن جودة البرامج التي تقدمها الوزارة لمختلف أفراد المجتمع ومدى استفادة الفئات المستهدفة من هذه البرامج.
- الاستفهام عن دور الوزارة في نشر ثقافة الطلاق الناجح في مجتمع الإمارات وذلك باتفاق الطرفين على طريقة تربية الأبناء والنفقة وغيرها وعدم إقحام الأبناء في الخلافات والمشاحنات السلبية.

- وقد جاء رد معالي / حصة بنت عيسى بوحميد - وزيرة تنمية المجتمع على هذه الاستفسارات والملاحظات كالآتي:

- تقوم الوزارة بدراسة قياس مؤشر التلاحم الأسري بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وجامعة الإمارات ويتم مراجعة هذه الدراسة ومناقشتها والإعلان عن نتائجها قبل اعتمادها من قبل مكتب رئاسة مجلس الوزراء.

- قامت الوزارة بجهد كبير مع الجهات المعنية لرفع الوعي بأهمية دور مكاتب الاستشارات الأسرية وتوحيد الاستشارات الأسرية وتقديم أفضل الخدمات لتساعد على استقرار الأسرة.

- التأكيد على أن الوزارة تعيد النظر في ترخيص مراكز الاستشارات الأسرية الغير حكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى إعداد قرار بوضع شروط وضوابط للمستشارين الأسريين لتقديم أفضل الخدمات.

- التنويه إلى أن المنظومة التشريعية السارية في الدولة تعد ضابطاً بشأن تصرفات الأفراد وحاجزاً دون الاساءة للطفل واستغلاله، بوضع العقوبات وتشديدها وعلى سبيل المثال القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016م (وديمة).

- تعمل الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية في التشديد على الرقابة الإلكترونية بمتابعة حالات استغلال الأطفال بمواقع التواصل الإلكترونية وإحالة البلاغات لهم .

- يتم التعاون مع الجهات المعنية لإيواء الأطفال في المؤسسات كمرحلة أخيرة، فيوجد أربع جهات لإيواء الأطفال المحتاجين للرعاية في الدولة منها مركز إيواء أبوظبي، و مركز أمان في رأس خيمة، ويوجد تنسيق مباشر مع الوزارة لضمان استمرارية تقديم أفضل الخدمات كما تم توقيع اتفاقيات معهم.

- تقوم الوزارة بحملات توعوية وتنقيفية لجميع المقبلين على الزواج ومن ضمنهم أصحاب الهمم، وجاري العمل على ترجمة المادة التدريبية إلى لغة الإشارة ، بالإضافة إلى تقديم المحاضرات بالبرث المباشر وتكون موجودة على جميع مواقع التواصل الاجتماعي.

- التأكيد على أن الوزارة تقوم بحملات توعوية بالصحة الإنجابية بهدف تعزيز الصحة الإنجابية في الأسرة المواطننة بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجمعيات ذات النفع العام لرفع نسبة الوعي لديهم.

- شاركت الوزارة باللجنة التي تم تشكيلها لمراجعة الفحوصات الطبية التي تم العمل عليها من

- قبل وزارة الصحة ووقاية المجتمع للوصول إلى قائمة محدثة بالفحص للمقبلين على الزواج.
- شهد مجتمع الإمارات تغيرات اجتماعية واقتصادية إيجابية منها رفع المستوى المعيشي والدخل وتغير شكل الأسرة وغيرها ومشاركة المرأة بالمجتمع وتحمل مسؤوليتها المجتمعية بالمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
 - التنويه إلى أن الوزارة تعمل مع الجهات ذات العلاقة بشأن عمل المرأة وخاصة فئة الأمهات برفع مقترحات منها تطبيق سياسة العودة إلى المدارس للتسهيل على الأمهات وتم تطبيق هذا المقترح خلال العام الماضي ، والسماح للأباء والأمهات بالتأخير الصباحي في اليوم الدراسي الأول مدة (3) ساعات كحد أقصى وغيرها .
 - إصدار قرار مجلس الوزراء بإنشاء دور حضانات للأمهات العاملات في الجهات الحكومية لأكثر من (50) أم عاملة في الجهة الواحدة أو (20) طفلاً ، لمنح المرونة والاستقرار الأسري.
 - تم وضع إجازة الأمومة وفق المعايير الدولية (60) يوماً إلى (90) يوماً، أما بالنسبة لساعات الرضاعة فمدتها ساعتان لمدة أربعة أشهر وفق المعايير الدولية، بالإضافة إلى الساعات المرنة للمرأة العاملة المطبقة في المؤسسات.
 - التأكيد على استفادة المقبلين على الزواج من البرامج التي تقدمها الوزارة وذلك بتزايد أعداد المقبلين على الزواج وسهولة الوصول للمعرفة.
 - التنويه إلى أنه يتم رصد الظواهر والمخاطر الاجتماعية ودراستها من خلال وحدة البحوث والدراسات بوضع دراسة متكاملة تساعد متخذي القرار في التنبؤ ومعرفة الواقع.
 - تم إطلاق مبادرة منصة إلكترونية تحت مسمى (صنف) تحصر أكثر عن (20) ألف لعبة إلكترونية يتم تداولها بين الأطفال حول العالم، والهدف منها توعية أولياء الأمور بمخاطر هذه الألعاب.
 - التأكيد على أهمية القوانين السارية بشأن الأسرة ، مما لها أهمية كبيرة بتفعيلها و تطبيقها مثل السياسة الوطنية للأسرة والتي تم إطلاقها في عام 2018م ويتم متابعتها ومدى تطبيقها ومواءمتها للأحداث حالياً.
 - هناك تعاون وتنسيق مع المؤسسات التعليمية والاجتماعية والأمنية لتوفير كافة الخدمات لفئة الأحداث والتي من خلالها تم تشكيل لجنة تضم كافة الجهات المعنية من أجل دمج الأحداث بعد الإفراج عنهم وتقديم دعم لذويهم لتمكين الأحداث من الانخراط بالمجتمع واستكمال مسيرتهم

التعليمية.

- الإشارة إلى قيام الوزارة برصد وتنبؤ التحديات التي قد تواجه الأسرة من خلال الزيارات الميدانية والاستطلاعية أو الدراسات الاستبائية لكافة فئات المجتمع وذلك من خلال مجلس تنسيق السياسات الأسرية.

- هناك العديد من المبادرات التي أطلقتها الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة والتي ستساهم باستقرار الأسرة ومن تلك المبادرات تم إطلاق برنامج صيفي مكثف لكافة فئات المجتمع وبرامج توعوية للأسرة عن الإدارة المالية.

- الإشارة إلى تقديم الوزارة خدمات استشارية أسرية من خلال مراكز سعادة المتعاملين ويتم تقديم الخدمات الاستشارية حضورياً أو من خلال وسائل التواصل الحديثة في حال التعذر عن الحضور شخصياً.

- الإشارة إلى تقديم تسهيلات للمواطنين لتشجيعهم على الارتباط بمواطنات ومنها المنحة المالية للزواج وتنظيم أعراس جماعية لتخفيف أعباء الزواج، وكذلك تنظيم حملات توعوية بأهمية الزواج من مواطنة لتحقيق الاستقرار الأسري.

- هناك تعاون مع كافة الجهات المعنية من خلال مجلس السياسة الوطنية للأسرة والذي يقوم بتنظيم العديد من الفعاليات والمبادرات وإعداد التشريعات التي تساهم في تحقيق التلاحم الأسري ويتم من خلال هذا المجلس إعداد تقرير ربع سنوي لرفعه إلى مجلس الوزراء ومراجعته.

- الإشارة إلى إطلاق الوزارة العديد من المبادرات والبرامج لتعزيز العلاقة بين أفراد الأسرة ومن تلك البرامج ظلال الأسرة وغطاء الأم وخدمات تألف لحل الخلافات الأسرية وتنظيم ورش تدريبية لأولياء الأمور لتعريفهم بحقوق أبنائهم.

- التنويه إلى وجود شراكات مع بعض الجهات لتوفير خصومات مناسبة للمستفيدين من مساعدات الضمان الاجتماعي وذلك من أجل تعزيز مستويات المعيشة والحياة الكريمة للأسر المستفيدة وتخفيف أعباء الحياة اليومية وحصولهم على مستلزماتهم بأسعار مناسبة.

- الإشارة إلى وجود دراسة تعدها الوزارة حالياً بشأن أثر جائحة كوفيد (19) على العلاقات الأسرية في الإمارات والتي سيتم إطلاق العديد من المبادرات بعد الانتهاء منها واستخراج نتائجها.
- التأكيد على متابعة الوزارة للأسر الحاضنة والقيام بزيارات ميدانية للتأكد من توفر الاشتراطات التي تسمح للأسر بالاحتضان مثل الوضع المادي والاجتماعي للأسرة، والتنسيق مع الجهات المعنية لاستخراج أي أوراق ثبوتية للطفل ومتابعة مستواه التعليمي بشكل دوري.
- التنويه إلى أن أحكام القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل "وديمة" وفرت الحماية للطفل من أي استغلال قد يتعرض له سواء من الأسرة أو أحد أفراد المجتمع وأوجدت عقوبات لمن يخالف ذلك.
- التأكيد على وجود خدمات استشارية أسرية تقدمها الوزارة سواء حضورياً أو من خلال وسائل التواصل من أجل حل المشكلات الأسرية والحفاظ على استقرارها.
- الإشارة إلى تنظيم الوزارة العديد من البرامج الداعمة للأسرة والتي ساهمت في الحفاظ على كيانها وحققت التلاحم الأسري وتجنب وقوع الطلاق.
- هناك العديد من الدراسات التي قامت بإعدادها الوزارة والتي تعنى بالأسرة ويتم متابعتها وتحليلها مع الجهات المعنية وتطبيق نتائجها من خلال مراجعة وإدخال تعديلات بالتشريعات أو إطلاق مبادرات وبرامج من خلال مجلس السياسة الوطنية للأسرة.
- الإشارة إلى وجود مذكرات تفاهم مع الجهات المعنية لتقديم الرعاية الشاملة وايواء فئة الذكور والإناث الذين ضمن الفئة العمرية (12-17) عاماً ممن يتعرضون لانتهاكات أسرية.
- الإشارة إلى تقديم الوزارة العديد من الخدمات الاجتماعية ومنها المساعدات المالية التي تقدمها لبعض الفئات التي تنطبق عليها الشروط وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2001م بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته، ويتم كذلك التواصل مع بعض الجهات المحلية أو الخيرية لتقديم بعض المساعدات للأسر المتعفة.
- الإشارة إلى أنه تم مضاعفة الدورات التدريبية التوعوية للمقبلين على الزواج وذلك بشكل دوري وفوري.

- التأكيد على أنه تم تشكيل لجنة حكومية بشأن التحالف الجينية وتم عرض نتائجها على المجلس الوزاري للتنمية.
- التنويه إلى أهمية وجود التوافق بين الأزواج لتحقيق الاستقرار الأسري، لذا قامت الوزارة بتسهيل زواج المواطنين من المواطنات من خلال منح الزواج والأعراس الجماعية بالإضافة إلى ورش العمل التوعوية الموجهة للشباب.
- الإشارة إلى أن الوزارة تعمل على المبادرات والتشريعات الموجودة لتعزيز وتشجيع مفهوم الأسرة الممتدة، ومنها مبادرة لقاءات عبر الأجيال وكذلك مسابقة التصوير الفوتوغرافي للأسرة.
- التنويه إلى أن أبناء المواطنين والمواطنات من أزواج وزوجات غير مواطنين والذين يعيشون خارج الدولة يتم متابعتهم من قبل جهات أخرى معنية بهم، ويأتي دور وزارة تنمية المجتمع في التنسيق مع تلك الجهات في دراسة أوضاع معينة.
- الإشارة إلى أنه سيتم دراسة مقترح إمكانية صرف علاوة للأبناء الجدد للمتقاعدين وذلك مع الجهات المعنية.
- التأكيد على أن زيادة أعداد المقبلين على خدمة الاستشارات الاجتماعية يأتي نظراً لأنه يتم تقديمها على مدار الساعة ومن خلال عدة قنوات، بالإضافة إلى وعي المجتمع بتلك الخدمة ومدى فعاليتها ورغبة أفراد المجتمع في حل المشكلات الاجتماعية التي تواجههم.
- التنويه إلى أن الوزارة تبنت مبادرة الأسر الأحادية وقامت بتقديم برامج تدريبية وتوعوية موجهة لهذه الأسر واستفاد منها حتى الآن (691) شخصاً، تعمل هذه البرامج على تخفيف الآثار السلبية والأزمات النفسية للطلاق وتقديم الدعم وتعزيز الصحة النفسية للأسرة.
- التأكيد على أن الوزارة ستعمل على دراسة كافة المقترحات التي تقدم بها أصحاب السعادة الأعضاء وبما يسهم في تعزيز التلاحم الأسري.
- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة " إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وفي تمام الساعة (03:58) عصراً وافق المجلس على تحويل الجلسة إلى جلسة سرية حيث بدأت في تمام الساعة (04:20) عصراً، وقد ناقش فيها مشروع ميزانية المجلس الوطني الاتحادي للسنة المالية 2022 لغاية الساعة (04:40) عصراً، ثم عادت الجلسة بعدها علنية في تمام الساعة (04:41) عصراً، وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (04:44) عصراً.

- نتائج الجلسة:

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة " إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وافق المجلس على مشروع ميزانية المجلس الوطني الاتحادي للسنة المالية 2022 في جلسة سرية.

- البيان الإجرائي:

- اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة :

- سعادة / علي جاسم أحمد.

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة الحادية عشرة المعقودة بتاريخ 2021/4/27 دون إبداء السادة أي ملاحظات عليها.

- أحيط المجلس علماً بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة وهي :

1. مرسوم اتحادي رقم (38) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية

المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية .

2. مرسوم اتحادي رقم (39) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين

الدولة وجمهورية البرازيل الاتحادية .

3. مرسوم اتحادي رقم (40) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين الدولة و تركمانستان .
4. مرسوم اتحادي رقم (41) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين الدولة و تركمانستان بشأن تسليم المجرمين .
5. مرسوم اتحادي رقم (42) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية .
6. مرسوم اتحادي رقم (43) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية جنوب أفريقيا .
7. مرسوم اتحادي رقم (44) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية لنقل الأشخاص المحكوم عليهم بين الدولة و جمهورية كازاخستان .
8. مرسوم اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية لنقل الأشخاص المحكوم عليهم بين الدولة و أستراليا .
9. مرسوم اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية استثمار ثنائية بين الدولة و جمهورية ليبيريا .
10. مرسوم اتحادي رقم (47) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين الدولة و جمهورية غامبيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
11. مرسوم اتحادي رقم (48) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية اندونيسيا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
12. مرسوم اتحادي رقم (49) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية غينيا بيساو لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
13. مرسوم اتحادي رقم (50) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية المقر للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية بين حكومة الدولة و صندوق النقد العربي .
14. مرسوم اتحادي رقم (51) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية الكاميرون في شأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهما .
15. مرسوم اتحادي رقم (52) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة و حكومة جمهورية هندوراس في شأن الخدمات الجوية بين اقليميهما وفيما ورائهما .

16. مرسوم اتحادي رقم (53) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة مملكة تايلاند بشأن الإعفاء المتبادل من تأشيرة الدخول المسبقة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية / الخاصة .

17. مرسوم اتحادي رقم (54) لسنة 2021 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة بولندا في مجال النقل البحري .

- وافق المجلس على إحالة رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن طلب المجلس الوطني الاتحادي الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب" إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام وذلك لدراسة هذا الموضوع وإعداد تقرير بشأنه تمهيداً لعرضه على المجلس ومناقشته في جلسة لاحقة.

- وافق المجلس على إحالة رسالة واردة من معالي / عبدالرحمن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع "سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن الإشراف على المدارس" إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام لدراسة الرد على التوصيات وإعداد تقرير بشأن هذا الرد ورفعها إلى هيئة مكتب المجلس.

- البيان الإحصائي للجلسة الثانية عشرة :

نسبة حديث الحكومة	نسبة حديث الأعضاء	الزمن الكلي للبند	وقت حديث الحكومة	وقت حديث الأعضاء	البند
37.5 %	48.2 %	(23) دقيقة و(21) ثانية	(12) دقيقة و(31) ثانية	(16) دقيقة و(04) ثوان	الأسئلة

		(4) ساعات و(34) دقيقة و(51) ثانية	ساعة و(47) دقيقة و(47) ثانية	ساعتان و(24) دقيقة و(47) ثانية	موضوع " التلاحم الأسري ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة"
39.2 %	52.7 %				
-	-	(20) دقيقة	-	-	مشروع ميزانية المجلس الوطني الاتحادي للسنة المالية 2022. نوقش في جلسة سرية

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة.